مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

الفلسطينيّون في إسرائيل:
مقارَبات سياسيّة واجتماعيّة بين جائحة كورونا والانتفاضة (؟) الراهنة

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2021

مهنّد مصطفى
محرّر

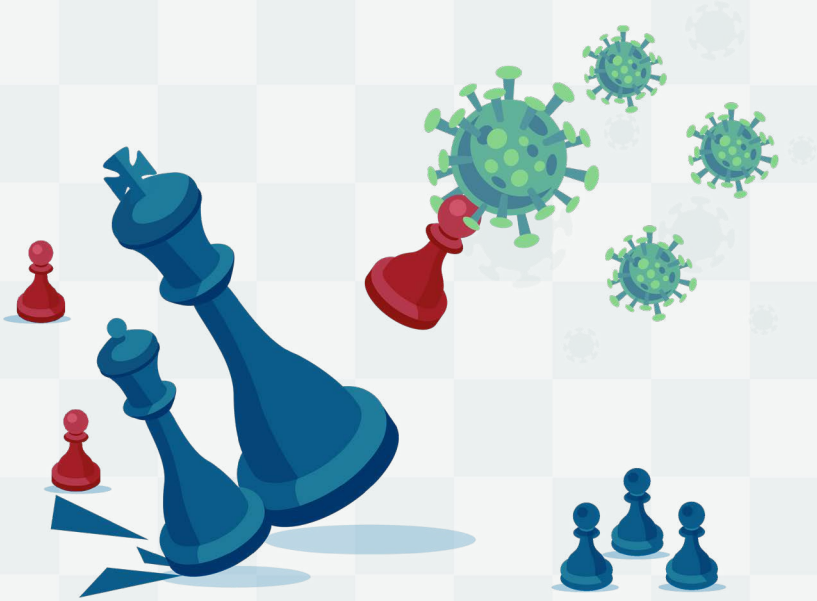

الفلسطينيّون في إسرائيل:

مقارَبات سياسيّة واجتماعيّة بين جائحة كورونا والانتفاضة (؟) الراهنة

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2021

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

مقارَبات سياسيّـة واجـتماعيّة
بين جائحة كورونـا والانتفاضة (؟) الراهنة

هيئة التحريـر: مهنّد مصطفى وإيناس خطيب

جميع الحقوق محفوظة، 2021
مدى الكرمل- المركز العربي
للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميجينيم (الملك جورج) 90.
ص.ب. 9132 حيفا 3109101
هاتف: 048552035 | ناسوخ: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

تدقيق: حنا الحاج
تصميم: أمل شوفاني
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

أُنتج هذا المنشور بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدراليّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جزء منه مع ذكر المصدر فقط.
لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤوليّة (مدى الكرمل) فقط.

is publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development. The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS.

المحتويات

7 | **مقدّمة**

9 | **توجُّهات الفلسطينيّين في إسرائيل بين جائحة كورونا والهبّة الشعبيّة في أيّار (2021)**
وحدة السياسات مدى الكرمل

22 | **الباب الأوّل- العسكرة لدى المجتمع الفلسطينيّ بين جائحة كورونا والانتفاضة الراهنة**

23 | التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا: الرقابة "الذكيّة"، السجن الكبير وَ "الأَسْرَلة الضابطة"
نجمة علي

46 | الردّ الأمنيّ والعسكريّ الإسرائيليّان على الوباء: دلالات وتداعيات
مَن يربح مِن الاحتلال؟/حلا مرشود

70 | **الباب الثاني- التعليم العربيّ في سياق جائحة كورونا**

71 | مواقف المدرِّسين تجاه التعلُّم عن بُعد في عصر الكورونا
تغريد زعبي وخالد أبو عصبة

96 | تأثير جائحة كورونا على التعليم العربيّ في النقب: مشاهدات وشهادات من الحقل
خليل محمّد دهابشة

114 | **الباب الثالث: العنف الاجتماعيّ والقدس في سياق جائحة كورونا**

115 | العنف ضدّ النساء في فترة أزمة كورونا
لبنى علينات خلايلة

130 | الاستثناء المركّب داخل البلدة القديمة في القدس خلال فترة الجائحة
رهام سماعنة

152 **ملاحق**

153 ملحق 1
نتائج استطلاع رأي نيسان 2021 (قبل الهبّة)

159 ملحق 2
نتائج استطلاع رأي أيّار 2021 (بعد الهبّة)

163 ملحق 3
قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021)
في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

172 ملحق 4
لجنة المتابعة ودَوْرها في سياق إعادة انتخاب رئيسها الحاليّ

182 ملحق 5
القائمة المشتركة: الواقع ومستقبلها

191 ملحق 6
برنامج المؤتمر

مقدّمة

يأتي هذا الكتاب لعرض أوراق المؤتمر السنويّ لمركز مدى الكرمل المنعقد هذا العام (2021)، والذي ناقش تداعيات جائحة كورونا والهبّة الشعبيّة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. يُستهَلّ الكتاب بفصل عن الهبّة الشعبيّة في أيّار المنصرم (2021)، وتحليل أسبابها مع عرض استطلاع للرأي حول التوجُّهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل قبل الهبّة الشعبيّة وبعدها، إلى جانب فصول الكتاب التي تتناول الجوانب المختلفة من تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الفلسطينيّ، وتحاول سَبْر غَوْر تأثيرها في سياق الفلسطينيّين في إسرائيل وتحليل تبعاتها السوسيولوجيّة والسياسيّة. لا ترمي فصول الكتاب إلى فهم التأثير فحسب، بل كذلك إلى تتبُّع تقاطُعات الجائحة مع الواقع السياسيّ والاجتماعيّ، وذلك في سبيل الكشف عن طبقات تحليليّة جديدة وتقديم مقاربات نقديّة لفهم هذا الواقع.

على وجه العموم، أعادت جائحة كورونا إلى السطح المعرفيّ دراسات سوسيولوجيا الأوبئة -إن صحّ التعبير- من حيث قدرة الأوبئة العابرة للحدود على أن تكشف عن الطبقات العميقة للبنى السياسيّة والاجتماعيّة والصحّيّة في المجتمعات والدول، وعلى أن تعيد التفكير في هذه البنى كما في قوّتها وضعفها أو حتّى جدواها. فضلًا عن هذا، أسهمت الجائحة الحاليّة في النظر من جديد إلى الدراسات التاريخيّة التي قرأتْ تأثيرَ الأوبئة (نحو: الطاعون في أوروبا في القرون الوسطى؛ الإنفلونزا الإسبانيّة في بداية القرن الحاليّ) على تحوُّلات سياسيّة وتاريخيّة بقيت مطمورة لفترة طويلة، بما في ذلك تأثير الأوبئة والأجهزة الصحّيّة في سياق التاريخ الفلسطينيّ.

إضافة إلى ذلك، أسهمت الجائحة الحاليّة في الدفع لتناول مقارَبات جديدة في الحقل المعرفيّ بشأن مفاهيم سياسيّة ونظريّة، نحو: النظام السياسيّ، والنظام الاقتصاديّ، وتدخّل الدولة ومسؤوليّاتها أو انسحابها، والحرّيّات الشخصيّة وحدودها في حالة الأزمات الوطنيّة، ومفهوم الدولة الوطنيّة /القوميّة أمام العَوْلَمة، والشعبويّة وغيرها من المفاهيم. ولن تتوقّف مقارَبات السياق السياسيّ عند هذه المفاهيم فحسب، وإنّما سوف تتّجه إلى صعود حقل معرفيّ يتعلّق أيضًا بنُظُم التعليم، والنظام الصحّيّ، الجسديّ والنفسيّ، ودَوْر المجتمع المدنيّ والمسؤوليّة المجتمعيّة.

وفي السياق الفلسطينيّ في الداخل، وهو مَرمى الكتاب الذي بين أيدينا، أسهمت جائحة كورونا وكشفت في الوقت نفسه عن الكثير من التداعيات على المجتمع الفلسطينيّ. بداية، كشفت الجائحة عن التمييز في النظام الصحّيّ الإسرائيليّ، وعن ديناميكيّة هذا النظام وارتباطه بالبنْية السياسيّة الاستعماريّة الراهنة ودَوْر الفلسطينيّين فيه، سواء أكانوا مهنيّين أَمْ مستهلِكي خدمات. إضافة إلى ذلك، أزالت الجائحة الغبار عن طبقة أخرى من الاستغلال الاقتصاديّ في النظام الاستعماريّ، ومآزق النظام الرأسماليّ والنيو_ليبراليّة، غير أنّها زادت من تأزُّم ظواهر اجتماعيّة مثل العنف ضدّ النساء (ولا سيّما العربيّات)، ومعاناة النساء في ظلّ هذه الجائحة، وهشاشة جهاز التعليم العربيّ (ولا سيّما في النقب)، وفي الوقت نفسه حملت الكثير من التأمّلات في حياتنا اليوميّة ومن الدروس المستفادة، نتيجة التغيُّرات التي طرأت على روتين سلوكنا اليوميّ من جرّاء الحَجْر الصحّيّ، والإغلاق ومنع التجوال، وتقييد حرّيّة الحركة والتنقُّل وغيرها.

علاوة على ذلك، تقاطعت الجائحة مع السياسة في تجلّياتها المختلفة، بدءًا بالعلاقات المتبادلة بين الفلسطينيّين في إسرائيل والدولة، وظهور التأزُّم في مشروع القائمة المشتركة، وأدوار المجتمع المدنيّ والهيئات التمثيليّة القُطْريّة. تلك تقاطعات تعيد وبقوّة مسألة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ سياسيًّا، وتطرح علامات استفهام بشأن قوّته وضعفه في حالات الطوارئ وفي ظلّ سياسات الخوف والترويع. في هذا الصدد، عزّزت الجائحة أزمات قائمة، نحو: العنف ضدّ النساء؛ ضعف أدوار المجتمع المدنيّ والهيئات السياسيّة؛ انفصام العمل الجماعيّ عن القدرات الذاتيّة؛ هشاشة أُطر التنسيق وأجهزة الصحّة والتعليم وحفظ النظام العامّ وغيرها. في المقابل، كشفت الجائحة عن أزمات جديدة تجلّت في التعالق الحاصل بين إدارة الأزمات والعَسْكَرَة الأمنيّة والمدنيّة، كما تَمثَّلَ ذلك في حضور قوّات الجبهة المدنيّة في التجمّعات العربيّة، وهو ما يحمل آثارًا على أَسْرَلة الهُويّة والوعي تستحقّ التفكّر فيها وكذلك مقاومتها، ولا سيّما أنّ فاعليّة المجتمع الفلسطينيّ السياسيّة والاجتماعيّة ما زالت رهن عدد من قوانين الطوارئ وممارسات سياسيّة تفتعل الطوارئ والتهديد والخطر والترويع كمنهج سياسيّ ومُناخ دائمَيْن.

مهنّد مصطفى

توجُّهات الفلسطينيّين في إسرائيل بين جائحة كورونا والهبّة الشعبيّة في أيّار (2021)

وحدة السياسات - مدى الكرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل توجُّهات الفلسطينيّين السياسيّة قبل وبعد الهبّة الشعبيّة في أيّار (2021)، اعتمادًا على نتائج استطلاعَيْ رأي أجراهما مركز مدى الكرمل قبل وبعد الهبّة بين صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، إلى جانب تحليل الهبّة الشعبيّة في صفوف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل (داخل الخطّ الأخضر)، ومحاولة فهم أسبابها ومعانيها السياسيّة والوطنيّة، وقراءة تداعياتها الداخليّة، وتداعياتها على علاقة المجتمع الفلسطينيّ مع الدولة. ستنطلق هذه الورقة من فكرة محو الخطّ الأخضر في وعي الفلسطينيّ في إسرائيل، ومحو الخطّ الأخضر في أدوات الدولة في تعامُلها مع الهبّة الشعبيّة.

مقدّمة:

تُعتبر الهبّة الشعبيّة الفلسطينيّة في إسرائيل لحظة هامّة في تاريخ الفلسطينيّين منذ عام 2000، ولا سيّما أنّها خرجت في خضمّ حالة من التشرذم السياسيّ، وحالة الإحباط النابعة من انتشار الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطينيّ، وحالة المجتمع الحرجة التي خرج بها من جائحة كورونا مع كلّ ما حملت من تداعيات اقتصاديّة وسياسيّة ونفسيّة. ولعلّ الأهمّ من ذلك حالة الأسرلة التي تعزّزت في السنوات الأخيرة، والتي تمثّلت في حالة الاندماج الفرديّ والرهان على الحراك الفرديّ بمعزل عن مشروع سياسيّ جماعيّ وجمعيّ، أيّدته وقادتْه قيادات عربيّة، فضلًا عن تأييد نسبة لا بأس بها من المواطنين لمشاركة الأحزاب العربيّة في حكومات إسرائيل بصرف النظر عن مركّبات هذه الحكومات. علاوة على ذلك، تميّزت السنوات الأخيرة على وجه العموم بعزوف الناس عن النضال الشعبيّ والمشاركة السياسيّة، بالتوازي مع حالة الغضب من مُجْمَل العمل السياسيّ. على سبيل المثال لا الحصر، انعكس ذلك في العزوف عن التصويت في الانتخابات الأخيرة، إلى جانب تراجع مكانة المؤسّسات الوطنيّة القطْريّة ودَوْر الأحزاب، وهيمنة خطاب سياسيّ ارتدّ عن الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المجتمع الفلسطينيّ جزءًا من الشعب الفلسطينيّ، ويَعتبر قضاياه جزءًا من القضيّة الفلسطينيّة. سُوِّق هذا الخطاب ورُوّج له على أنّه يمثّل رغبات

المجتمع الفلسطينيّ في التركيز على مطالب مدنيّة خدماتيّة فقط، وتحييد (ولربّما تغييب) المَطالب المتعلّقة بمجموعة وطن، ومناقشة جوهر النظام السياسيّ. راهن هذا الخطاب على الاندماج في النظام السياسيّ دون مناقشة جوهره وتحدّي هذا الجوهر. وقد نجانب الصواب إذا قلنا إنّ هذا التحوّل في خطاب بعض الأحزاب العربيّة كان إحدى مهامّ النظام الإسرائيليّ لأَسْرَلة المجتمع الفلسطينيّ، بَيْدَ أنّ هذا الخطاب لم يسعف هذه الأحزاب. فبعد انتخابات آذار عام 2020، استثناهم بنيامين نتنياهو من تعداد أعضاء الكنيست، ورفَضَهم بيني چانتس الذي راهنوا وأوصوا عليه لتشكيل حكومة بديلة لحكومة نتنياهو، وامتنع بدوره عن الاعتماد عليهم في تشكيلها. في حين يعزّز النظام الإسرائيليّ هُويّته القوميّة الجمعيّة (وكان آخرَ ركائزه قانونُ القوميّة)، فإنّ خطاب الأحزاب العربيّة المهيمن يتفادى ويتجنّب تحدّي جوهر هذا النظام سياسيًّا. وقد يكون هذا ما ولّد حراكًا شبابيًّا عابرًا لفلسطين وحاملًا لبوصلة سياسيّة تتعدّى خطاب ومرحلة نهج الأحزاب والحركات السياسيّة كما انعكس في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ عدم توافر حاضنة شعبيّة قويّة لهذا الحراك لغاية الأحداث الأخيرة أدّى إلى خفوت صوته تارة، وإلى عُلُوّه تارة أخرى.

في الإمكان الإشارة إلى مجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة أسهمت في اندلاع الهبّة الشعبيّة. تتمثّل الأسباب المباشرة في قمع الشرطة المسلّح لاحتجاجات حيّ الشيخ جرّاح على طرد العائلات الفلسطينيّة من بيوتها، وسلسلة الاقتحامات العنيفة للمسجد الأقصى وباحاته والاعتداء على المصلّين داخله. في الحالتين كان حضور فلسطينيّي الداخل ومشاركتُهم بارزَيْن. تكمن أهمّيّة قضيّة حيّ الشيخ جرّاح في أنّها تعيد إلى الأذهان والوعي واقعَ الفلسطينيّين في إسرائيل، ولا سيّما في المدن الساحليّة واللدّ والرملة، حيث يواجهون ويعيشون المحاولات الاستيطانيّة نفسها لطردهم والاستيلاء على بيوتهم وإحلال عائلات يهوديّة مكانهم، وذلك ضمن مشروع استيطانيّ واضح للعيان يبتغي التضييق على العرب وتهويد أحيائهم، وبالتالي تهويد مدن الساحل تمامًا. كانت اللدّ أكثر المدن التي واجهت هذه السياسة الاستيطانيّة، ولربّما هذا ما يفسّر -إلى حدٍّ ما- عنف الأحداث في هذه المدينة؛ ففي مدينة اللدّ بدأ مشروع التهويد من خلال زرع بؤر استيطانيّة تحت غطاء مدارس توراتيّة يدعمها رئيس بلديّة عنصريّ (وذاك أقلّ ما يمكن أن

يقال عنه) يعتبر هذه الأمر جزءًا من سياساته في المدينة.

يشير استطلاع الرأي الذي أجراه مركز مدى الكرمل بعد الهبّة الشعبيّة أنّ 60% من الفلسطينيّين يعتقدون أنّ العامل المركزيّ لاندلاع الهبّة الشعبيّة هو الأحداث في القدس (اقتحامات المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح)، فيما عَزَا 21% من المستطلَعين سببَ اندلاع الهبّة الشعبيّة إلى التمييز ضدّ العرب، بينما أشار نحو 15% منهم أنّ السبب الرئيسيّ هو الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ.

الجدول (1): العامل المركزيّ لاندلاع الهبّة الشعبيّة

ما هو برأيك العامل المركزيّ لاندلاع الهبّة الشعبيّة في المجتمع العربيّ في إسرائيل؟	النسبة
أحداث المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح.	%60.5
الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة الجريمة والعنف.	%15.2
تمييز الدولة ضدّ المواطنين العرب في مجالات الحياة المدنيّة.	%21.1

أسهمت الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى وباحاته في تأجيج حالة الغضب لدى الفلسطينيّين الذين داوموا على الصلاة في المسجد خلال شهر رمضان، ولا سيّما في الأيّام الأخيرة من الشهر. وكان الاقتحام مساء السبت (2021/5/8) هو الأشدّ؛ فقد اقتحمت الشرطة الإسرائيليّة المسجد الأقصى وساحاته في ليلة القَدْر، وقمعت المصلّين والذين كانوا في الحرم القدسيّ الشريف، واستمرّت هذه الاقتحامات خلال الأيّام التي سبقت العيد وفي يوم العيد. وفي محاولة منها لمنع وصول الفلسطينيّين من الداخل إلى الحرم القدسيّ، أوقفت الشرطة الحافلات المتوجّهة إلى القدس وأنزلت الناس إلى الشارع، غير أنّ الإصرار للوصول إلى القدس والمسجد الأقصى دفعهم إلى المشي على الأقدام صوب المسجد، وهذا ما دفع المقدسيّين إلى التجنّد لنقلهم إلى المسجد الأقصى. وهكذا أفشل الفلسطينيّون في إسرائيل هذا المخطّط ولم يردعهم هذا العمل. وسبق هذه الأحداثَ نَصبُ الحواجز على باب العمود لمنع تواجد الفلسطينيّين على مدرّجاته، وهو ما أعاد إلى الذاكرة

البوّابات الإلكترونيّة التي نشرتها إسرائيل على مداخل المسجد الأقصى عام 2017، ودَوْر الهبّة الشعبيّة الأساسيّ في إفشالها، وهذا ما حدث أيضًا هذه المرّة عندما نصبت الشرطة الحواجز على مدخل باب العمود، حيث كان للهبّة الشعبيّة واحتجاج الفلسطينيّين ومنهم فلسطينيّو الـ48 دَوْر في تراجع الشرطة عن ذلك. شكّلت القدس نقطة اللقاء بين نضال الفلسطينيّين عمومًا، ونضال الفلسطينيّين في مناطق الـ48 على وجه الخصوص.

أسهمت أحداث القدس في تفجّر حالة الغضب المتراكم في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، الذين يعانون من تواطؤ الشرطة والنظام السياسيّ لمنع محاربة الجريمة والعنف الذي أغرق المجتمع الفلسطينيّ وأضعفه وأنهكه من الداخل، ومن جهة أخرى تتعامل بقمعيّة وعنف شديدَيْن مع الاحتجاج السياسيّ السلميّ في القضايا الوطنيّة. هذه السياسة -وإن كانت سافرة- بلغت ذروتها في أحداث القدس والأقصى.

بين 2000 وَ 2021:

عند المقارنة بين انتفاضة القدس والأقصى عام 2000 والهبّة الشعبيّة الراهنة (2021)، في الإمكان الإشارة إلى مجموعة من سِمات الشبه والاختلاف بينهما، ومن خلال هذه المقارنة سنتعرّف على مميّزات الهبّة الشعبيّة الحاليّة.

يكمن المشترَك الأوّل بين الهبّتين في انتشار احتجاجات شاركت فيها غالبيّة المدن والبلدات العربيّة في النقب، والمثلّث، والجليل والمدن الساحليّة واللدّ والرملة؛ فقد كانتا هبّتين جماعيّتين شاملتين لكلّ مناطق الوجود الفلسطينيّ. شكّلت القدس والمسجد الأقصى المبارك بداية انطلاق الهبّة في الحالتين، وفيهما شارك الفلسطينيّون في إسرائيل في أحداث القدس والأقصى عام 2000 وكذلك عام 2021. في الحالتين بلغ قمع الشرطة والقوّات الأمنيّة مداه، بحيث قمعت الشرطة احتجاج الفلسطينيّين فيهما باستعمال العيارات المطّاطيّة والرصاص الحيّ، إلى جانب استخدام أدوات أخرى متعارَف عليها عند تفريق المظاهرات. تبنّت الشرطة الإسرائيليّة في قمعها للاحتجاجات الفلسطينيّة داخل حدودها أدوات القمع التي يستخدمها جنود الجيش الإسرائيليّ في قمعهم لاحتجاجات الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة. وفي اليوم الثاني من الاحتجاج، استجلبت الحكومة الإسرائيليّة جنود حرس الحدود من الضفّة الغربيّة للقضاء على الاحتجاجات في مدن الساحل

والمدن والقرى الفلسطينيّة داخل إسرائيل. لم يتلاشَ الفرق في القمع تمامًا؛ فعدد الضحايا الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة يتجاوز المئات، في حين قتلت الشرطة الإسرائيليّة شابًّا من أمّ الفحم (محمّد محمود كيوان)، وهنالك آخر في اللدّ (موسى حسّونة) قتله مستوطن أُطلِق سراحه بعد أيّام، إلى جانب عشرات الجرحى. في الحالتين، قتلت قوّات الشرطة مواطنين عربًا. في الانتفاضة الثانية عام 2000، قتلت ثلاثة عشر (13) فلسطينيًّا. رافق الهبّتين تحريضٌ إعلاميّ منقطع النظير على المجتمع الفلسطينيّ، بلغ حدّ التحريض على القتل. ولعلّ الأهمّ من كلّ ذلك أنّه في الحالتين كانت الهبّة الشعبيّة في الداخل جزءًا من هبّة شعبيّة فلسطينيّة عمّت فلسطين بأكملها.[1] في الحالتين، كان ثمّة هجوم شعبيّ لمجموعات يهوديّة على المواطنين العرب، أفضت إلى وقوع ضحايا عرب. حدث ذلك في الناصرة عام 2000، عندما هاجمت جماعة من اليهود الساكنين في «نتسيرت عيليت» الحيَّ الشرقيّ، وفي المدن الساحليّة واللدّ والرملة الآن (أيّار عام 2021) عبْر الهجوم الذي شنّته مجموعات يهوديّة.

وبشأن الاختلافات المركزيّة بين الهبّتين، في الإمكان الإشارة إلى مجموعة منها في ما يلي:

1. **القيادة السياسيّة**: شكّلت انتفاضة القدس والأقصى التحامًا بين القيادة السياسيّة العربيّة والجمهور خلال الهبّة، حيث كانت القيادة العربيّة حاضرةً خلال مجريات الأحداث ومشارِكةً فيها من حيث الحضور في الميدان، أو العمل السياسيّ المكثّف والحضور الإعلاميّ، وعقْد اجتماعات مكثّفة لمتابعة الأحداث. وبرز ذلك في تقرير لجنة القاضي «أور»، إذ أشار إلى مسؤوليّة القيادة السياسيّة العربيّة عن الأحداث، ولا سيّما الدكتور عزمي بشارة، والشيخ رائد صلاح، والمحامي عبد المالك دهامشة. في هذه الهبّة، غاب التحام القيادة السياسيّة مع المحتجّين، فلم تَحْضر مع الشباب في الميدان. باستثناء بعض رؤساء السلطات المحليّة العربيّة وبعض أعضاء الكنيست، لم يكن هناك حضور سياسيّ، ولا ردود فعل سريعة ترتقي إلى مستوى الأحداث، وقد ظهر ذلك في نهاية الهبّة بالأساس.

1. في الهبّة الحاليّة، كان قِطاع غزّة في حالة حرب تقريبًا مع إسرائيل، في إطار المقاومة المسلّحة.

في هذا الصدد، يشير استطلاع مدى الكرمل أنّ غالبيّة الجمهور الفلسطينيّ يرى أنّ دَوْر الأحزاب في الهبّة الشعبيّة كان قليلًا وقليلًا جدًّا (64%)، بينما يرى 20% منهم أنّ دَوْرها كان متوسّطًا، وما يقارب 15% فقط يعتقدون أنّ دَوْر الأحزاب كان كبيرًا وكبيرًا جدًّا خلال الهبّة الشعبيّة. ويأتي هذا التقييم متلائمًا مع مدى رضى المستطلَعين من أداء أعضاء الكنيست العرب؛ إذ أشار ما يقارب 68% إلى عدم رضاهم عن أداء أعضاء الكنيست العرب خلال الهبّة الشعبيّة، بينما أشار ما يقارب 31% منهم إلى رضًى متوسّط حتّى كبير جدًّا من أدائهم خلال الهبّة.

الجدول (2): دَوْر الأحزاب العربيّة في الهبّة الشعبيّة

حسب تقديرك، ما هو حجم دَوْر الأحزاب العربيّة في الهبّة الشعبيّة الأخيرة؟	النسبة
كبير جدًّا	%5.2
كبير	%9.2
متوسّط	%20.8
قليل	%17.2
قليل جدًّا	%47.2

الجدول (3): أداء أعضاء الكنيست العرب في الهبّة الشعبيّة

ما مدى رضاك عن أداء أعضاء الكنيست العرب في الهبّة الشعبيّة؟	النسبة
راضٍ جدًّا	%4.7
راضٍ	%26.9
غير راضٍ	%25
غير راضٍ إطلاقًا	%43.4

أمّا في ما يتعلّق بتقييم لجنة المتابعة قبل وبعد الهبّة الشعبيّة، فإنّ عدم الرضى عنها بقي على حاله قبل وبعد الهبّة الشعبيّة؛ إذ إنّ لجنة المتابعة كانت حاضرة

على نحوٍ فاعل في نهاية الأحداث، لا من بدايتها كما حدث عام 2000. في هذا الصدد، تشير نتائج الاستطلاعَيْن أنّ مستوى عدم الرضى عن لجنة المتابعة قبل الهبّة الشعبيّة كان 57% وبقي على حاله بعد الهبّة، في حين بلغ مستوى الرضى عن أداء لجنة المتابعة قبل الهبّة إلى 43% وبقي على حاله بعد الهبّة. في المُجْمَل، لم يطرأ تغيير على تقييم الجمهور العربيّ للَجنة المتابعة منذ عام 2009، إذ ما زال منقسمًا على ذاته مع انحياز طفيف لعدم الرضى عن أدائها.

الجدول (4): أداء لجنة المتابعة العليا

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل؟			
	2019	2021 قبل الهبّة	2021 بعد الهبّة
راضٍ جدًّا	%3	%5	%4
راضٍ	%35	%38	%39
غير راضٍ	%26	%23	%24
غير راضٍ إطلاقًا	%24	%34	%33

يَستحضر تقييمُ الجمهور للَجنة المتابعة سؤالَ انتخابها انتخابًا مباشرًا. وتشير نتائج الاستطلاعات أنّ الهبّة الشعبيّة أدّت إلى ارتفاع نسبةِ مَن يؤيّدون انتخابها انتخابًا مباشرًا من 66% قبل الهبّة إلى 71% بعدها، وإلى تراجُع المعارضين لفكرة الانتخابات المباشرة من 30% إلى 23%.

الجدول (5): انتخاب أعضاء ورئيس لجنة المتابعة العليا

هل تؤيّد أن ينتخب الجمهور العربيّ أعضاء ورئيس لجنة المتابعة انتخابًا مباشرًا؟			
	2019	2021 قبل الهبّة	2021 بعد الهبّة
نعم	%75	%66	%71
لا	%16	%30	%23
لا أعرف	%9	%4	%6

2. **الخطاب السياسيّ**: جاءت انتفاضة القدس والأقصى نتاج خطاب سياسيّ رفض مشروع أوسلو على العموم، ولا سيّما أنّه لم ينظر إلى فلسطينيّي الـ48 كجزء من القضيّة الفلسطينيّة ومن حلّها، ولأنّه أجّل التباحث في قضايا تُعَدّ ثوابت إلى مراحل لاحقة (على سبيل المثال: قضيّة اللاجئين وقضيّة القدس). أعاد هذا الخطاب الاعتبار للصلة بين قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل والقضيّة الفلسطينيّة، منطلِقًا من اعتبار الفلسطينيّين أصحاب وطن، وما ترتّب على ذلك من صعود لخطاب الحقوق الجماعيّة والمساواة الجوهريّة وتحدّي الطابع اليهوديّ للدولة، وهو الخطاب الذي رفعه حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ برئاسة الدكتور عزمي بشارة، إلى جانب النشاطات السياسيّة والوطنيّة التي تَعتبر النكبة الفلسطينيّة جزءًا من صيرورة تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل، وتعزيز فكرة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ على أسس جماعيّة وقوميّة. كذلك جاءت الانتفاضة الثانية بعد إعلاء خطاب القدس والأقصى، وتحويلهما إلى قضيّة حاضرة في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ الذي رفعت رايتَه الحركةُ الإسلاميّة (برئاسة الشيخ رائد صلاح)، فضلًا عن ظهور جيل جديد من القيادة الفلسطينيّة في الداخل التي انبثقت عن الحركة الطلابيّة الفلسطينيّة التي كانت في سبعينيّات القرن العشرين وثمانينيّاته، وكانت إذّاك جزءًا مهمًّا من النضال الطلابيّ الذي ميّزه الطابعُ السياسيّ والوطنيّ. في المقابل، جاءت هذه الهبّة على الرغم من ضمور هذا الخطاب وتراجُعه وصعود خطاب سياسيّ يسعى إلى التأثير عبْر الاندماج في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة دون تحدّي جوهر النظام. أضف إلى ذلك تراجُعَ خطاب الحقوق الجماعيّة إلى خطاب الامتيازات الاقتصاديّة والقضايا اليوميّة فقط، وعدم ربطها بالمسألة الوطنيّة، والرهان على شراكة عربيّة يهوديّة تتعلّق بالمسائل المدنيّة والديمقراطيّة فقط، وتجلّى ذلك في التوصية على چانتس في آذار عام 2020، وعلى لـپيد في نيسان المنصرم (2021)، والرغبة في دخول الحكومة، وخطاب القائمة العربيّة الموحّدة بشأن الانضمام إلى أيّ حكومة تنفّذ مطالب خدماتيّة عينيّة للمجتمع العربيّ، سواء أكانت يمينيّة أَم يساريّة، وتهميش الموقف من القضيّة الوطنيّة.

في سياق الخطاب السياسيّ، حرص مدى الكرمل على فحص التوجُّه السياسيّ المركزيّ في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، بين ما يسمى التوجُّه «الجماعيّ - الوطنيّ» والتوجُّه «الاندماجيّ».[2] تشير استطلاعات الرأي الأخيرة التي رصَدَها مدى الكرمل منذ استطلاع عام

2. صعابنه، عميد. (2019). "تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة". لدى: مهنّد، مصطفى. (محرّر). **الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العَقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل** (ص 10-22)، كتاب مؤتمر مدى الكرمل السنويّ. حيفا: مدى الكرمل.

2019 أنّ هنالك انقسامًا بين توجّهات جماعيّة - وطنيّة وتوجُّهات اندماجيّة. يبيّن الجدولُ حاملُ الرقم (6) أنّ هذا الانقسام لا يزال حاضرًا وثابتًا قبل الهبّة الشعبيّة وبعدها؛ إذ يعتقد 47% من المستطلَعين أنّ سبيل النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ يكون من خلال تنظيم العرب تنظيمًا جماعيًّا، وذلك من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة. وقد طرأ ارتفاع طفيف على هذا الخيار مقارَنةً باختيار المستطلَعين قبل الهبّة، فيما يعتقد 45% أنّ ذلك يكون من خلال الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا، وهذه النسبة بقيت ثابتة بعد الهبّة الشعبيّة أيضًا.

الجدول (6): الخيار الأكثر مناسَبةً من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا

من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ، اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، ما هو حسب رأيك الخيار الأكثر مناسَبةً لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟			
	2019	2021 قبل الهبّة	2021 بعد الهبّة
تنظيم العرب على نحوٍ جماعيّ من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة.	%46	%45.8	%47
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا.	%43	%45	%45
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدُّم الشخصيّ.	%8	%7.3	%7
لا أعرف.	%2	%1.9	%2

في السياق الفلسطينيّ العامّ، لا يزال حلّ الدولتين هو الحلّ الأكثر شعبيّة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، ولا سيّما حلّ «دولتان لشعبين»، وهو حلّ ينسجم مع التوجُّه الاندماجيّ. في المقابل، نرى صعودًا في نسبة المؤيّدين لحلّ «الدولة الواحدة». في قراءة أوّليّة، نجد تقاطعًا بين السؤالِ بشأن السبيل للنهوض بالمجتمع العربيّ وسؤالِ الحلّ السياسيّ؛ فمن يعتقدون أنّ الحلّ السياسيّ الأكثر مناسَبةً للقضيّة الفلسطينيّة هو حلّ «الدولة الواحدة» أو حلّ «الدولتان مع تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها»، أي نزع الطابع اليهوديّ ـ الصهيونيّ عن الدولة، تبلغ نسبتهم نحو 45%، بينما من يؤيّدون حلّ «الدولتان لشعبين» (أي دولة فلسطينيّة ودولة إسرائيل كما هي) تبلغ نسبتهم 51%.

الجدول (7): الحلّ السياسيّ الأكثر مناسَبةً للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة

ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر مناسَبةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة؟			
	2019	2021 قبل الهبّة	2021 بعد الهبّة
دولة واحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	%19	%23	%25.10
دولتان لشعبين	%36	%44	%51.10
دولتان، مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	%33	%22	%20.7

3. **المليشيات المسلحة**: برز في هذه الهبّة تنظُّم مليشيات مسلّحة يهوديّة استُجلِبت من المستوطنات على وجه التحديد، ولكنّها لم تَخْلُ كذلك من «طلبة» المدارس الدينيّة القوميّة الاستيطانيّة في المدن الساحليّة واللدّ. ظهرت هذه المليشيات وجابت الشوارع نافية الحدود الفاصلة بين حصريّة الدولة في استعمال السلاح واستعمالها هي للسلاح. جابت هذه المليشيات الشوارع معتدّة بالسلاح، وفي أحيان كثيرة كان أفرادها يجوبون الشوارع بصحبة الشرطة وأفراد الجيش، وهذا ما يُثبِت تواطؤ أذرع الأمن معها. مدح بعض القادة السياسيّين الإسرائيليّين نشاط وتنظُّم هذه المليشيات، من بينهم وزيرة القضاء السابقة أييليت شاكيد، ووزير الأمن الداخليّ إيلي أوحانا. غابت هذه المظاهر في الانتفاضة الثانية عام 2000؛ إذ على الرغم من وجود اعتداءات جماعيّة من مجموعات يهوديّة آنذاك، فإنّ تلك الاعتداءات كانت في أغلبها عفويّة وغير مسلَّحة، وهذا الأمر يدلّ على مؤشّر هامّ في تدهور الحالة السياسيّة في إسرائيل، وازدياد شرعيّة اليمين المتطرّف الهامشيّ في إسرائيل

4. **الحراكات الشبابيّة:** برز في هذه الهبّة اشتباك الحراكات الشبابيّة في الميدان وفي الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعيّ. وقد تكون نشأة هذا الجيل على عالَم افتراضيّ خالٍ من الحدود الجغرافيّة والسياسيّة هي ما مهّد لبلورة حراكات شبابيّة فلسطينيّة عابرة لفلسطين ولبلاد اللجوء والشتات. لم تقتصر هذه الهبّة على

أدوات الاحتجاج الكلاسيكيّة؛ إذ بخلاف الانتفاضة الثانية، كانت الساحة الإلكترونيّة ساحة عراك لا تقلّ ضراوةً عن الميدان، نشط فيها الجيل الشابّ بكلّ مهاراته.

أدوات الدولة في قمع الهبّة الشعبيّة 2021:

صعّدت الدولة من استخدام أدوات قمعها للهبّة الشعبيّة التي انتقلت من القدس إلى البلدات العربيّة داخل الخطّ الأخضر؛ فقد أقرّت الحكومة الإسرائيليّة توسيع صلاحيات الشرطة في التعامل مع الهبّة، إذ أُعطِيت الشرطة الصلاحيات التالية: فرْض حواجز وتفتيش السيّارات في البلدات العربيّة؛ إغلاق مداخل بلدات عربيّة (على نحوِ ما حدث في بلدة عرعرة)؛ وضْع كتل إسمنتيّة على مداخل بلدات أخرى وإغلاقها (على نحوِ ما حدث في بلدة «جديّدة – المكر»)؛ إغلاق مناطق في المدن الساحليّة (على نحوِ ما فعلت الشرطة في البلدة القديمة في عكّا خلال أيّام عيد الفطر)؛ فرْض حظر تجوّل على السكّان (على نحوِ ما حدث في اللدّ).

تجلّى محو الخطّ الأخضر في إدخال وحدات حرس الحدود لقمع الهبّة الشعبيّة، وذلك لدعم الشرطة، ولا سيّما في المدن الساحليّة واللدّ والرملة، وكذلك في بعض البلدات العربيّة في وادي عارة والجليل. استُدعِيت هذه الوحدات من الضفّة الغربيّة، وذلك لتمرُّسها في مواجهة الاحتجاجات الفلسطينيّة هناك. كذلك هدّد نتنياهو بإدخال وحدات عسكريّة من الجيش لمساعدة الشرطة، غير أنّ وزير الأمن بيني چانتس عارض ذلك. خلال الأسبوع الأوّل من الهبّة، كثّفت الشرطة اعتقالاتها للشباب المشاركين في الهبّة، وبلغت الحملة اعتقال المئات خلال أيّام، من بينهم قاصرون. بعض الشبّان اعتُقلوا لبضعة أيّام، وأكثريّتهم بقوا في المعتقل. علاوة على ذلك، قدّمت الشرطة نحو 200 لائحة اتّهام خلال أقلّ من أسبوع، كلُّها لشباب عرب في حملة اعتقالات وتقديم لوائح اتّهام غير مسبوقة في مدّة زمنيّة قصيرة. لم تقتصر الاعتقالات على الشباب، بل طالت قيادات سياسيّة مثل الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلاميّة المحظورة، ومُدِّد اعتقاله مرّتين، وثمّة آخرون أُفرِج عنهم بعد أيّام.

تُبيّنُ هذه الأدوات أنّ الدولة تعاملت مع الهبّة الشعبيّة للفلسطينيّين في إسرائيل كما تتعامل مع الاحتجاجات الشعبيّة في القدس والضفّة الغربيّة، وقد زادت عليها

سياسة العقاب الجماعيّ ذي النزعة التأديبيّة، كمثل وضع حواجز بغية تحرير مخالفات للمَركبات في مداخل بعض البلدات العربيّة، على نحوِ ما حصل في بلدة «جديّدة – المكر». هذه المشاهد تعيد إلى الأذهان والواقع ما تمارسه قوّات الجيش في بلدات وقرى الضفّة الغربيّة عندما تصف بلدةً ما بأنّها بلدة معادية.

شهدت هذا الهبّة، كما أشرنا آنفًا، دخول مليشيات يهوديّة منظَّمة بعضُها كانت مسلّحة قَدِمت من البؤر الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة، وبعضُها من المدارس الدينيّة التوراتيّة التي استوطنت في مدن الساحل كاللدّ ويافا، وبعضها من منظّمات مافيويّة عنصريّة وفاشيّة مثل منظّمة «لافيميليا» (رابطة مشجِّعي فريق بيتار القدس)، ومنظّمة «لهاڤا» -وهما منظَّمتان تؤمنان بنقاء العِرق اليهوديّ وتفوُّق هذا العِرق ودونيّة الأغيار.

خاتمة:

ستحمل الهبّة الشعبيّة الكثير من التداعيات على الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر. أوّلًا وقبل كلّ شيء، أكّدت هذه الهبّة على وحدة الشعب الفلسطينيّ وانتماء الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر للقضيّة الفلسطينيّة، وأنّهم جزء من الشعب الفلسطينيّ. في هذا الصدد، كانت قضيّة القدس -بما تحمل من بُعد دينيّ وسياسيّ- الرابطَ الذي جمع الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر مع الشعب الفلسطينيّ. تعاني القدس من السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة نفسها التي يعاني منها عرب مناطق الـ48. تتمثّل هذه السياسات في الاستيطان، وإخلاء بيوت العرب في المدن الساحليّة واللدّ والرملة وفي النقب من ناسها، والتضييق على حيّزهم المكانيّ، وإغراقهم في الجريمة والعنف مثلما يحدث في القدس، والتعامل معهم بتَراتُبيّة على مستوى الحقوق المدنيّة والقوميّة، علاوة على أهمّيّة المسجد الأقصى والقدس في وجدان ووعي الفلسطينيّين في إسرائيل.

تؤكّد الهبّة الشعبيّة في مناطق الـ48 على سقوط الخطاب الذي يدعو إلى الاندماج في النظام السياسيّ دونما تَحَدٍّ لجوهره الاستعماريّ، وإلى فصل الحقوق الوطنيّة عن الحقوق المدنيّة؛ فتعامُل الدولة مع الهبّة أثبت -مثلما في مرّات سابقة- أنّها تريد

الفلسطينيّين فيها بدون هُويّة أو كرامة وطنيّة. كذلك تفرض الهبّة الشعبيّة على الحقل السياسيّ الفلسطينيّ إعادة التفكير في أهمّيّة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ وترميم خطابه السياسيّ؛ فالشباب الفلسطينيّ تجاوز هذه المرّة القيادات والتنظيمات السياسيّة التي كانت منفصلة عن الهبّة الشعبيّة، على العكس ممّا كان في انتفاضة القدس والأقصى عام 2000 التي تميّزت بوجود تلاحم بين القيادة والجمهور. تزداد أهمّيّة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ والحفاظ على هذه النزعة الاحتجاجيّة السلميّة من أجل الاستعداد لسياسات الدولة في ملاحقة الشباب بهدف ردعهم؛ فإسرائيل كما تردع المقاومة الفلسطينيّة تفكّر في ردع مواطنيها من الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر.

الباب الأول:

العسـكرة لـدى المجـتمع الفلسـطينيّ بين جائحة كورونـا والانتفاضـة الراهنة

التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا:
الرقابة «الذكيّة»، السجن الكبير وَ «الأَسْرَلة الضابطة»

نجمة علي[1]

بعيدًا عن التمعّن في النماذج الفعّالة أو غير المجدية في مواجهة ڤيروس كورونا، فإنّ تطبيق التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا، وتوسيع صلاحيات أنظمة الرقابة والتجسّس من قِبل الحكومة الإسرائيليّة، يجب أن يدفعانا إلى التساؤل عن التأثير الطويل الأمد على سلوك المواطنين الفلسطينيّين، ولا سيّما في ظلّ أزمات عالميّة -كجائحة كورونا- توفّر أرضًا خصبة لشرعيّة تطبيق آليّات المراقَبة الشاملة والتتبّع بحجّة الحفاظ على أمان وصحّة المواطنين والمصلحة العامّة.

ترمي هذه الورقة إلى استكشاف أثر تطبيق آليّات المراقَبة الشاملة، التي سمحت الحكومة الإسرائيليّة بتطبيقها خلال أزمة جائحة كورونا، على السلوك الفلسطينيّ، وذلك في محاولة لاستكشاف التأثير الناتج على نشأة ما تمْكِن تسميته بِـ «الأَسْرَلة الضابطة»، لترويض وضبط السلوك الفلسطينيّ في إسرائيل.

يستعرض القسم الأوّل عسكرة جائحة كورونا، بدءًا من مستوى التأطير الأمنيّ وتبنّي استعارة الحرب (استخدام لفظة «الحرب» استخدامًا مجازيًّا لوصف تفشّي الجائحة) ابتغاءَ شَرْعَنة دخول المؤسّسة الأمنيّة بكلّ أذرعها لمكافحة جائحة كورونا، وصولًا إلى عرض طريقة عمل التكنولوجيا المعسكرة من خلال التطرّق إلى أساليب الرقابة الشاملة التي طُبِّقت في تتبُّع المصابين بالڤيروس. يعكس هذا القسم الانتقال من المراقَبة التقليديّة وجمع المعلومات إلى عمليّة اختراق المعلومات، عبْر تطوير آليّات رقابة فعّالة أقلّ خطورة وأكثر نجاحًا؛ فهذه مرحلة نستطيع وصفها بمرحلة التجسّس الذكيّ والمجنّد -إن صحّ التعبير- وبالتالي: مرحلة الترويض والانضباط.

1. نجمة علي: زميلة بحث في «المركز القوميّ للسلام وأبحاث الصراع»، جامعة أوتاغو - نيوزيلندا.

وتحت العنوان "الرقابة «الذكيّة»، السجن الكبير وَ «الأَسْرَلة الضابطة»"، يُعنى القسم الثاني بالربط بين هذه المركّبات الثلاثة، مرتكزًا على أفكار الفيلسوف الفرنسيّ ميشيل فوكو (Michel Foucault) وفكرة البانوپتيكون (Panopticon)، وعلى فهمه لنشأة الرقابة الذاتيّة والإخضاع من أجل توضيح العلاقة بين آليّات المراقَبة الذكيّة وَ «الأَسْرَلة الضابطة»، كنموذج جديد للأَسْرَلة في عصر سلطة التكنولوجيا. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الورقة تعتبر الأَسْرَلة هي الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ والتماهي مع السياسات الإسرائيليّة الصهيونيّة على مستوى السلوك والوعي، لتعزيز هُويّة العربيّ الإسرائيليّ المُوالي والتابع والخاضع.[2] ومع هذا، لا بدّ من التطرّق إلى أهمّ النقاشات التي تطول الأَسْرَلةَ، ولا سيّما ما يتعلّق بدوافع الأَسْرَلة، في إطار تحليليّ ضمن مقارنة ومقاربة بين عدّة نماذج، لكونها توفّر خلفيّة كافية لفهم نشأة نموذج جديد من الأَسْرَلة، وهو تحديدًا ما يخصّ هذه الورقة. يختتم القسم الثالث الورقة بملخّص يعرض نموذج «الأَسْرَلة الضابطة» بصورة منفردة.

القسم الأوّل: عسكرة جائحة كورونا في إسرائيل: من الأَمْنَنة، وصولًا إلى آليّات المراقبة الشاملة

في الـ 13 من آذار عام 2020، أطلق رئيس الحكومة المكلَّف بالتعامل مع أزمة كورونا، بنيامين نتنياهو،[3] عبارته الشهيرة: «نحن في معركة من أجل الحياة [...] نحن في حرب مع عدوّ غير مرئيّ وسنفوز بها» (الحكومة الإسرائيليّة، 2020، 15 آذار).

استعارة الحرب في ظلّ أزمة كورونا، ومن قِبَل الحكومة الإسرائيليّة على وجه التحديد، لم تأتِ من قَبيل المصادفة. على وجه العموم، يجري تشجيع استعارة الحرب من قِبل السلطة لأنّها تسهّل طلب الامتثال وزيادة الرقابة وفرض السيطرة، إذ يستحضر

2. لا تعريف وحيد للأَسْرَلة، وهذا التعريف الفضفاض هو محاولة لتأطير مفهوم الأَسْرَلة بالارتكاز على قراءات سابقة تناولت الأَسْرَلة. كانت جملة عزمي بشارة، المقرونة بنبرة التحذير أنّ الرهان على أنّ الانتماء إلى الثقافة العربيّة سيكون سدًّا كافيًا أمام الأَسْرَلة «هو وهْم وضلال»، قادتني إلى مفهوم الأَسْرَلة ما بعد دائرة الانتماء، كمعنى ينعكس في سلوك وممارسة.

3. مع اندلاع وباء كورونا، بدأ القادة في العالم باستعمال استعارة الحرب لتوصيف مجابهة جائحة كورونا. كان الرئيس الصينيّ أوّل من استعملها في وقت مبكر في شباط عام 2020. في آذار من العام نفسه، أعلن الرئيس الفرنسيّ ماكرون «أنّنا هنا في حرب»، وردّدها ستّ مرّات في خطاب واحد، وقد تبعه في ذلك الرئيس الأمريكيّ ورئيس الوزراء الهنديّ.

الشعب من الحرب مشاعر التضامن والوحدة والالتفاف حول العَلَم ودعم القادة، ولا سيّما الشعبويّين من بينهم، الذين يهرولون لاستخدام هذه الاستعارة لشحذ الهمم ولقطع الطريق على أيّ مساءَلة ومعارضة محتمَلة. لكن استخدام استعارة الحرب يحمل في طيّاته أيضًا عواقب اجتماعيّة وسياسيّة سلبيّة، لأنّها تسهّل على الأنظمة المستبدّة والقادة المستبدّين فرْضَ السيطرة على المجتمع المدنيّ والمساس بالحقوق الفرديّة للمواطنين. وهذا ينطبق جزئيًّا أيضًا على دولة مثل إسرائيل التي ترتكز على قوانين الطوارئ[4] وعلى تفعيل منظومات تؤهّلها لممارسة استبداد الدولة بسهولة، وتصويرها على أنّها ضرورة أمنيّة.

في السياق الإسرائيليّ، من الممكن الإشارة إلى أنّ اختيار مجاز /استعارة الحرب يتعلّق أيضًا بهيمنة نظريّة الأَمْنَنة (Securitization Theory) وهي عمليّة لغويّة تؤطّر مجالًا ما (أو قضيّةً ما) على أنّه ذو أهمّيّة أمنيّة. هذا التأطير يخلق شرعيّة مناسِبة لاستنفار المؤسّسة العسكريّة والجيش، بما أنّها المؤسّسة الرئيسيّة المسؤولة عن الشؤون الأمنيّة. نظريّة الأَمْنَنة جديدة نسبيًّا في العلاقات الدوليّة وفي دراسات الصراع، وتحظى بشعبيّة كبيرة في أوساط الباحثين في العلاقات الاجتماعيّة _ العسكريّة، ولكنّها كممارَسة ليست بجديدة (پيري، 2020، ص 21). في إسرائيل، لطالما أدّت المؤسّسة العسكريّة (الجيش) دَوْرًا رئيسيًّا في المجتمع الإسرائيليّ والحياة المدنيّة، ويعكس تعريفُ الجيش الإسرائيليّ بأنّه جيش الشعب (Nation in arms) ، أو جيش المواطنين (Citizens army)، التداخلَ بين الجيش والحياة المدنيّة في إسرائيل.[5] أضف إلى هذا أنّ المجتمع الإسرائيليّ يولي الشخصيّات العسكريّة قيمة اعتباريّة، ويقدّمهم على أنّهم قدوة وأنّهم أبطال الأمّة؛ وأنّ الجنرالات المتقاعدين والمسؤولين في الأجهزة الأمنيّة يحصلون على الأولويّة في الوظائف الإداريّة الرفيعة في مختلف نواحي الحياة المدنيّة: السياسة؛ الاقتصاد؛ التعليم. ومع إحكام أزْمة ڤيروس كورونا قبضتَها على المجتمع، يزيد الجيش من تدخّله، ويوسّع نفوذه، لكن في هذه المرّة لا يجري ذلك عبْر تحديد ورسم إستراتيجيّات العمل فقط، وإنّما من خلال النزول إلى الشارع والحضور الفعليّ والفعّال

4. تبنّت إسرائيل منذ قيامها -بقرار من مجلس الدولة المؤقّت (لاحقًا الكنيست)، في الـ 19 من أيّار عام 1949، «أنظمة الطوارئ الانتدابيّة» التي كانت سارية المفعول في عهد الانتداب البريطاني، دون تقييدها لفترة زمنيّة محدَّدة، ويُجدّد الكنيست كلّ عام أنظمة الطوارئ على نحوٍ فوريّ.

5. علاوة على ما ذُكر، تنعكس مركزيّة الجيش في إسرائيل في كون الخدمة العسكريّة إلزاميّة رغم إبطالها أو تغييرها في أكثر من 180 دولة. وما زالت إسرائيل ضمن آخر عشر دول تتّبع نظام الخدمة العسكريّة الإلزاميّة.

-وهذا ليس بمشهد غريب على المجتمع الإسرائيليّ الذي هو في الأصل مجتمع مُعَسْكَر (متّصف بالعَسْكَرة)، ولا سيّما أنّ أذرع الجيش تمتدّ إلى العمل الاجتماعيّ والمدنيّ.

مُنِح الجيش صلاحيات جديدة شاملة لانتشار الجنود في المجال العامّ، ممّا أضفى مظهرًا جليًّا للعسكرة تحت ذريعة المساعدة في جائحة «كورونا». أفرزت هيئة الأركان العامّة جنود الوحدات القتاليّة والكوادر الطبّيّة إلى الجبهة الداخليّة، ليصبح وجودهم مشهدًا طبيعيًّا. كما وظّف جهاز الأمن العامّ التكنولوجيا، وفعّل أنظمة المراقَبة والتجسّس لتتبُّع المرضى والمواطنين، وكذلك استُنفِرت الفِرَق الاستخباراتيّة في الجيش الإسرائيليّ -بما في ذلك «قسم الأبحاث»، ووحدة النخبة «8200» المسؤولة عن التجسّس الإلكترونيّ في الجيش- لجمع المعلومات الاستخباراتيّة المرتبطة بڤيروس كورونا.

في ما يخصّ التجمّعات العربيّة، مَظاهر العسكرة في الحيّز العامّ شابهت تلك التي في التجمّعات اليهوديّة، ولكنّها حملت صورة ومعنى مختلفين عن السابق (الفترة التي سبقت جائحة كورونا). تجربة الفلسطينيّين مع الشرطة الإسرائيليّة تاريخيًّا -بعد الانتفاضة الثانية وأحداث أكتوبر عام 2000 على وجه التحديد- تتّسم على وجه العموم بالعداء والصدام الدائمَيْن وعدم الثقة؛ فمن جهة تتعامل الأجهزة العسكريّة بعنف مفْرِط مع المواطنين العرب، ومن جهة أخرى باستهتار بقضاياهم الملحّة، وبخاصّة في ظلّ تفاقُم الجريمة والعنف وتصويب مسؤوليّة عدم الأمان إلى تخاذل قوّات الشرطة الإسرائيليّة في تحمُّل المسؤوليّة ولجم ظاهرة فوضى السلاح. أمّا بشأن وحدات الجيش، فليس ثمّة احتكاك يوميّ، والصورة المرسّخة في الذهنيّة الفلسطينيّة هي لجيش احتلال موزَّع في القدس وعلى الحواجز في الضفّة الغربيّة. ممّا لا شكّ فيه أنّ أَمْنَنة جائحة كورونا، والتعامل معها كخطر أمنيّ، مَنَحَا الشرعيّة لوجود كبير ومستمرّ لقوّات الأمن (شرطة إسرائيل وقيادة الجبهة الداخليّة) في البلدات العربيّة، ولا سيّما لجنود يرتدون الزيّ العسكريّ، وذاك وجود لم نشهده في العقود الأخيرة إلّا في حرب لبنان الثانية في صيف عام 2006، حيث حافظ آنذاك على صورته بأنّه جيش حربيّ. حتّى الشرطة كان وجودها كبيرًا جدًّا وملحوظًا مقارَنة بالفترات العاديّة. تعدّدت كذلك نشاطات قوّات الأمن، وتناولت عمليّاتِ الإغاثة في مجال الصحّة، ومتابعةَ تطبيق الإرشادات الصحّيّة، وتقديمَ

المساعدات الإنسانيّة للمحتاجين وتوزيعَ رُزَم الموادّ الغذائيّة،[6] بالإضافة إلى مسؤوليّة التنسيق والتنظيم، وملاءَمة لجنة الطوارئ باللغة العربيّة، والتنسيق على المستويين القُطريّ والمحلّيّ بين الوزارات الحكوميّة ونجمة داوود الحمراء وشرطة إسرائيل وقيادة الجبهة الداخليّة والقيادة الوطنيّة العربيّة ورؤساء الهيئات المحلّيّة. وهكذا استُعرِض وجهٌ مدنيّ للشرطة الإسرائيليّة والجيش الإسرائيليّ أمام المجتمع العربيّ، وجهٌ جاء على صورة هيئات فعّالة ومسؤولة عن تنظيم ورعاية وسلامة المواطنين في البلدات العربيّة. أضف إلى هذا أنّ عسكرة جائحة كورونا تجاوزت احتلال الحيّز العامّ المرئيّ، ووسّعت صلاحيات نفوذ الجيش قانونيًّا، وثبّتت هيمنته من خلال تطبيق آليّات مراقَبة جماعيّة تعمل تحت إمرة وسلطة المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة وجهاز المخابرات -وهو ما سأتطرّق إليه لاحقًا بإسهاب.

يشير معهد الديمقراطيّة الإسرائيليّ ومعهد أبحاث الأمن القوميّ -في كتابهما حول جائحة كورونا والعلاقة بين المجتمع والجيش، الصادر في أيلول عام2020-[7] إلى الافتراض أنّ الانطباع الإيجابيّ الذي تركه نشاط القوّات الأمنيّة أثناء جائحة كورونا قد يحسّن من نسيج العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل، وقد يعزّز زيادة نسبة التجنيد للخدمة الوطنيّة - المدنيّة (إلران، كوهن، پدان وشفران-چيطلمان، 2020، أيلول). إذًا، تجميل وأَنْسَنة صورة الجيش الإسرائيليّ من شأنهما التشجيع على الاندماج في المؤسّسة العسكريّة التي يرى الكثيرون أنّها قامت بدَوْر إيجابيّ أثناء جائحة كورونا، متجاهلين النقد حول توزيع نقاط الفحص ونقص الإرشادات في اللغة العربيّة، والتعامل المختلف في تفريق التجمُّعات وصولًا إلى اليد الرخوة في إصدار المخالَفات للمواطنين العرب، على غرار اليد الرخوة على الزناد. على أيّة حال، لإثبات هذا الادّعاء، يجب تدعيمه ببحث عميق وعلميّ -وهذا ما لم يحصل حتّى الآن.

6. تجدر الإشارة أنّني لم أتمكّن من العثور على معطيات مؤكَّدة بشأن العدد الدقيق لقوّات الأمن والشرطة التي توزّعت في التجمّعات العربيّة خلال تفشّي الجائحة. وكذلك هو الأمر بشأن رُزَم المساعدات. في هذا الخصوص، نُشِر مقال واحد في صحيفة «إسرائيل اليوم»، ولكنّه تضمّن أرقامًا أوّليّة (يِسرائيل هَيُوم، 2020، 15 نيسان).

7. تطرّق الكتاب إلى وجود الجيش في التجمّعات العربيّة خلال فترة الكورونا، وذلك في ورقة واحدة كُتبت على هيئة تقرير معلوماتيّ.

التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا: آليّات الرقابة الشاملة

منذ انتشار جائحة ڤيروس كورونا، يستخدم جهاز المخابرات الإسرائيليّة («الشاباك») البيانات حول المواقع الجغرافيّة للهواتف النقّالة الخاصّة بالمواطنين، لتتبُّع ومراقبة أولئك المصابين بڤيروس كورونا. وممّا يثير الجدل أنّ هذا النوع من البيانات جُمِع على مدار الأعوام الماضية دون الإعلان عن ذلك مسبقًا. وبهذا المعنى، فإنّ أزمة كورونا العالميّة توفّر غطاءً مثاليًّا لـِ «الشاباك»، لإضفاء شرعيّة لاستخدامه لبرامج المراقَبة الجماعيّة، والإعلان عنها والتباهي بها أمام العالم وتقديم إسرائيل على أنّها دولة «نموذجيّة» في تتبُّع المرضى والسيطرة على انتشار الڤيروس. بالطبع، هذا بدوره يفتح الباب لسوق تكنولوجيّ واسع لبيع هذه التقنيّات، بحجّة المحافَظة على حياة المواطنين. ولكنّه بالأساس يفتح أعيننا على قدرة «الشاباك» في الوصول إلى المعلومات.

لم يكن اكتشاف تطبيق آليّات مراقبة وتتبُّع بالأمر المفاجئ، ولا سيّما لدى الفلسطينيّين الذين تطبّق عليهم إسرائيل المراقَبة الشاملة -في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة وفي إسرائيل- منذ أعوام بغية ملاحقتهم وتتبُّعهم، ولكنّها تحت وطأة انتشار ڤيروس كورونا كشفت عن تطبيق تقنيّاتها المتطوّرة لتتبُّع مواطنيها اليهود أيضًا، وهو ما أثار حفيظة العديد من المؤسّسات وناشطي حقوق الإنسان في إسرائيل، ولا سيّما في ظلّ انخراط العديد من السلطات الإسرائيليّة في تتبُّع حركة الناس والتنسيق في ما بينهم، بدءًا من وزارة الصحّة والشرطة، وانتهاءً بـِ «الشاباك». وتنطوي أساليب التتبُّع على شبكاتِ مراقَبة واسعة، وتحليلِ وإحالة مرجعيّة لقواعد البيانات الضخمة، ومراقَبةِ المواقع الجغرافيّة للمواطنين من خلال هواتفهم المحمولة، واستخدامِ التعرّف على الوجوه على أساس الذكاء الاصطناعيّ.

في تقرير أعددتُه لمركز حمْلة للحقوق الرقْميّة للفلسطينيّين، قمت بتتبُّع أساليب المراقَبة الإسرائيليّة الشاملة التي طُبِّقت خلال تفشّي ڤيروس كورونا (علي، 2020، آب)، والتي أظهرت فعليًّا أنّه -بمعزل عن جائحة كورونا- على الأقلّ منذ عام 2002 ثمّة سجلّات تتضمّن جميع المحادثات والرسائل النصّيّة الخاصّة بجميع المواطنين في إسرائيل، في قاعدة لجمع البيانات تحت سيطرة «الشاباك»، وأنّه منذ عام 2013 ثمّة رصد لتحرّكات المواطنين. تلك السجلّات تحت سيطرة الشرطة الإسرائيليّة.

في الأساس، طُبّقت التقنيّات التالية لتتبُّع المصابين بڤيروس كورونا، وكلّ من كان بقربهم:[8]

تحديد الموقع الجغرافيّ: فعّل «الشاباك» تقنيّة لتتبُّع المواقع الجغرافيّة للهواتف الذكيّة للتجسّس على الذين شُخِّصوا بڤيروس كورونا، وتتبُّع مواقع وجودهم. تُسلِّم وزارة الصحّة تفاصيل المرضى الذين ثبتت إصابتهم بڤيروس كورونا لجهاز «الشاباك»، ويقدّم هذا الأخير لها قائمة بتفاصيل جميع الأشخاص الذين اختلط بهم هؤلاء خلال فترة أسبوعين. وأمّا «الاختلاط» بالمريض، فيعرَّف على أنّه قضاء ما لا يقلّ عن خمس عشرة (15) دقيقة على مقربة مترين من شخص مصاب بالڤيروس. ومن ثَمّ يتلقّى الأشخاص الّذين وردت أسماؤهم على القائمة رسالةً نصّيّة تطالبهم بعزل أنفسهم، ممّا يعني أنّ عليهم أن يمكثوا في منازلهم، ولا يُسمح لهم بمغادرتها تحت أيّ ظرف كان. وقضت المحكمة العليا الإسرائيليّة بالسماح للبرنامج بالاستمرار ما دام تشْرف عليه لجنة برلمانيّة.

«هَماچين» («الدرع») (Ministry of Health, 2020): بعد مرور ستّة أيام فقط على إطلاق المراقَبة الإجباريّة من «الشاباك»، أطلقت وزارة الصحّة الإسرائيليّة خدمة تطوُّعيّة شبيهة جدًّا بآليّة عمل برنامج «الشاباك»، على شكل تطبيق رقْميّ مفتوح المصدر يتيح للمواطنين أن يختاروا تسجيل المواقع الجغرافيّة لوجود هواتفهم النقّالة. ويقارن هذا التطبيق سجلّ نظام تحديد المواقع الخاصّ بهاتفك النقّال («جي پي إس»)، مع سجلّ وزارة الصحّة لبيانات أماكن الوجود الجغرافيّ للمرضى. ويحذّر التطبيق مستخدِمي الهواتف النقّالة بعد فترة وجيزة من احتكاكهم بشخص ثبتت إصابته بڤيروس كورونا، وينصحهم بالحَجْر الذاتيّ. بين ليلة وضحاها، أصبح «هماچين» الكلمة الأكثر بحثًا في إسرائيل على محرّك بحث «چوچل» (Google). وفي غضون أسبوع، قام أكثر من مليون شخص (أي ما يعادل خُمس المستخدِمين

8. أضف إلى هذا تفعيل تطبيقات خاصّة في الضفّة الغربيّة، وأهمّها تطبيق «المنسّق» (COGAT) ؛ إذ تنصح إسرائيل الفلسطينيّين الّذين يعيشون في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة 1967، والذين يحتاجون إلى التأكّد ممّا إذا كانت تصاريحهم لدخول إسرائيل والبقاء فيها لفترات محدّدة، لا تزال سارية المفعول، أن يثبّتوا على أجهزتهم الذكيّة تطبيقًا يتيح للجيش الإسرائيليّ الدخول إليها. والتطبيق الّذي يُعْرَف باسم «المنسّق» يسمح لجيش الاحتلال بتتبّع موقع جهاز المستخدم الجغرافيّ، بالإضافة إلى أنّه يمنحه مناليّة للإشعارات الّتي يتلقّاها المُستخدم، والملّفات الّتي ينزّلها أو يحفظها، والكاميرا الخاصّة بالجهاز. نتيجة لتفشّي ڤيروس كورونا المستجّد، أغلق «مكتب الارتباط» جميع مكاتبه. ومن أجل تثبيت التطبيق على أجهزة المستخدمين، يُضطرّون إلى المصادقة على الشروط التالية: «يجوز لنا استخدام المعلومات التي نجمعها لأيّ غرض كان، بما في ذلك الأغراض الأمنيّة».

البالغين للهواتف الذكيّة في إسرائيل) بتنزيل التطبيق، على الرغم من أنّ البرنامج المشابه، لكن الإلزاميّ، الذي يديره «الشاباك» كان موجودًا بالفعل.

التعرّف على الوجوه (7amleh, 2020, May 21): يُعَدّ التعرّف على الوجوه برنامجًا بيومتريًّا له قدرة على التحديد أو التعرّف على شخص، عبْر مقارنة وتحليل أنماط تعتمد على ملامح وجهه. وتُستخدم هذه التقنيّات -في الغالب- لأغراض أمنيّة، وإن كان هناك اهتمام متزايد في استخدامها في مجالات أخرى. غالبًا، يُستخدم التعرُّف على الوجوه كأداة حكوميّة للمراقَبة الشاملة. ويُستخدم أسلوب المراقبة هذا بكثافة عالية في الضفّة الغربيّة المحتلّة، بينما تمثّل البلدة القديمة في القدس نموذجًا مصغّرًا، حيث تسعى إسرائيل إلى خلق بيئة قهريّة تهدف إلى دفع الفلسطينيّين أبناء المدينة إلى مغادرتها. ولهذه الغاية، أطلقت إسرائيل مشروع «مباط 2000» في البلدة القديمة، وهو عبارة عن منظومة دائرة مغلقة تجمع ما بين 320 وَ 400 كاميرا مراقبة، كلّ منها قادرة على الالتفاف 360 درجة، من أجل تَتبُّع حركة الناس ومتابعتها.

كاميرات «عِينْ هَنِتْسْ» («عَيْن الصقر») (دوليف، 2020، 6 أيّار): وهي كاميرات ذكيّة ترصد لوحات ترخيص المَرْكبات، وتقارن أرقامها ببيانات محدَّدة مسبقًا في قواعد البيانات، كبيانات المَرْكبات التي أُبلغ عن سرقتها وقاعدة بيانات السيّارات التي انتهت مدّة صلاحيَة ترخيصها، وتنبّه أصحابها على الفور. نُصِب هذا النوع من الكاميرات في كلّ أنحاء إسرائيل، وهي تجمع معلومات عن حركة المواطنين منذ أن بدأ عملها في العام 2013. تحتفظ الشرطة الإسرائيليّة بقاعدة بيانات حول حركة جميع المواطنين، حتّى أولئك الذين لم يرتكبوا أيّ مخالفة، والذين لم يكونوا موضع شبهة قَطّ أيضًا، تحسُّبًا من ضلوع مَرْكباتهم بأيّ جريمة في المستقبل. وبعبارة أخرى، تحتفظ الشرطة بقاعدة بيانات سرّيّة بشأن حركة المواطنين قد تبقى بحوزتها لأعوام عديدة. وترفض الشرطة تقديم بيانات حول طُرُق نشر هذه الكاميرات، أو عددها، أو كمّيّة لوحات ترخيص المَرْكبات التي صوّرتها، ولا حتّى الزمن المحدّد الذي خُزّنت فيه هذه البيانات. لم يُبلَّغ عن قاعدة بيانات «عِينْ هَنِتْسْ» على النحو المطلوب في مسجّل قواعد البيانات في وزارة القضاء الإسرائيليّة، وإلى اليوم ليس ثمّة أيّ إجراء للشرطة ينظّم استخدامها.

السـوار الإلكترونـيّ (يعيـش، 2021، 21 آذار): صـادق الكنيسـت، في 2021/03/17، عـلى قانـون المراقَبـة الإلكترونيّـة للعائديـن إلى إسـرائيل والملزَميـن بالعـزل الصحّـيّ، مـن خـلال وضـع سـوار إلكترونـيّ طَـوال فتـرة العـزل المنزلـيّ وإرسـال من يرفـض إلى العـزل الفندقـيّ. سـيبدأ تطبيـق السـوار الإلكترونـيّ بعد القـرار بشـأن شـركة التصنيـع. سيُنسَّـق العمـل بيـن وزارة الصحّـة والشـرطة مـن أجـل تتبُّـع حركـة الداخليـن إلى البـلاد.

يلفـت الباحـث المختـصّ بالصناعـة الأمنيّـة الإسـرائيليّة، نيـف چوردون (2009، نيسـان)، نظرنـا إلى أنّ صناعـة التجسُّـس الإسـرائيليّة تنبـع مـن العلاقـات الوثيقـة بيـن الجيـش الإسـرائيليّ والقِطـاع التكنولوجـيّ الخـاصّ. فعـلى سـبيل المثـال، في عـام 1960 بـدأ الجيـش الإسـرائيليّ في تطويـر برمجيّـة الحاسـوب، أي قبـل تسـعة أعـوام مـن إنشـاء صناعـة البرمجيّـات في إسـرائيل، وبرامـج تدريـس علـم الحاسـوب في الجامعـات الإسـرائيليّة. ويشـدّد چوردون أيضًـا عـلى أنّ الاحتـلال المتواصـل والمطـوّل للضفّـة الغربيّـة، وقِطـاع غـزّة، والقـدس الشـرقيّة، إلى جانـب الحـروب الدوريّـة، يوفّـر لإسـرائيل مختبَـرًا واقعيًّـا لاختبـار وضبـط المنتَجـات والتقنيّـات التكنولوجيّـة التـي تبتكرهـا -تمامًـا مثـل الأسـلحة-. ويشـير شـيزاف وجايكبسـون في تقريرهمـا إلى أنّ إسـرائيل «أصبحـت مُصـدِّرًا رئيسـيًّا لتطبيقـات التجسّـس عـلى المدنيّيـن، والتـي يسـتخدمها الدكتاتوريّـون في جميـع أنحـاء العالـم، حتّـى في البلـدان التـي لا تربطهـا علاقـات رسـميّة بإسـرائيل، للتنصّـت عـلى ناشـطي حقـوق الإنسـان، ومراقَبـة رسـائل البريـد الإلكترونـيّ، واختـراق التطبيقـات وتسـجيل المحادثـات» (Shezaf & Jacobson, 2018, October 20).

في زمن تُدار فيه الاتّصالات بين البشر عبْر الوسائط الإلكترونيّة، تَمنح السيطرةُ على التكنولوجيا الحديثة من أجل جمع البيانات على نطاق واسع وتخزينها وتحليلها إحصائيًّا، تمنح صاحبَها القدرة على تحصيل معلومات استخباراتيّة أكثر تفصيلًا وإنتاجيّة، عن المستهدَفين في عمليّة المراقبة، على نحوٍ أكبر من أيّ زمن آخر، وإن كانت الطرق التقليديّة تسعى لتجنيد المتعاونين والعملاء لصالح الجهات الأمنيّة وجمع المعلومات. تكشف لنا هذه التقنيّات أمرين مهمّين؛ أوّلهما الانتقال إلى مرحلة متقدّمة من اختراق المعلومات تتعدّى حدودَ مقدرة العامل البشريّ، والأمرُ الثاني هو المجالُ الواسع الذي تحت الرقابة والكمّ الهائل من المعلومات التي بحوزة السلطة، وبالتالي القدرةُ المَهولة التي في يد السلطة لممارسة السيطرة والإخضاع.

القسم الثاني: الرقابة «الذكيّة»، السجن الكبير وَ «الأَسْرَلة الضابطة»

يشير الفيلسوف الفرنسيّ ميشيل فوكو -Michel Foucault- وبخاصّة في تحليلاته حول «وسائل التقويم الجيّد» (چوتيك، 2017/2003)، إلى العلاقة بين المعرفة والسلطة، التي يراها علاقة مرتبطة وغير مفصولة، حتّى إنّه غالبًا ما يقرن بينهما: Power-Knowledge. تُنتِج السلطة نوعًا من المعرفة وتَراكُم المعلومات، تستخدمه لاحقًا من أجل المزيد من ممارسة السلطة. ويُعتبر كتابه «المراقَبة والعقاب» مرجعًا أساسيًّا في دراسات الرقابة (Surveillance studies).

اقتبس فوكو فكرة سجن الپانوپتيكون (Panopticon) من الفيلسوف جيرمي بينثام-Jeremy Bentham- ، الذي طوّر مبنى سجونٍ في عام 1791 مختلفًا عن تلك التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر، والتي كانت في أغلبها أقبية تحت الأرض، وسراديب معتمة. سجن الپانوپتيكون، بخلاف ذلك، هو مجموعة من الزنازين على شكل دائريّ، في منتصفها بناء يُضاء من الداخل، ويجلس فيه السجّان، يستطيع من خلاله أن يراقب جميع المسجونين، دون أن يراه أحد منهم. يرسّخ هذا الطراز المعماريّ شعور المراقَبة الدائم عند السجناء، فحتّى لو لم يكن هنالك من يجلس في غرفة المراقبة، لن يستطيع السجين معرفة هذا. يرى فوكو أنّ الپانوپتيكون يعمل كمنظومة انضباط وإكراه دون الحاجة إلى استعمال القوّة، ويجعل السجناء / المراقَبين يحملون السلطة في داخلهم وإنْ لم يكونوا فعليًّا مراقَبين؛ إذ إنّ التيقُّن والشعور الدائم بالمراقَبة يكفي لردع السجين وجعْله يتّبع السلوك المطلوب منه. في نقد فوكو لعصر التنوير، يلفت نظرنا إلى هيمنة العقلانيّة والقيود التي حدّدت العاقل وغير العاقل، والتي اتّخذت شاكلة أنظمة حديثة تقوم على اقتصاد وآليّات الرقابة والسيطرة ومؤسّسات الدولة الحديثة التي تقوم بإنتاج الفرد الحديث وإصلاحه وتطويعه وَفق خلق معايير السلوك، وذلك من خلال ممارسة المراقَبة والتوجيه والعقاب (عبد الرحمٰن، 2020، 29 كانون الثاني).

يتضمّن الپانوپتيكون ثلاثة افتراضات رئيسيّة: الوجود المطلق للمراقَبة، وما يساعدها على ذلك هو اختفاؤها التامّ؛ الرؤية الشاملة للسجّان أو جهة المراقَبة؛ افتراض المخضَعين للمراقَبة وجودَ مراقَبة مستمرّة. من الواضح أنّ الپانوپتيكون يتضمّن نوعين من القوّة: الأوّل يكمن في فرض «السيطرة»، أي القدرة على تركيز

فئات مختلفة من السجناء مكانيًّا، ومراقبتها، ومعاقبتهم، وتأديب من يخالف القواعد. والثاني يكمن في السلطة التي تمارَس على الذات، أي الأفراد الذين يعرفون ويَعُون أنّهم يخضعون للمراقَبة المستمرّة وينتهي بهم الأمر إلى ممارسة ضبط النفس والانضباط الذاتي، ممّا يجعل أيّ إكراه غير ضروريّ باستثناء حالات العصيان والتمرّد والثورة.

تنطبق فكرة البانوبتيكون على إسرائيل التي -إن جاز التعبير- تحوّلت إلى سجن كبير يُراقَب فيه الجميع على نحوٍ ممنهَج ومستمرّ، فاتحًا الطريق لنوع جديد من الأَسْرلة يمكن أن يسمّى «الأَسْرَلة الضابطة» الناتجة عن فرض آليّات الرقابة الشاملة في مَناحٍ عديدة من الحياة، ومن ضمنها الفضاء الرقْميّ الذي أضحى مساحةً مركزيّة لصياغة الوعي والسلوك السياسيّ، وبالتالي غَدَا لاعبًا مركزيًّا في صياغة الهيمنة الثقافيّة والمحتوى والسلوك. يتوارد إلى الذهن مثال قريب من السياق الفلسطينيّ، هو قضيّة الشاعرة دارين طاطور التي لوحقت وسُجِنت لا بسبب المحتوى فحسْب، بل كذلك بسبب النشر العامّ على الشبكة العنكبوتيّة الذي يسمح بالوصول إلى عدد كبير أو غير محدّد من المتلقّين. إذًا، مع تطوُّر التكنولوجيا ومنصّات التواصل، تطوّرت بالمقابل أيضًا آليّات المراقَبة والضبط.

التأثير السلبيّ للمراقَبة الجماعيّة لا يتطرّق فقط إلى المستوى السياسيّ، وإنّما يترك بصمة وأثرًا سلبيًّا أيضًا على مستوى الوعي وممارسة السلوك الحرّ (الطاهر، 2016، 23 تشرين الأوّل). تمامًا كما يغيّر سجن البانوبتيكون سلوك السجناء ويعيد برمجته ليتوافق ويخضع ويتلاءم مع قوانين إدارة السجن، تُعيد آليّات الرقابة الجماعيّة برمجة السلوك البشريّ وتُخضِعه للمنظومة السياديّة، لكن على نطاق أوسع؛ ويعود ذلك إلى توسُّع وانتشار استعمال التكنولوجيا والإنترنت في جميع مناحي الحياة. وتتحوّل الحكومات إلى مالكة للمعلومات والمعرفة، فهذه تحوّلها إلى سلطة، وتُشعِر الفرد بعجزٍ أمامها، حيث تستخدمها وتضبطها (كقواعد وقوانين -على سبيل المثال) لتشكيل واقع يتماشى مع رؤيتها ومصالحها. إنّ إحساس الفرد بالمراقَبة الدائمة والشاملة، وإن لم تكن كذلك بالفعل، يجعله على نحوٍ تلقائيّ ميّالًا إلى رأي ورؤية الأغلبيّة، أو في حالة مدّ وجَزْر، ما بين السكوت والملاحَقة، حين يجد نفسه يغرّد خارج السرب. الشعور بالرقابة يخلق حالة من القلق والخوف

من شأنها تقييد التصرّفات النابعة من قناعات شخصيّة وضبط السلوك ليتماشى أكثر مع المقبول والمسموح، وهذا ما يعزّز فكرة الانضباط. علاوة على هذا، يجب الالتفات أيضًا إلى أنّ الخاضعين للرقابة تُؤسَّس في أذهانهم فكرة أنّ الجميع مشتبَه بهم، وأنّ أيّ سلوك غير منضبط يَصدر عنهم يضعهم جميعًا في دائرة الاشتباه (المصدر السابق). إذًا، تأثير الرقابة الشاملة يؤثّر على سلوك الفرد، وفي الوقت ذاته يعيد فهم وترتيب العلاقات بين الأفراد.

في السياق الإسرائيليّ، ومع احتدام النقاش بشأن استخدام برامج المراقبة الجماعيّة أو الشاملة (التجسّس) داخل إسرائيل، نشر برچمان وَشبيرتستورخ، مقالًا في غاية الأهمّيّة، في آذار عام 2020، كَشَفَا فيه عن معلومات تتعلّق بوجود قاعدة بيانات سرّيّة تُعْرَف باسم «الأداة» (بالعبريّة: «هَكْلِي»). وأظهر المقال أنّ «الشاباك» يتجسّس على جميع المواطنين، طَوال الوقت، باستخدام الاتّصالات الإسرائيليّة منذ عام 2002، والأهمّ من ذلك أنّ هذا التجسّس هو وضع قائم، بصرف النظر عن جائحة كورونا؛ إذ إنّ كل ما كان على الحكومة الإسرائيليّة فعله أثناء أزمة كورونا هو الموافقة على استخدام قاعدة البيانات، ومشاركتها مع الشرطة ووزارة الصحّة، لمعرفة مكان وجود أو مكوث المرضى، والأشخاص الذين اختلطوا بهم، وأماكن سفرهم وغير ذلك. وهذا بالفعل ما حدث مُثبتًا قدرة «الشاباك» على الوصول إلى المعلومات اللازمة، وإلى الهواتف الشخصيّة ومعرفة أماكن وجود المواطنين أو مكوثهم على نحوٍ مفصَّل.

يكشف تحقيق برچمان وشبيرتستورخ أيضًا أنّ خمسة أعضاء فقط في اللجنة الفرعيّة للاستخبارات كانوا على علْم مُسبق بوجود «الأداة»، وأنّ الجمهور الإسرائيليّ لم يكن على دراية بها من قبل. في المحصّلة، الحديث هنا عن تطبيق منظومة رقابة شاملة لجمع معلومات عن جميع المواطنين، يرصد التحرّكات والكلمات ضمن خوارزميّات تتحكّم بها المؤسّسة الأمنيّة لكن بسرّيّة تامّة، ودون شفّافيّة، وبعيدًا عن أعين الجمهور، وهو أمر شبيه بسجن الپانوپتيكون. وَفقًا لبرچمان وشبيرتستورخ، بالإضافة إلى جمع «الأداة» معلوماتٍ عن الجميع، هي تتيح تتبُّع حياة أيّ مواطن لا منذ الوقت الذي أصبح فيه هدفًا للمراقَبة فحسْب، بل كذلك في الفترة التي سبقت قرار بدء مراقبته رسميًّا -أي بأثر رجعيّ.

علاوة على المخاوف بشأن الخصوصيّة وحرّيّة التعبير وخطر المساءلة، ثمّة قلق من التداعيات الطويلة الأمد لممارسات «الشاباك» خلال هذه الأزمة، ومن التطبيع مع استخدام أساليب المراقَبة الجماعيّة وتقبُّلها على أنّها طبيعيّة، لتكون النتيجة تعزيز الانضباط الذاتيّ تمامًا مثلما يضبط السجناء سلوكهم ليتوافق مع المعايير التي يفرضها السجّان (أو تلك التي يتوقّعون فرضها). وبالتالي، فإنّ سلطة الرقابة الشاملة تُنتج بدَوْرها سلطة ذاتيّة أو رقابة ذاتيّة، ودون أيّ إكراه تُنتج سلوكًا خاضعًا ووعيًا مروَّضًا مؤسَّسًا لممارسة «الأَسْرَلة الضابطة». هذا يتوافق جزئيًّا مع فهم أَسْرَلة الوعي لدى عزمي بشارة. يصف بشارة (1995) الظروف الحياتيّة والمتغيّرات والتطوّر الذي طرأ على المكانة الاجتماعيّة والقانونيّة والاقتصاديّة والسياسيّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، وإن لم يكن على قَدم المساواة، واصفًا هذه الصيرورة «بالأَسْرَلة الموضوعيّة»؛ ويعزو ذلك إلى أنّ علاقة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل بالدولة ليست علاقة أداتيّة فقط، وأنّه «في العمليّة الاجتماعيّة في المدى الطويل تختلط الأداة بحاملها فتؤثّر فيه وفي ثقافته كما يؤثّر فيها» (المصدر السابق، ص 11). يشدّد بشارة على أنّ الأَسْرَلة لا تعني تهويد العرب في إسرائيل، ولا التخلّي عن ثقافتهم، بل تهدف إلى تعديلها لتتلاءم مع الإطار الإسرائيليّ. بعبارة أخرى، هي عمليّة تشويه من خلال إخضاع الوعي. عمليّة الملاءَمة وإخضاع الوعي تتقاطع مع نموذج «الأَسْرَلة الضابطة»، وإن اختلفت دوافعها ما بين التأثير والتأثّر لدى بشارة، والخوف والترويض والملاحقة في نموذج الأَسْرَلة الضابطة. ويصف بشارة هذه الصيرورة بأنّها عمليّة خلق العربيّ الإسرائيليّ، ولكن هذه الهُويّة المشوَّهة الجديدة «لا تحافظ على توازن النقائض لكنّها تُخضِع الواحد للآخر» (المصدر السابق، ص 13)، ولا سيّما في ظلّ العيش في واقع خاضع للهيمنة الثقافيّة والاقتصاديّة الإسرائيليّة. طبيعة نماذج «الأَسْرَلة الموضوعيّة» وَ «أَسْرَلة الوعي» لدى بشارة هي جماعيّة، بينما طبيعة «الأَسْرَلة الضابطة» فردانيّة؛ فهي تستهدف الفرد وتُشكّكه في مفهوم الجماعة لأنّها تنظر إلى كلّ من يخرج عن السلوك المنضبط بعين الريبة.

يشير مهنّد مصطفى (2020، 1 تشرين الثاني) إلى نموذج الأَسْرَلة الجديدة، في مقال مثير للاهتمام يحمل العنوان «حول مقاربة جديدة لمفهوم الأَسْرَلة»، يطلق عليه «الأَسْرَلة بوعي» (مقابل «أَسْرَلة الوعي» لدى بشارة)، والذي تطوّر في السنوات الأخيرة، ولا سيّما بعد تعثُّر ثورات وانتفاضات العالَم العربيّ منذ عام 2011،

وسيطرة الحروب وصراعات داخليّة دمويّة ومدمّرة على المشهد الإقليميّ. وبشكل أو بآخر، يظهر من فهم مصطفى لمفهوم الأَسْرَلة ضرورة ربطها مع السياق الفاعلة فيه ضمن قراءة للمتغيّرات الاقتصاديّة والسياسيّة. فإذا كانت الأَسْرَلة في المرحلة الأولى خلال سنوات الحكم العسكريّ نابعة من الخوف، وتمثّلت في التصويت لقوائم عربيّة تندرج تحت اسم الحزب الحاكم والسلطة القامعة التي أقيمت على خرائب الشعب الفلسطينيّ، والثانية كانت أَسْرَلة على مستوى الفكر السياسيّ في طرح حلّ سياسيّ دون نزع صفة الصهيونيّة عن دولة إسرائيل، والثالثة أَسْرَلة الوعي وخاصّة بعد أوسلو وإخراج الفلسطينيّين في إسرائيل من معادلة السلام، والتي تمثّلت في ممارسات مُؤَسْرلة ترى أنّ الحلّ في اندماج الجماهير العربيّة في إسرائيل والتماهي مع سلوكيّات إسرائيليّة (كالتصويت لأحزاب صهيونيّة عن قناعة، ورفع أعلام إسرائيل، والاحتفال بيوم «الاستقلال»)، فإنّ الأَسْرَلة الجديدة -«الأَسْرَلة بوعي» التي يرى مصطفى أنّها تأتي في سياق تفتُّت الثورات العربيّة- غير نابعة من الخوف، وغير مرتبطة بأيّ خطاب سياسيّ.

يتميّز نموذج «الأَسْرَلة بوعي» بنزعة الخلاص الفرديّ التي ترى أنّ خيار الفرد من أجل التقدّم يمرّ عبْر جسر الاندماج في اللعبة الإسرائيليّة، عن وعي وإدراك تامّ. ثمّة مثالان يتبادران إلى الذهن في هذا السياق؛ أوّلهما صُوَرٌ لمشارِكات في مسابقات الغناء الإسرائيليّ يصدحن بأغنية عربيّة _ عبريّة في محاولة للاندماج الثقافيّ من خلال التميُّز والنجاح الفرديّ، والتفاعل الجماهيريّ القويّ معها. المثال الآخر -وقد ظهر جليًّا خلال جائحة الكورونا- هو الاحتفاء الإعلاميّ الهستيريّ بترويج صورة الطبيب العربيّ الناجح، ذاك الذي يؤدّي واجبه وإسهامه في المعركة القوميّة ضدّ الجائحة كنقيض لصورة العربيّ المتطرّف الذي يطالب بتغيير تعريف الدولة، أو ذلك الذي يشارك في المظاهرات -على سبيل المثال- منددًا بسياسات الحكومة الإسرائيليّة.

مفهوم الأَسْرَلة يتعدّى كونه مركّبًا هُويّاتيًّا على نحوِ ما تطرّقتْ إليه أدبيّات الهُويّة في العلوم الاجتماعيّة في المؤسّسة الإسرائيليّة، وعلى رأسها ما جاء به سامي سموحة في محاولة لتوصيف هُويّة الفلسطينيّين في إسرائيل، مرتكزًا على استمارات استطلاع رأي وحصرها ضمن أسئلة خالية من المعنى وإجابات محدَّدة ومغلقة على

نحو: إسرائيليّ، فلسطينيّ، مسلم، عربيّ، وتُدمَج على نحو: عربيّ إسرائيليّ، فلسطينيّ في إسرائيل، وهكذا... هذا النوع من الأبحاث يواجه الكثير من النقد، ولا سيّما عند دراسة سلوك المقموعين والأقلّيّات، لكونه يسهم في عمليّة إسكاتهم ولا يسمح لهم بمشاركة أفكارهم ومشاعرهم، بل يخيّرهم بما هو موجود ومسموح ضمن دائرة مغلقة من الاحتمالات (Smith, 2013). وبهذا تُحاصَر الهُويّة ضمن تعريفات مقبولة لا تتعدّى هامش الحرّيّة الإسرائيليّ المسموح به لغير اليهود. أضف إلى هذا -على نحوٍ ما يشير نديم روحانا (Rouhana, 1993)- أنّ هذا التوجّه يتجاهل أهمّيّة مركّبات أخرى متعلّقة بالهُويّة، نحو: الولاء؛ الانتماء؛ الكبرياء؛ الرابطة العاطفيّة. بالتالي، الأَسْرَلة تعبّر عن حالة أو سلوك جارٍ ومتغيّر، ضمن سياقات مختلفة أكثر من كونها وصفًا جامدًا، وهذا ما يفسّر أنواع الأَسْرَلة المختلفة، وبالتالي يتيح أو يفسح المجال لنماذج أَسْرَلة جديدة في الظهور، كمثل «الأسرلة الضابطة» التي تلتقي مع الأَسْرَلة الجديدة أو «الأَسْرَلة بوعي» في فردانيّتها وفي سيطرة الخلاص الفرديّ على المشهد؛ مع اختلاف مركزيّ يدور حول فهم أوسع للخلاص الفرديّ وربطه بسياق فردانيّ عالميّ لا إقليميّ عربيّ فحسْب.

في سياق عالميّ، يُنظَر إلى إسرائيل بعين الإعجاب وعلى أنّها دولة «نموذجيّة» يجب التعلُّم منها كيفيّة إدارة جائحة كورونا، بدءًا من الحدّ من انتشار الڤيروس والنجاح في تطبيق آليّات السيطرة وتتبُّع المرضى من خلال تفعيل تكنولوجيا المراقَبة الشاملة، وصولًا إلى سرعة ومنهجيّة وتنظيم عمليّة التطعيم. هذه النظرة تُرسّخ حالة تضادّيّة مركّبة من الشعور بالدونيّة والعجز من جهة، والانبهار والإعجاب في المقابل أمام نجاح المنظومة الإسرائيليّة، المحتلّة والقامعة والمستعمِرة، التي تُصوَّر على أنّها قدوة يُحتذى بها وسبّاقة، ولا سيّما في المجال التكنولوجيّ. هذا السياق[9] من شأنه تسهيل الوقوع في فخّ الإعجاب بإسرائيل والرغبة في اللحاق بالركْب من جهة، وتعاظم الشعور بالاغتراب من جهة أخرى. في الحالتين، دافع الخلاص الفرديّ يقوم بدَوْر مهمّ، ليكون إمّا خلاصًا فرديًّا على شاكلة رغبة في الاندماج، وإمّا خلاصًا فرديًّا على شاكلة انكفاء. مفهوم الخلاص في هذه الحالة، كما أفهمه،

9. من الممكن إسقاط هذا السياق على سياقات أخرى، من بينها سياق حقوق الإنسان والمقارنات الدائمة مع الوضع في دول عربيّة، والهرولة إلى التطبيع بإعجاب شعبيّ منقطع النظير انعكس خلال الإعلان عن الاتّفاق بين إسرائيل والبحرين والإمارات.

يحمل أحد معنيين متساويين: التقدّم ضمن المنظومة، أو مجابهة المنظومة. وفي حال عدم القدرة على المواجهة، يحصل الاغتراب الذي يؤدّي إلى حالة من الانكفاء. إذًا، الخلاص الفرديّ في نموذج «الأَسْرَلة الضابطة» مختلف.

«الأَسْرَلة بوعي» ليست بالضرورة تشوُّهًا في الهُويّة كما تحدّث عنها عزمي بشارة، بل قد يملك حاملُها الوعي الوطنيّ أو الحسَّ الدينيّ، ولكنّه يعتبر أنّ الخلاص هو فرديّ وليس ضمن مشروع سياسيّ جماعيّ. بعبارة أخرى، «الأَسْرَلة بوعي» تعني التنصُّل أو التحرُّر من الهمّ الجماعيّ، وبالتالي من المسؤوليّة الجماعيّة؛ بينما فردانيّة نموذج «الأَسْرَلة الضابطة» يمْكِن فهم دوافعها على أنّها دمج بين الخوف والخلاص الفرديّ بنوعيه: ذاك الناتج عن الانبهار، وذاك الناتج عن الاغتراب.

في تقرير حول الشبكة المُسْكَتة وتأثيرات الردع على المشاركة السياسيّة للشباب الفلسطينيّ في وسائل التواصل الاجتماعيّ (حملة، 2019، تشرين الأوّل)، أعرب 25.9 % من الفلسطينيّين في إسرائيل عن وجود مخاوف من المحاسَبة بسبب التعبير عن آرائهم السياسيّة في الإنترنت، بنسبة قريبة من الفلسطينيّين في غزّة (27.3 %). كذلك أعرب فلسطينيّو الداخل عن خوفهم من أن تؤدّي مشاركتهم السياسيّة عبْر الإنترنت إلى فقدان فرص العمل والتعليم (المصدر السابق). هذه المعطيات مأخوذة عن تقرير صدَرَ قبل جائحة كورونا وقبل الكشف بصورة علنيّة عن قدرة «الشاباك» على الحصول على المعلومات والآليّات التي تحت سيطرته.

بينما يعزو مصطفى صعود «الأَسْرَلة بوعي» إلى فوضى الحرب وانهيار حلم التحرُّر مع اندثار الثورات العربيّة، فإنّ نموذج «الأَسْرَلة الضابطة» يضيف منحًى أو أفقًا عالميًّا لتفسيره. بما أنّ ظاهرة الرقابة عالميّة، من المهمّ كذلك مَوْضَعة الفلسطينيّين في إسرائيل ضمن السياق العالميّ الذي يمتاز بتفتُّت المنظومات الجماعيّة وعلوّ شأن الفردانيّة (Individualism) في عالم متغيّر وسريع ومتزامن مع هَيْمَنة منصّات التواصل الاجتماعيّ وعالَم افتراضيّ مُوازٍ للعالم الحقيقيّ. كلّ هذا يسهم في فَرْدنة المجتمع -Individualization of the community ويشكّل تحدّيات جِدّيّة بفهم التغيير المجتمعيّ Social change (Rasborg, 2017, p. 229). بمعنى آخر، «الأَسْرَلة الضابطة» هي جزء من حالة عالميّة أوسع وأشمل؛ وهي حالة من تقاطع القمع الخاصّ على المستوى الإسرائيليّ، مع منظومة القمع العامّ على مستوى العالَم.

القسم الثالث: «الأَسْرَلة الضابطة» - عن الانضباط والترويض

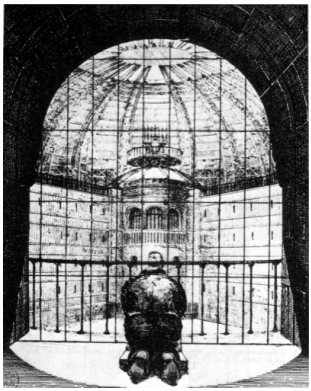
سجين پانوپتيكون راكعًا[10]

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على أنّه لا يمكن اختزال تبعات الرقابة والتجسّس في انتهاك الحــقّ بالخصوصيّة، وفي اختراق البيانات الخاصّة، وفي التضييق على حرّيّة التعبير فحسْب، فهي تصل أيضًا إلى بَرْمجة سلوك الأفراد، لتؤسّس حالة شبيهة منعكسة للرسم أعلاه وهو ما أُطلق عليه «الأَسْرَلة الضابطة». وهي حالة ذات طابع سلوكيّ ترويضيّ وَ «منضبط» على نحوٍ طوعيّ، لا يتصادم ولا يناقش ولا يعترض. المقصود أنّه عندما يعي الأفراد أنّهم مراقبون، أو أنّهم معرَّضون لذلك، فمن المرجّح أن يلائموا سلوكيّاتهم تباعًا (Cahane & Shany, 2019 January)، ممّا قد يدفعهم إلى تبنّي آليّات الردع، وتعزيز منظومة الرقابة الذاتيّة، ضمن حدود المقبول والمسموح، وفي الحالة الفلسطينيّة، إلى الحدّ الذي يسمح به القانون الإسرائيليّ، وبالتالي -بقصد أو دونما قصد- إلى ترويض أيّ معارضة أو نقد في المجال العامّ والفضاء الرقْميّ (الذي أضحى مساحة نشاط موازية في القرن الحادي والعشرين).

تثير الأزمات العالميّة (كجائحة ڤيروس كورونا الحاليّة -على سبيل المثال) خوفًا كبيرًا بين الناس يكون -في المعتاد- بمثابة فرصة للدول والحكومات لتبرير سياسات وممارسات تنتهك حقوق المواطنين الأساسيّة، وذلك خلف ستار توفير الحماية. وقد يدعم ويقرّ الأفراد بشرعيّة استخدام تقنيّات المراقَبة إذا وعدت بإنقاذ حياة الناس.[11] يأتي نموذج «الأَسْرَلة الضابطة» لتسليط الضوء على مسألة جوهريّة،

10. مَصْدر الصورة: Utopia or Dystopia.

11. على سبيل المثال، دعوة «الشاباك» ليتدخّل في حلّ أزمة فوضى السلاح وسيطرة عصابات الإجرام في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، دون التطرّق إلى تَبِعات وجود «الشاباك» على سلوك الفلسطينيّين وتدخّله في شأن ليس من صلاحيّته.

وهـي عواقـب تطبيـق المراقَبـة الشـاملة، المترتّبـة عـلى السـلوك، سـواء أكانـت تلـك الخاصّـة بالأفـراد أم الخاصّـة بالجماعـات.

في مـا يختـصّ بتأثيـر تطبيـق آليّـات المراقَبـة الشـاملة عـلى السـلوك الفلسـطينيّ، كشـفت جائحـة كورونـا بصـورة مفصّلـة النقـابَ عـن آليّـات التتبُّـع والمراقَبـة الشـاملة التـي بحـوزة جهـاز المخابـرات الإسـرائيليّة (الشـاباك)، وكشـفت أيضًـا تطبيـق هـذه الآليّـات قبـل جائحـة كورونـا وبمعـزل عنها. هـذا الانكشـاف هـو سـيف ذو حدَّيْـن؛ وذلـك أنّ المعرفـة بوجـود مراقَبـة دائمـة أمـر ضروريّ لتوخّـي الحـذر، بَيْـدَ أنّهـا تسـهم في تطـوُّر آليّـة انضبـاط أو رقابـة ذاتيّـة مـن شـأنها التأثيـر عـلى حرّيّـة التعبيـر في مواقـف تُعتبَـر «إشـكاليّة» بحسـب تعريـف السـلطة، وبالتالـي تعـزّز عمليّـة الإسـكات بصـورة طوعيّـة. وهـذا مـا يؤسّـس «للأَسْـرَلة الضابطـة»، التـي أراهـا كحالـة مـن الإخضـاع الطويـل الأمـد لبرمجـة الوعـي والسـلوك الفلسـطينيَّيْن وضبطهمـا، ليكـون مُعارِضًـا فقـط -ضمـن حـدود المسـموح.

وعـلى الرغـم مـن الانكشـاف عـلى العسـكرة التكنولوجيّـة لجائحـة كورونـا، التـي بدَوْرهـا كشـفت الجانـب الخفـيّ مـن آليّـات المراقَبـة الشـاملة المفعَّلـة، والتـي كَشـف عنهـا نتنياهـو بنفسـه بـكلّ تفاخـر أمـام العالَـم وسـط ذهـول قـادات مـن «الشـاباك» (الذيـن حتّـى ذلـك الوقـت اهتمّـوا بإبقـاء هـذا الجانـب مُخفًـى -ربّمـا لضمـان نجاعـة الرقابـة)، وذلـك بتـرك الخاضعيـن للرقابـة يتصرّفـون عـلى نحـوٍ طبيعـيّ وحـرّ لجمـع معلومـات وبيانـات أدقّ لرصـد السـلوك الاجتماعـيّ وتوجيهـه وضبطـه، أو بـكلّ بسـاطة لأنّ السـياق العالميّ لـم يكـن بعـد في حالـة طـوارئ لتجعلـه يتقبّـل علنًـا تطبيـق آليّـات تجسّـس عـلى المواطنيـن.

لكـن بسـبب الطبيعـة الخفيّـة أو السـرّيّة التـي تعمـل بهـا آليّـات الرقابـة الحديثـة وطريقـة عملهـا في التتبّـع والتـي تمنحهـا سـلطة التحكّـم، هـي قـادرة عـلى خلـق مسـاحة وهميّـة لممارسـة الحرّيّـات (التعبيـر عـن الـرأي؛ حرّيّـة الحركـة والتنقّـل؛ حرّيّـة التنظُّـم السياسـيّ)، وهـو مـا يصـوّر «الأَسْـرَلة الضابطـة» عـلى أنّهـا نمـوذج هامشـيّ أو بعيـد عـن الواقـع الـمَعيش. وهنـا عـلى وجـه التحديـد تكمـن الخطـورة؛ في كونهـا أَسْـرَلة هادئـة في ظـلّ تشـريع وتجريـم وملاحقـة سياسـيّة تعمـل عـلى قَـدم وسـاق.

في نيسان عام 2020، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة قرارًا بشأن أربعة الْتماسات تطعن في قانونيّة تتبُّع «الشاباك» ومراقبته للمرضى المصابين بڤيروس كورونا، والأشخاص الذين احتكّوا بهم، من خلال هواتفهم النقّالة أو عبْر أيّ وسيلة أخرى. بقبول الحجّة التي طرحها «عدالة – المركز القانونيّ لحماية حقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل»، والّتي ادّعى من خلالها أنّ الحكومة تجاوزت صلاحيَتَها عند توسيعها نطاق أنشطة «الشاباك»، قضت المحكمة العليا بعدم قانونيّة تتبُّع «الشاباك» للمواطنين دون مرجع تشريعيّ، وإن كان ذلك خلال أزمة غير عاديّة كجائحة ڤيروس كورونا. ومع ذلك، على الرغم من موقف المحكمة وإقرارها عدم قانونيّة المراقبة، سمحت المحكمة لِـ «الشاباك» بمواصلة برنامج التجسّس الخاصّ به، ما دامت الحكومة ستبدأ عمليّة تشريعيّة في الكنيست حتّى موعد أقصاه الثلاثون من نيسان عام 2020. بعبارة أخرى، قبلت المحكمة العليا أن يستمرّ «الشاباك»، في ظروف معيّنة، بامتلاك سلطة التدخّل في قضايا مدنيّة بما يشمل تلك المتعلّقة بالصحّة العامّة، وَفقًا لتفسير أنشطته بموجب المادّة السابعة (ب)(6). إضافة إلى ذلك، على الرغم من إدراك المحكمة أنّ برنامج التجسّس الخاصّ بِـ «الشاباك» ينتهك حقوق المواطنين الدستوريّة، لم تَمنع الحكومةَ تمامًا من تدخّل «الشاباك» في التعامل مع الأمور المدنيّة. بدلًا من ذلك، أمرت الحكومةَ وشجّعتها على أن تؤسّس عمليّة تشريعيّة يصادق عليها الكنيست، لإنشاء مسار قانونيّ لاستخدام هذا البرنامج.

إلى جانب توسيع صلاحيات «الشاباك»، وشَرْعَنة تفعيل آليّات المراقَبة وبرامج التجسُّس في شؤون تُعتبَر مدنيّة، فإنّ التجريم بالقانون والملاحَقة القضائيّة يعمل أيضًا على تعزيز «الأَسْرَلة الضابطة» من خلال سَنّ سلسلة من التشريعات التي بدأ العمل بها بمعزل عن جائحة كورونا، أشهَرُها محاولات سَنّ «قانون فيسبوك» عام 2017 بغية الضغط على شركات وسائل التواصل الاجتماعيّ للامتثال للتعريف الإسرائيليّ لمعنى «التحريض». من شأن مشروع القانون، إذا صودِق عليه، أن يمنح المحاكم الإسرائيليّة إصدار أوامر بحجب محتوًى تعتبره تحريضًا بطلب من الحكومة وبحذف أيّ محتوى يضرّ «بالسلامة العامّة والاقتصاد والدولة والبنى التحتيّة الحيويّة»، والتهديد بملاحَقات قضائيّة تتضمّن المطالَبة بتعويضات مادّيّة من شركات التواصل الاجتماعيّ التي تنشر هذا المحتوى، بما في ذلك فيسبوك وتويتر ويوتيوب وچوچل (چويخمان، 2018، 15 تمّوز). من الجدير بالذكر أنّه

على الرغم من عدم المصادقة بعد على القانون على نحوٍ نهائيّ، فإنّ سياسة الردع هذه «روّضت» شركة فيسبوك وحَمَلتها على العمل عن قرب مع وحدة الجرائم الإلكترونيّة الإسرائيليّة لإزالة معظم ما تبلّغ عنه الوحدة.[12]

كشأن أيّ مشروع استعماريّ في العالم، تُسخّر دولة إسرائيل جُلّ إمكاناتها، ومن ضمنها التكنولوجيا التي تمتلكها، لفرض أنظمة خاصّة للتحكُّم والسيطرة وإخضاع كلّ ما ومَن يمْكنه دحض الرواية الصهيونيّة ومعارضة السياسات العنصريّة والتمييزية الإسرائيليّة. وإن كنّا نقرأ آليّات الإخضاع الإسرائيليّة، ولا سيّما جزئيّة جمع المعلومات والرقابة الشاملة، من خلال النظر إلى الماضي وإلى الأرشيفات والتقارير التي كانت تُرسَل خلال فترة الحكم العسكريّ، فإنّنا اليوم في سياق مختلف يوفّر آليّاتِ مراقَبةٍ مختلفةً، ومفهومًا مغايرًا لمعنى الإخضاع، لا بالإكراه أو بممارسة القوّة، بل بتطبيق الانضباط والترويض (المحرِّكَيْن «للأَسْرَلة الضابطة» والناتجَيْن عنها -في آنٍ معًا-).

ختامًا، تأتي هذه المساهمة المتواضعة لا للترهيب أو التخويف؛ فمعظم الفلسطينيّين في إسرائيل نشأوا على مقولة «إنّهم يعلمون بكلّ شيء» -كذكرى دائمة من سنوات الحكم العسكريّ أورثها الآباء إلى الأبناء على نحوٍ متفاوت-. لم يَحُلْ هذا دون خوض نضالات وسجالات عديدة، ولم يَحُلْ دون الانخراط في مواجهات عدّة. وهذه المرّة نشهد انتقالَ ساحات المواجَهة، وتعدُّدَها وفَرْدَنتَها، ليصبح الفرد كأنّه جنديّ وحيد ضمن منظومة مراقَبة كبيرة، وكأنّه يدور في دائرة مفرغة لا مهرب منها، يتحكّم بها برنامج حاسوب، وخوارزميّات، وإرادة السلطة /الدولة /الحكومة. ولأنّ المعرفة أساس السلطة، فهي أيضًا أساس المواجهة؛ إذ إنّ الكشف عن الجانب التكنولوجيّ لعسكرة جائحة كورونا وأثره المترتّب على السلوك الفلسطينيّ، بدراية أو دونما دراية، هو خطوة أساسيّة وضروريّة لفهم آليّات القمع الناعم في المنظومات الحديثة.

12. أقرّت الحكومة الإسرائيليّة بأنّ الطلبات المباشرة الّتي قدّمتها، بين العامَيْن 2017 وَ 2018، لشركات التواصل الاجتماعيّ، أدّت إلى محو 27 ألف منشور على فيسبوك، وتويتر، وچوچل (شتيّة، 2020 حزيران).

المصادر

إلران، مئير؛ كوهن، عميحاي؛ يدان، كرميت؛ وشفران-چيطلمان، عيديت. (2020، أيلول). **علاقات مجتمع - جيش في إسرائيل في ظلّ الكورونا: خلاصات من الموجة الأولى**. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة ومعهد الأمن القوميّ. [بالعبريّة] مستقاة من:
https//:www.idi.org.il/media/14981/socio-military-relations-in-israel-in-the-shadow-of-the-corona.pdf

برچمان، رونين؛ وشبيرتستورخ، عيدو. (2020، 27 آذار). «الأداة» انكشفت: قاعدة بيانات الشاباك التي تجمع رسائل نصّيّة، مكالمات وأماكن تواجدكم. **واينت**. [بالعبريّة] مستقاة من:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5701412,00.html

بشارة، عزمي. (1995، خريف). العربيّ الإسرائيليّ: قراءة في الخطاب السياسيّ المبتور. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، مجلّد 6، العدد 24. ص 26.

پيري، يورام. (2020، أيلول). «لماذا جُنّد الجيش الإسرائيليّ لمحاربة الكورونا؟». لدى: مئير، إلران وآخرون. (محرّرون). **علاقات مجتمع - جيش في إسرائيل في ظلّ الكورونا: خلاصات من الموجة الأولى** (ص 12-21). المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة ومعهد الأمن القوميّ. [بالعبريّة] مستقاة من:
https://www.idi.org.il/media/14981/socio-military-relations-in-israel-in-the-shadow-of-the-corona.pdf

چوتيك، چاري. (2003، 2 نيسان /2017، 5 تشرين الثاني). ميشيل فوكو-موسوعة ستانفورد للفلسفة (ترجمة يوسف الصمعان). **مجلة حكمة**. مستقاة من:
https://hekmah.org/%D9%81%D9%88%D9%83%D9%88/

چويخمان، رفائيلا. (2018، 15 تمّوز). في العالم يحاربون الإرهاب والأفلام الإباحيّة- من يحارب قانون فيسبوك الإسرائيليّ؟. **ذا ماركر**. [بالعبريّة] مستقاة من:
https://www.themarker.com/technation/.premium-1.6270707

دوليڤ، دانييل. (2020، 6 أيّار). تحقيق وَلّا نيوز! الشرطة تمتلك قاعدة بيانات سرّيّة عن تحرّكات المواطنين. **وَلّا**. [بالعبريّة] مستقاة من: https://news.walla.co.il/item/3355178

الحكومة الإسرائيليّة. (2020، 15 آذار). **رئيس الحكومة نتنياهو في تصريح للإعلام بعد انتهاء المشاورات بشأن الكورونا**. مكتب رئيس الحكومة. [بالعبريّة] مستقاة من:
https://www.gov.il/he/departments/news/spoke_corona150320

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ. (2019، تشرين الأوّل). **شبكة مُشكّتة: تأثيرات الردع على المشاركة السياسيّة للشباب الفلسطينيّ في وسائل التواصل الاجتماعيّ**. حيفا: حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ. مستقاة من:
https://7amleh.org/wp-content/uploads/2019/10/7amleh_Net_0919_-ARABIC-2.pdf

شتيّه، منى. (2020، حزيران). **مساعٍ ممنهَجة لطمس المحتوى الفلسطينيّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ**. حيفا: حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ. مستقاة من:
https://7amleh.org/2020/06/07/msaa-mmnhjh-ltms-almhtwa-alflstyny-ala-wsael-altwasl-alajtmaay

الطاهر، محمد. (2016، 23 تشرين الأوّل). من سجون «الپانوپتيكون» إلى تقنيّات المراقبة الجماعيّة. **مدى مصر**. مستقاة من: https://cutt.ly/MbwheSs

عبد الرحمٰن، ماهر. (2020، 29 كانون الثاني). كيف تعمل الرقابة؟. **الحوار المتمدّن**، عدد 6476. مستقاة من: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=663831

علي، نجمة. (2020، آب). **وقع السياسات الإسرائيليّة على حقوق الفلسطينيّين الرقْميّة خلال تفشّي ڤيروس كورونا المستجدّ**. حيفا: حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ. مستقاة من: https://7amleh.org/2020/08/20/alathr-alisraeyly-ala-hqwq-alflstynyyn-alrqmy-h-khlal-tfsh-y-fyrws-kwrwna-almstjd

مصطفى، مهنّد. (2020، 1 تشرين الثاني). حول مقاربة جديدة لمفهوم الأَسْرَلة. **العربيّ الجديد**. مستقاة من: https://cutt.ly/Pberw64

يِسْرائيل هَيُوم. (0202، 51 نيسان). هكذا يساعد الجيش الإسرائيليّ الوسط العربيّ. **يسرائيل هَيُوم**. [بالعبريّة] مستقاة من: https://www.israelhayom.co.il/article/751743

يعيش، شمعون. (2021، 17 آذار). صودق: أساور إلكترونيّة للعائدين من الخارج. **يِسْرائيل هَيُوم**. [بالعبريّة] مستقاة من: https://www.israelhayom.co.il/article/861885

7amleh- the Arab center for the Advancement of Social Media. (2020, May 21). **Facial recognition technology and Palestinian digital rights**- Position paper. Retrieved from: https://7amleh.org/2020/05/21/facial-recognition-technology-and-palestinian-digital-rights

Cahane, Amir, & Shany, Yuval. (2019, January). **Regulation of online surveillance on Israeli law and comparative law**. Retrieved from: https://en.idi.org.il/media/13042/regulation-of-online-surveillance-final.pdf

Foucault, Michel. (1979). **Discipline and punish: The birth of the prison**. New York: Vintage Books.

Gordon, Neve. (2009, April). The political economy of Israel's homeland security. **The New Transparency Project: surveillance and social sorting**, Working Paper III. Retrieved from: https://www.sscqueens.org/sites/sscqueens.org/files/The%20Political%20Economy%20of%20Israel%E2%80%99s%20Homeland%20Security.pdf

Ministry of Health. (2020). **HaMagen 2: The national app for fighting the spread of coronavirus**. Retrieved from: https://govextra.gov.il/ministry-of-health/hamagen-app/download-en/

Rouhana, Nadim. (1993). Accentuated identities in protracted conflicts: The (11) collective identity of the Palestinian citizens in Israel. **Asian and African Studies**, 27. Pp. 97-127

Rasborg, Klaus. (2017). From class society to the individualized society? A critical reassessment of individualization and class. **Irish Journal of Sociology**, 25(3). Pp. 229-249.

Shezaf, Hagar, & Jacobson, Jonathan. (2018, October 20). Revealed: Israel's cyber-spy industry helps world dictators hunt dissidents and gays. **HAARETZ**. Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.MAGAZINE-israel-s-cyber-spy-industry-aids-dictators-huntdissidents-and-gays-1.6573027

Smith, Linda Tuhiwai. (2013). **Decolonizing methodologies: Research and indigenous peoples**. Zed Books Ltd.

Utopia or Dystopia. (2013, December 14). **Panopticon Prisoner kneeling**. Retrieved from: https://utopiaordystopia.com/2013/12/14/dont-be-evil/panopticon-prisoner-kneeling

الردّ الأمنيّ والعسكريّ الإسرائيليّان على الوباء: دلالات وتداعيات

مَن يربح مِن الاحتلال؟ / حلا مرشود[1]

حين بدأ تفشّي الوباء خلال آذار عام 2020، تجلّت العَسْكَرَة في الردّ الإسرائيليّ تجاه الوباء، وهو ما توقّعناه. وهذا لم يكن عبثًا، بل هو ردّ متوقّع لكيان استعماريّ ـ استيطانيّ عمل -على مرّ السنين- على تطوير جهازه العسكريّ كي يضمن ويعزّز السيطرة على شعب كامل، ويقضي على نضاله المستمرّ. هذا الكيان يرتكز -في أساس ما يرتكز- على العَسْكَرَة التي تغذّي وتحافظ على دَوْره في المنطقة: الاستيطان والتوسّع.

كان لطابع إسرائيل العسكريّ تجلّيات كثيرة خلال أزمة الكورونا، إذ كانت وزارة الأمن الإسرائيليّة، بالإضافة إلى الجيش والشرطة والشركات الحكوميّة والخاصّة المصنِّعة للأسلحة ولمعدّات الرقابة في طليعة مواجهة الوباء مع بدء تفشّيه. تدخُّل هذه الأجسام يدلّ على أنّ المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة، بعناصرها السياسيّة والاقتصاديّة، هي أكثر مؤسّسة "ناجعة" لدى المنظومة الإسرائيليّة كونها الركيزة الأساسيّة له، فضلًا عن أنّه يدلّ على التشابك الكبير بين الحيّز المدنيّ والجهاز العسكريّ في إسرائيل.

سنتطرّق في هذه الورقة البحثيّة إلى هذه التجليّات، يَحدونا أمل في أن نسلّط الضوء على الطرق التي استطاعت بها إسرائيل أن تستخدم معرفتها وخبرتها العسكريّتين للتعامل مع أزمة صحّيّة. سنتطرّق كذلك إلى دلالات هذا الواقع وإسقاطاته علينا كشعب فلسطينيّ خاضع لسيطرة إسرائيل. علاوة على هذا، سنسلّط الضوء على السبل التي استخدمتها إسرائيل كي تعزّز من موقفها وموضعها عالميًّا.

1. حلا مرشود: ممثّلة عن مركز الأبحاث «**من يربح من الاحتلال**»، باحثة في مجال الاقتصاد السياسيّ وحاصلة على ماجستير في علم الاجتماع وعلم الإنسان من الجامعة العبريّة في القدس.

سـتُعْرَض الطرق التي توظّفت بها المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة من خلال قسمين أساسـيَّين: القسـم الأوّل سـيعرض الطـرق المباشـرة التـي تدخّلـت بهـا المؤسّسـة العسـكريّة، وبالأسـاس مـن خـلال جهـاز المخابـرات (الشـاباك) والجيـش. أمّـا القسـم الثانـي، فسـيعرض الطـرق غيـر المباشـرة التـي تدخّلـت بهـا المؤسّسـة العسـكريّة الإسـرائيليّة مـن خـلال القِطـاع الخـاصّ والشـركات الربحيّـة والحكوميّـة الإسـرائيليّة المصنِّعـة للأسـلحة ولأجهـزة الرقابـة، والتـي جَنَـتْ منافـع اقتصاديّـة ورمزيّـة جديـدة خـلال الأزمـة الصحّيّـة. في الختـام، سـنتطرّق إلى الطـرق التـي تحـاول بهـا إسـرائيل أن تسـتغلّ هـذا الواقـع لتحقيـق مصالحهـا عالميًّـا.

القسم الأوّل - التدخّل المباشر للمنظومة العسكريّة

أجهزة الرقابة:

تُتّخَـذ إسـرائيل مثـلًا عنـد التطـرّق إلى كيفيّـة اسـتخدام الحكومـات الرقابـةَ الرقْميّـةَ مـن أجـل تتبّع انتشـار الڤيـروس (Privacy International, 2020 May 1)، وإلى الطـرق التـي كان بهـا الـردّ عـلى الوبـاء ردًّا أمنيًّـا وعسـكريّا بامتيـاز. مـن الجديـر بالذكـر أنّ عـرض إسـرائيل وتكنولوجياتهـا عـلى أنّهـا المثـال الأوّل والمركـزيّ يَحْـدث دون التطـرّق إلى طبيعـة النظـام الإسـرائيليّ كنظـام اسـتعماريّ، ودون التطـرّق إلى المسـتهدَف الأوّل والأساسـيّ مـن هـذه التكنولوجيـا، ألا وهـو الشـعب الفلسـطينيّ. في حيـن تحـذّر مؤسّسـات حقوقيّـة دوليّـة كثيـرة مـن اسـتمراريّة الاسـتخدام المفْـرِط لأجهـزة الرقابـة بعـد انتهـاء الأزمـة الصحّيّـة. نحـن نعلـم ونعـي جيّـدًا أنّ الأجهـزة الأمنيّـة الإسـرائيليّة لـن تختفـي، لأنّهـا أُنشِـئَت أصـلًا لأهـداف أخـرى. شَـرْعنة اسـتخدام هـذه الأجهـزة لقضايـا مدنيّـة تحـت غطـاء التغلّـب عـلى انتشـار الوبـاء سيشـكّل خطـرًا كبيـرًا علينـا كشـعب قابـع تحـت الاسـتعمار، ولا سـيّما أنّ المنظومـة الصهيونيّـة لا تنظـر إلينـا إلّا مـن منظـور أمنـيّ.

لـم تكـن إسـرائيل بحاجـة إلى تطويـر معـدّات وأجهـزة رقابـة لتتبُّع المواطنيـن/ات خـلال فتـرات الإغـلاق، عـلى العكـس مـن العديـد مـن الـدول الأخـرى، ولـم تكـن بحاجـة إلى اختـراع آليّـات تمكّنهـا مـن تطبيـق الرقابـة، بـل مـا فعلتـه هـو توظيـف معـدّات الرقابـة التـي تصنعهـا وتملكهـا والتـي تُسـتخدم -في المعتـاد- لحاجاتهـا العسـكريّة وَ "الأمنيّـة" في الحيّـز المدنـيّ، واسـتخدامها لتكـون جـزءًا مـن الـردّ عـلى أزمـة صحّيّـة. كانـت الرقابـة

المشـدَّدة عـلى المواطنيـن ردّ فعـل غالبيّـة الأنظمـة حـول العالـم، ولـم يقتصـر عـلى إسـرائيل وحدهـا، إلّا أنّ هـذه المهمّـة كانـت أسـهل عـلى دولـة كإسـرائيل التـي امتلكـت خبـرة اسـتعمالها عـلى مـدار عشـرات السـنوات عـلى أجسـاد وأرواح الشـعب الفلسـطينيّ. هـذا مـا يميّـز إسـرائيل عـن أنظمـة عالميّـة أخـرى؛ أنّهـا تُصنّـع وتُصـدّر هـذه المعـدّات، ولـذا كان مـن السـهل عليهـا فـرض الرقابـة المتنوّعـة، وهـو مـا لـم تنجـح فيـه دول أخـرى لعـدم امتلاكهـا المعـدّات الملائمـة وعـدم أهليّتهـا في فـرض الرقابـة عـلى تجمّعـات ومناطـق مكتظّـة، ومنهـا مـن فشـل فشـلًا ذريعًـا. فبريطانيـا -عـلى سـبيل المثـال- حاولـت أن تطـوّر تطبيقًـا هاتفيًّـا لتتبُّـع مرضـى الكورونـا، لكـن المحاولـة بـاءت بالفشـل منـذ اللحظـة الأولى -بخـلاف مـا جـاء عـلى لسـان الحكومـة حـول التطبيـق (Murphy, Sabbagh & Hern, 2020, June 18).

معدّات الشاباك - قاعدة البيانات "The Tool":

قدرات الشاباك على الرقابة تسبق الكورونا بعقود؛ فقد استُخدِمت على مرّ السنين لملاحقة واستهداف شخصيّات اعتُبِرت تهديدًا لدولة إسرائيل إلى جانب ملاحقة واستهداف الشعب الفلسطينيّ في جميع أماكن تواجده فقط لكونه فلسطينيًّا، ابتغاءَ إخضاعه وترويعه. مع تفشّي الوباء، كانت مؤسّسات الأمن الإسرائيليّة مُعَدّة مع قاعدة بيانات ضخمة تحتوي على تفاصيل المواطنين، فكان من السهل على الحكومة الإسرائيليّة أن تتيح للشاباك استخدام قاعدة البيانات "The Tool" لفرض الرقابة على جميع المواطنين بصورة علنيّة، إذ إنّ هذه القاعدة تمكّنهم من الحصول على معلومات فوريّة عن زمان ومكان وجود أيّ شخص (Who Profits (a), 2020, May)، وهذا ما سهّل طرحها كوسيلة لمراقَبة مرضى الكورونا وكلّ من يحيط بهم لمنع انتشار العدوى. لم يكن الشاباك بحاجة إلى تطوير تطبيقات هاتفيّة، ولا إلى اقتحام الهواتف الخليويّة، بل استطاع أن يستخدم قاعدة بيانات حاضرة تمتلك معلومات عن الجميع في أيّة لحظة كانت كُشِف عنها خلال أزمة الكورونا (برچمان وشبيرتستورخ، 2020، 25 آذار).

لقد عمل الشاباك، خلال فترة الأزمة، وَفق قرارات الحكومة الإسرائيليّة ووَفق قوانين سَنّتها. ففي 2020/3/15، اتّخذت الحكومة الإسرائيليّة القرار 4897 بشأن "تفعيل الشاباك للإسهام في المجهود الوطنيّ لتقليص انتشار وباء كورونا المستجدّ" (مراقب الدولة، 2020). وبسبب عدم استنفاد سيرورة سَنّ القوانين، بسبب حلّ الحكومة، أُتُّخِذ

القرار بشأن تدخّل الشاباك بناءً على قوانين الطوارئ. أُستخدِمت تقنيّة الشاباك "الأداة" مرّتين: المرّة الأولى من 2020/3/20 حتّى 2020/6/8، والمرّة الثانية بعد تجدُّد انتشار الوباء ابتداءً من 2020/7/1 حتّى يومنا هذا. بلغ عدد المرضى الذين نُقلت معلوماتهم من وزارة الصحّة إلى الشاباك 62,219، وبلغ عدد المرضى الذين فحص الشاباك تنقُّلاتهم 43,250 (حتّى شهر تشرين الأوّل 2020) (المصدر السابق). نُشرت هذه المعلومات في تقرير نصف سنويّ لمكتب مراقب الدولة حول عمل الشاباك خلال فترة الأزمة. ومن الجدير بالذكر أنّه -على نحوٍ ما يليق بدولة أمنيّة وعسكريّة- حُذِفت مقاطع معيَّنة من التقرير ابتغاءَ "الحفاظ على أمن الدولة" (المصدر السابق).

على الرغم من القوّة التي استعرضتها إسرائيل، وعلى الرغم من افتخارها بمعدّاتها الرقابيّة التي وصفها رئيس الشاباك بِـ "المسوخ" (كهانا، 2020، 24 كانون الأوّل)، علاوة على المديح الذي تلقّته عالميًّا، أثبتت هذه المعدّات أنّها أبعد ما تكون عن المثاليّة؛ إذ كانت البيانات التي جمعتها "الأداة" تتّسم بعدم الدقّة، وبالخطأ التامّ في كثير من الأحيان. ووَفق ما جاء في تقرير لمراقب الدولة بشأن عمل الشاباك خلال فترة الأزمة، "الأدوات التي استخدمها الشاباك كانت محدودة ولم تؤهّله لتنفيذ المهامّ المركزيّة التي أوكلت له" (مراقب الدولة، 2020). علاوة على هذا، أشار التقرير إلى حالات استخدم فيها الشاباك "الأداة" لمراقبة أفراد غير مصابين ولم يكونوا على مقربة من شخص مصاب. وجاء في التقرير أنّ الشاباك لم يحذف المعلومات الشخصيّة بعد 14 يومًا كما ينصّ القانون.

ووَفق تقديرات وزارة الصحّة، نسبة نجاح "الأداة" كانت فقط 13.5%، أمّا سلطة الخصوصيّة فقدّرت نسبة نجاحها بِـ 6% فقط (بار-زيق، 2020، 25 تشرين الأوّل). في الْتماس السلطة الأخير الذي قُدِّم خلال كانون الأوّل عام 2020، ذُكِر أنّ النسبة انخفضت إلى 2% (جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ الكنيست وآخرين، قرار المحكمة العليا 20/6732). وعلى الرغم من فشلها، لم يتوقّف استخدامها. في 2021/3/1، أصدرت المحكمة العليا قرارًا يقضي بتقليص استخدام هذه الأداة؛ وعوضًا عن إيقاف استخدامها طالبت المحكمة العليا الحكومة بتحديد معايير استخدام "الأداة" إن قرّرت تمديد فترة الرقابة، واشترط قرار المحكمة استخدام "الأداة" في حال رفض المصاب بڤيروس كورونا التعاونَ مع السلطات وكشْف تفاصيل مَن خالَطَهم (كبير، 2021، 1 آذار).

تطبيق المنسّق - إخضاع الشعب الفلسطينيّ "بذكاء":

إذا كانت "الأداة" تراقب وتَتَبَّعُ المواطنين في إسرائيل، فللفلسطينيّ خُصّصت آليّات مراقبة وتَتَبُّع كان هدفها الأساسيّ إخضاع الشعب الفلسطينيّ وفرض مزيد من الرقابة عليه، ولا سيّما الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة بحجّة الوباء.

في إطار إستراتيجيّة كبح انتشار الڤيروس، ومع بدء إغلاق مكاتب الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة (الذراع الإداريّة للجيش الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة) في أرجاء الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وُجّه الفلسطينيّون/ات الراغبون/ات في التقدّم للحصول على تصاريح خروج من الضفّة الغربيّة أو فحص صلاحيّة التصاريح التي بحوزتهم/نّ، وأولئك الراغبون/ات في فحص "حالتهم/نّ الأمنيّة" والراغبون/ات في تقديم طلبات إزالة حظر السفر الأمنيّ المفروض عليهم/نّ، وُجّهوا إلى استعمال تطبيق "المنسّق" (من يربح من الاحتلال، 2020، حزيران) على الهاتف الذكيّ. هذا التطبيق الذي طوّرته وزارة الأمن الإسرائيليّة، وأطلقته الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة في السابع من شباط عام 2019 (شيزاف، 2020، 14 أيّار)، يتيح للجيش الإسرائيليّ إمكانيّةَ الدخول إلى موقع الهاتف المحمول وإلى جميع البيانات المخزّنة عليه والمنقولة من خلاله، إلى جانب ضمان الولوج إلى ميكروفون الجهاز والكاميرا الخاصّة به. علاوة على هذا، يفرض التطبيق على المستخدِمين تخويل الجيش الإسرائيليّ باستخدام البيانات التي جُمِعت "لأيّ غرض، بما في ذلك الأغراض العسكريّة" وتخزينها في قاعدة البيانات العسكريّة بناءً على اعتبارات الجيش الخاصّة (Hasson, 2020, April 8). يعمل التطبيق أيضًا كمنصّة لتقديم المحتوى الرقْميّ العربيّ الذي تصوغه الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة، ويوفّر خدمات التراسل المباشر بين الفلسطينيّين وضبّاط الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة (المنسّق، 2019، 4 تشرين الثاني، ڤيديو).

وعلى الرغم من أنّ استخدام هذا التطبيق ليس إجباريًّا، تَحوَّل إلى إجباريّ أثناء فترات الإغلاق؛ وذلك لأنّه تَحَوّل إلى النظام الوحيد الذي يمكن للفلسطينيّين/ات من الضفّة الغربيّة أن ينظّموا تنقُّلاتهم/نّ من خلاله. أصدرت وزارة الزراعة تعليماتها لأرباب العمل الإسرائيليّين بإلزام العمّال الفلسطينيّين بالخضوع لفحوص صحّيّة (بحيث يكون العمل مشترَطًا بالخضوع لها)، من خلال التطبيق. وبحسب تقارير إعلاميّة، حتّى شهر أيّار عام 2020، اضطُرّ أكثر من 50 ألف فلسطينيّ إلى تحميل التطبيق منذ إطلاقه (شيزاف، 2020).

وبعد اعتراض قانونيّ تقدّمت به مجموعات حقوقيّة ونقابيّة إسرائيليّة ضدّ تطبيق "المنسّق"، لانتهاكه الصريح لحقوق الخصوصيّة للفلسطينيّين (جمعيّة حقوق المواطن، 2020، 14 تمّوز)، أعلنت الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة أنّها ستُعدّل بعض شروط الاستخدام بغية خفض مستويات الرقابة في التطبيق. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكننا أن نعرف حقًّا مدى استخدامات هذا التطبيق العسكريّة، فهو تطبيق أقامه الجيش نفسه، وبالتالي لا يمكننا أن نتأكّد من صحّة الخبر أنّ التعديلات قد أُجرِيتْ حقًّا.

تداعيات استخدام تطبيق المنسّق: توسيع وتطبيع الضبط الأمنيّ

هذا التطبيق هو جزء من منظومة ضبط وسيطرة أوسع، ويشكّل مِدماكًا إضافيًّا من نظام التصاريح الإسرائيليّ الخاضع للاعتبارات الإسرائيليّة الأَمنيّة، وهو ما يزيد من السيطرة على التنقّلات الفلسطينيّة ويوسّع قدرات المراقبة الإسرائيليّة، وانتهاك حقوق الفلسطينيّين الأساسيّة في الخصوصيّة وحرّيّة الحركة.

هذا هو واقعنا اليوم، بصرف النظر عن وجود الكورونا، إلّا أنّ هذه الأزمة ضاعفت إمكانيّات سهولة تَعرُّضنا للرقابة، ولا سيّما أولئك الذين يحتاجون إلى هذه التصاريح كي يتمكّنوا من توفير إمكانيّات للعيش، كالعمّال وطالبي/ات الرعاية الصحّيّة ولمّ شمل الأسرة. إنّ تطبيقات كمثل "المنسّق"، بالإضافة إلى آليّات أخرى عديدة تستخدمها المنظومة العسكريّة الإسرائيليّة لإحكام القبضة على الشعب الفلسطينيّ، تسعى كذلك إلى أن تطبّع العلاقة مع المستعمِر وأن تحوّلها إلى مباشرة أكثر، بادّعاء أنّ هدفها "تسهيل" الحياة على الفلسطينيّين والتخفيف من الاكتظاظ في الحواجز وفي مكاتب الإدارة المدنيّة. لكن في واقع الأمر، تتعامل مثل هذه الآليّات مع الشعب الفلسطينيّ على أنّه "زبون مستهلك" للاحتلال، بينما تفرض طرقًا أذكى لفرض الرقابة تكون مدموجة مع الوجود الفعليّ لأفراد جهاز الأمن في الحواجز وبين البلدات المختلفة وداخلها أيضًا.

<u>ضبّاط على الأرض: نشر قوّات الجيش في الحيّز المدنيّ:</u>

في مقابلة أُجريت مع بيني چانتس، وزير الأمن الإسرائيليّ، قال: "أنا مَن أدخلت جهاز الأمن إلى محاربة الكورونا" (أبراموڤيتش، 2021، 19 شباط)، وهو ما حدث فعليًّا؛ إذ كان وما زال لجهاز الأمن -والجيش على وجه التحديد- دَوْر مركزيّ في إدارة الأزمة

الصحّيّة، وبتنا نرى دوريّاته داخل بلداتنا وفي الحيّز المدنيّ عمومًا. لقد شُبّهت الجهود في الحدّ من انتشار الوباء بالحرب وبالمعارك العسكريّة منذ البداية؛ فعلى سبيل المثال صرّح قائد الوحدة التكنولوجيّة في مجموعة الجيش 9900: "التعامل والجاهزيّة شبيهان بالحرب تمامًا [...] إنّها حالة حرب على نحوٍ قاطع" (Who Profits (a), 2020, May)؛ ووصفت الأمرَ وزارةُ الأمن الإسرائيليّة في ملفّ أعدّته في التاسع والعشرين من آذار شملَ خطّة وطنيّة للتعامل مع الكورونا بأنّه "اندماج الطبّ مع الحرب" (Ibid).

وهذا ما شهدناه وعشناه فعلًا، إذ طُبّقت هذه الأقوال مع بداية فرض الإغلاق الأوّل خلال شهر آذار، فأُعطيَ الجيش مهامّ كثيرة، من بينها نقل معدّات طبّيّة وموادّ فحص وأجهزة تنفُّس وتطوير أجهزة طبّيّة. أمّا الجبهة الداخليّة، فقد أُعطِيت مَهَمّات مختلفة، نحو: توزيع مساعدات للمحتاجين وكبار السنّ، وتعقيم منشآت، والمساعدة في التحقيق الوبائيّ وقطف المحاصيل الزراعيّة، ولا سيّما في ظلّ انقِطاع عدد من العمّال الفلسطينيّين عن عملهم في مزارع إسرائيليّة (المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، [د.ت]). إلى هذا أُضِفْ توجيهَ نحوِ 700 جنديّ للانضمام إلى الشرطة الإسرائيليّة في مهامّ لفرض التقييدات على الحركة وإغلاق البلدات، والإشراف على مراكز الحَجْر الصحّيّ في الفنادق الإسرائيليّة.

كذلك انضمّت إلى "المعركة" وحدات استخباراتيّة تابعة لجيش الاحتلال، كالوحدة 8200 (المعروفة بممارسة القمع والرقابة والاغتيالات على مرّ السنوات، وبتخريج آلاف الخبراء الأمنيّين)، والوحدة 81 (وهي وحدة سرّيّة أُقيمت عام 1948)، اللتين شاركتا في إجراء أبحاث طبّيّة متعلّقة بالڤيروس (Who Profits (a), 2020, May). الوحدة 81 هي الوحدة التكنولوجيّة المخصّصة لإعداد آليّات للعمليّات العسكريّة الخاصّة، وهدفها هو التعامل مع "أكثر التحدّيات تعقيدًا". بعد أن كان عملها سرّيًّا بغالبيّته، اشتهرت هذه الوحدة خلال فترة الوباء بعد أن أسهمت في إيجاد حلول "حديثة" لمعدّات "إسرائيل" الطبّيّة كأجهزة التنفّس، وأجهزة حماية سيّارات الإسعاف كمعدّات فاصلة بين السائق والمرضى، وتطبيق يمكّن من إدارة المخزون في المستشفيات، وبناء أنظمة تَواصُل لغرف الطوارئ (هيئة موقع الجيش الإسرائيليّ، 2020، 11 حزيران). وبالإضافة إلى وحدات الجيش، انضمّت أيضًا قوّات

حرس الحدود التي ساعدت الجيش وسائر وحدات الشرطة على التنقّل بين البلدات لفرض إجراءات الإغلاق.

أمّا خلال شهر آب عام 2020، فقد استمرّ الجيش في التدخّل في مواجهة الأزمة، وهذه المرّة من خلال تأسيس وحدة جديدة تُدْعى وحدة "ألون"، التي أقيمت خصّيصًا للإسهام في إدارة هذه المواجهة، والتي تُفعّل أربعة مراكز أساسيّة (هيئة موقع الجيش الإسرائيليّ، 2021، 27 نيسان):

1. مركز المختبرات- أي إدارة المختبرات على الصعيد القُطْريّ، وذلك بغية "زيادة نجاعة" سيرورة الفحوص وتوزيع العيّنات بين المختبرات المختلفة.

2. مركز النقل وأخذ العيّنات- يقوم هذا المركز بزيادة وتعزيز قدرات وزارة الصحّة على أخذ العيّنات، ويقوم بنقل العيّنات إلى المختبرات. تحت إطار هذا المركز، أقيم أوّل مجمَّع عسكريّ ("دْرايْڤْ إنْ" عسكريّ) لفحص الكورونا في بلدة يركا.

3. مركز التحقيقات الوبائيّة- هدف المركز هذا هو الإسهام في التحقيقات الوبائيّة التي تقوم بها وزارة الصحّة. يَحْدث ذلك من خلال تعيين 300 جنديّ من الجنود التابعين لمساق "العتودا" (مساق مخصَّص لطالب البكالوريا الذي يؤجّل تجنيده إلى ما بعد إنهاء التعليم مقابل أن يعمل لسنتين إضافيّتين في الجيش بالإضافة إلى السنوات الثلاث الإلزاميّة)، كما يعطي المركز تدريبات لممثّلين عن المجالس المحلّيّة.

4. مركز الحجورات- هذا المركز مسؤول عن ضمان استمرار وإدارة فنادق الحَجْر والتعافي.

كما يظهر من تقارير في بعض وسائل الإعلام الإسرائيليّة، جاء تأسيس هذه الوحدة بعد أن توصّل المسؤولون في وزارة الصحّة ووزارة الأمن إلى قناعة بأن تُستخدم التقنيّات التكنولوجيّة التي تفتخر إسرائيل بتصنيعها لمواجهة الوباء والحدّ من انتشاره. هدف هذه الوحدة الأساسيّ هو قَطعُ سلسلة العدوى، وبناءُ نظام مُحَوْسَب جديد بناءً على قدرات الجيش التكنولوجيّة المتوافرة (المصدر السابق). طوّرت النظامَ وحدةُ "ماتسپين" المسؤولة عن تطوير المجالات الرقْميّة الحربيّة للجيش. تعمل هذه الوحدة تحت مظلّة وحدة "لوتيم" -وهي وحدة نخبة

تكنولوجيّة تعمل على تعزيز قدرات الجيش من خلال تطوير قدراته الرقْميّة (المصدر السابق).

علاوة على هذه المهامّ التي أُوكلت لهذه الوحدة، أبدت الوحدة نيّتها أن تتولّى مسؤوليّة إعطاء التطعيمات، وهو ما أوصت به أمام وزارة الصحّة، مستخدِمة ادّعاءات بشأن نجاح ونجاعة هذه الوحدة (أشكنازي، 2020، 6 كانون الأوّل)، وبالتالي كان مرادها الاستحواذ والاستيلاء على أحد الأدوار الطبّيّة الصِّرْفة.

ماذا يعني تدخُّل هذا الجهاز؟

لم يكن تدخُّل الجيش وتدخُّل الشرطة المفْرِط، أو المنظومة العسكريّة بأكملها، بالنسبة للمجتمع الإسرائيليّ أمرًا عجيبًا أو مستهجَنًا، بل صُوِّر على أنّه مثال للتضامن المجتمعيّ. هذا التدخّل ليس مُستهجَنًا أيضًا، وذلك أنّه في الدولة الاستعماريّة تتلاشى الحدود بين "المدنيّ" وَ "العسكريّ" فيتداخلان.

كيف ينعكس هذا التدخّل على واقع الشعب الفلسطينيّ في الأراضي المحتلّة عام 48 تحديدًا؟ هنا، من الجدير أن نسلّط الضوء على المَخاطر من وراء تدخُّل الجيش الإسرائيليّ في حيّزنا المدنيّ، إلى جانب الشرطة الإسرائيليّة، إذ رأينا دوريّات الجيش تجوب شوارع بلداتنا مطالِبةً الناسَ بالتزام تعليمات الحَجْر، كما حصل في شفاعمرو ودير الأسد (حليل، 2020، 15 نيسان). هذا التدخّل قد يعمل على تطبيع هذا الوجود، وتكريس التعلّق والتبعيّة بهذه الأجهزة، وتسهيل اندماج المجتمع الفلسطينيّ بمؤسّسات الدولة؛ إذ تعالت أصوات بعض الناس تمجيدًا للجيش والشرطة، وهناك من ثمَّنَ عملهما خلال فترة الأزمة الصحّيّة، وبلغ بهم الأمر المطالَبة بتدخّل أشدّ حزمًا، وبفرض رقابة أعلى.

علاوة على ذلك، تدخُّل المؤسّسة الأمنيّة بالضرورة يعني فرض المزيد من الانتهاكات العنصريّة بحقّ المجتمع الفلسطينيّ، ورأينا ذلك من خلال عدد المخالفات التي حُرِّرت للفلسطينيّين مقارنة بالإسرائيليّين، على الرغم من أنّ نِسَب العدوى كانت منخفضة في المجتمع الفلسطينيّ. فخلال الإغلاق الثالث، فرضت الشرطة الإسرائيليّة 10,692 مخالفة في المجتمع الفلسطينيّ، أي 80 مخالفة لكلّ عشرة آلاف شخص. بالمقابل، فرضت فقط 1,682 مخالفة في المجتمع اليهوديّ المتديّن

("الحريديّين")، أي 26 مخالفة لكلّ عشرة آلاف شخص على الرغم من أنّ نسبة العدوى لدى هذا المجتمع كانت أعلى (ليڤي، 2021، 19 كانون الثاني).

وقبل أن ننتقل إلى القسم الثاني من الورقة، من الجدير ذكره أنّ الاستدعاء الطبّيّ الجديد للجهاز العسكريّ الإسرائيليّ لم يُشغله عن ممارسة دَوْره الأساسيّ الذي أقيم من أجله، أي استمرار السيطرة العسكريّة على الشعب الفلسطينيّ؛ إذ إنّ القمع اليوميّ للفلسطينيّين/ات لم يتوقّف خلال الأزمة، بما في ذلك هدم البيوت والاعتقالات والقتل. وَفق تقرير لإحدى المجلّات التابعة للجيش الإسرائيليّ، زُوِّد الجيش الإسرائيليّ بمعدّات وقائيّة خاصّة كي يستطيع أن يستمرّ في هدم البيوت في الضفّة ومراقبة الجدار حول غزّة المحاصَرة دون التعرّض لخطر صحّيّ (بَرئيل، ڤان-زايدِن، چرينبرچ-كوهن، ونويشطاين، 2020، 22 آذار). وبينما تصارع أهالينا في الضفّة الغربيّة والقدس مع الوباء، تحت ظروف اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة قاهرة، وتحت إفقار تنمويّ سببه سنوات الاحتلال المستمرّة، ازدادت عمليّات هدم البيوت خلال الفترة الممتدّة من آذار إلى أيلول، إذ هُدِم 370 مبنى في الضفّة الغربيّة، من ضمنها 365 في المنطقة C، ممّا أدّى إلى تشريد 305 أشخاص وإبقائهم دون سقف يُؤويهم، بينهم أطفال، فضلًا عن إلحاق الضرر بِـ 1,923 شخصًا بصورة أخرى، بما في ذلك التعرّض لعمليّات هدم جزئيّة (بشارة، 2020، 5 تشرين الأوّل). إلى جانب هدم البيوت، هدمت قوّات الاحتلال مبانيَ أخرى بعضُها بنًى تحتيّة للمياه وللصحّة، وأخرى استُخدِمت للزراعة، ممّا حدّ من إمكانيّة الحصول على مُمْكِنات عيش عديدة، وإمكانيّة الحصول على خدمات ضروريّة، ولا سيّما في فترة الأزمة الصحّيّة. كذلك هُدِم 50 مبنى مُنحت للفلسطينيّين كمساعدة إنسانيّة، ممّا أدّى إلى إلحاق الضرر بأكثر الفئات استضعافًا (المصدر السابق).

القسم الثاني- التدخّل غير المباشر للمؤسّسة العسكريّة

بالإضافة إلى الطرق المباشرة التي عمل فيها الجهاز العسكريّ الإسرائيليّ خلال الأزمة، كانت هنالك أدوار أخرى للشركات الخاصّة والحكوميّة في هذه "المواجهة"، وكان لها دَوْر خلال الأزمة الصحّيّة، ولقيت طرقًا جديدة لاستغلالها بغية جني الأرباح

وتطوير قدراتها. قد نتساءل: ما علاقة الشركات الخاصّة بالمؤسّسة العسكريّة؟ سنحاول في هذا القسم أن نوضّح الطريقة التي ترتبط بها الشركات الإسرائيليّة الخاصّة بالجهاز العسكريّ، لأنّ العديد من القِطاعات الخاصّة تُشكّل جزءًا أساسيًّا منه؛ فهي المزوِّدة وهي أيضًا المنتِجة عوضًا عنه.

الشركات: التقاء "العسكريّ" بـ "المدنيّ"

أثبتت أزمة الكورونا، أكثر من أيّ وقت مضى، أنّه في السياق الإسرائيليّ العَسْكَرَةُ لا تُعتبر مسألة سلاح فحسْب، بل هي مركّب أساسيّ وبنيويّ في دولة إسرائيل؛ فهي عماد الاقتصاد الإسرائيليّ على نطاق واسع تغلغل في معظم القِطاعات، وهي تُشكّل جزءًا من ثقافة وذهنيّة كاملتين، وسنشرح كيف تجلّى ذلك خلال الأزمة الصحّيّة، خاصّة في الفترات الأولى منها.

على وجه العموم، ثمّة نمطان أساسيّان في ما يتعلّق بالمعرفة العسكريّة وارتباطها "بالمدنيّة"، ولكليهما كانت ثمّة تجلّيات خلال الأزمة: النمط الأوّل، والذي يشير على ارتباط القِطاع الخاصّ بالمؤسّسة العسكريّة، وهو نقل المعرفة العسكريّة المكتسَبة على مرّ السنين إلى حقول أخرى وإلى قِطاعات خاصّة، كقِطاع "الهايتك" (التكنولوجيا المتطوّرة) على سبيل المثال. فقِطاع الهايتك الإسرائيليّ مبنيّ من خرّيجي وحدات عسكريّة استخباراتيّة يُنهون الخدمة العسكريّة وينقلون المعرفة المكتسَبة ليقوموا بتصنيع معدّات تكنولوجيّة قد تُستخدم للرقابة، ولأمور عديدة أخرى (Gordon, 2009, April). الصناعات العسكريّة الحكوميّة الإسرائيليّة توفّر ساحة تدريب واسعة لعمّال الهايتك؛ فعند إتمام خدمتهم العسكريّة الرسميّة، يستمرّون في عملهم في الجيش كجنود أو ضبّاط ثابتين، ويسهمون في نقل المعرفة العسكريّة إلى قِطاع الهايتك، وحتّى أولئك الذين لا يستمرّون بشكل رسميّ، فإنّهم يكونون جزءًا من خلال مشارَكة المعرفة العسكريّة في الحيّز الخاصّ، ويشغلون مناصب رفيعة في قِطاع الهايتك الخاصّ، محمّلين معهم المعرفة التقنيّة العسكريّة والشبكات غير الرسميّة التي تتشكّل خلال خدمتهم العسكريّة.

وكي نفهم مركزيّة هذا القِطاع، يكفي أن نرى كَمَّ الاستثمار الهائل الذي يذهب لدعم هذه الشركات. قِطاع الهايتك الإسرائيليّ هو قِطاع موجّه إلى التصدير على نحوٍ بالغ،

وهو قِطاع جذّاب للمستثمرين العالميّين. خلال عام 2019، استطاع قِطاع الهايتك الإسرائيليّ أن يحصل على 8.3 مليارد دولار من التمويل. غالبيّة الاستثمار استُخدِم لدعم شركات تصنيع معدّات الذكاء الاصطناعيّ (Al'sanah & Ziadah, 2020, July 7). تُصدِّر شركات السايبر معدّات وخدمات تبلغ قيمتها 6.5 مليار دولار سنويًّا (Ibid). بعض هذه المعدّات تذهب إلى أيدي أنظمة قامعة، وتُستخدَم لملاحقة ناشطين حقوقيّين.

أمّا النمط الثاني، فهو استخدام شركات تصنيع الأسلحة تحديدًا لمعرفتها في قِطاعات أخرى مدنيّة (قِطاعات الزراعة والصحّة -على سبيل المثال). إلى جانب القِطاع الصحّيّ، الذي سنتناوله لاحقًا على نحوٍ مفصَّل، رصدت أبحاث سابقة لِـ "من يربح من الاحتلال؟" أنّ أكبر ثلاث شركات إسرائيليّة مصنِّعة للأسلحة ومزوِّدة للجيش الإسرائيليّ تستخدم قدراتها ومعرفتها العسكريّتين لتطوير قِطاع الصناعات الزراعيّة الإسرائيليّ (Who Profits, 2020, January). فقد حوّلت "الصناعات الجوّيّة الإسرائيليّة" [Israel Aerospace Industries (IAI)] قدرات الطائرات بدون طيّار لتُستخدم للاحتياجات الزراعيّة؛ بينما طوّرت شركة "إمْپْرِست" [mPrest] التابعة لشركة "رفائيل" [Rafael] (وهي شركة حكوميّة لتصنيع الأسلحة والمعدّات الحربيّة، واشتهرت كثيرًا لتصنيعها "القبّة الحديديّة") جهازَ ريّ رقميًّا. أمّا شركة "إلْبِتْ سِسْتِمْز" [Systems Elbit] (من كبريات الشركات الإسرائيليّة الخاصّة والعالميّة التي تُصنّع الأسلحة والمعدّات الحربيّة، وهي أكبر مزوِّد للجيش الإسرائيليّ)، فهي عضو في تحالفٍ بحثيٍّ يتمحور عمله في تشخيص تكنولوجيا زراعيّة. على وجه العموم، تنتفع هذه الشركات -في أساس ما تنتفع- من أسواق الأمن والعسكر، لكن لثلاثتها نشاطات ربحيّة في قِطاعات مدنيّة، على نحوٍ مباشر ومن خلال "شركات فرعيّة" (أي شركات صغيرة تابعة للشركات الكبرى) (Who Profits (a), 2020, May). فعلى سبيل المثال، خلال عام 2018، بلغت أرباح "الصناعات الجويّة الإسرائيليّة" [IAI] من الأسواق المدنيّة 28%. أمّا "رفائيل"، فهي تمتلك 49.9% من شركة [RDC] التي تُطوِّر معدّات عسكريّة أنتجتها شركة "رفائيل" ويجري استخدامها في القِطاعات الخاصّة، بينما توفّر شركة "إلْبِتْ سِسْتِمْز" معدّات وحلولًا لبعض المجالات الخاصّة، من بينها الصحّة.

بسبب هذا الواقع، تملك الشركات الإسرائيليّة على مختلف أنواعها أفضليّة على غيرها في العالم، أوّلًا لأنّها أنتجت في سياق استعماريّ، حيث لا حدود أو رقابة، بل ثقّة منظومة سيطرة كاملة تتغذّى على هذا الإنتاج وتغذّيه. فبينما تتولّى هذه الشركات الإنتاج، تتولّى منظومة الاستعمار تجربته الفعليّة على الشعب الفلسطينيّ الأعزل، وبالتالي تسوّقها وتجتذب زبائن عالميّين يرغبون باستخدام هذه التقنيّات. فالمعدّات التي تُصنّعها إسرائيل لقمع الفلسطينيّ لا تبقى مكانها، بل تنتشر حول العالم لتقمع شعوبًا أخرى. ثانيًا، تكتسب الشركات المصنِّعة للأسلحة تجربة إضافيّة حين تحوّل معرفتها إلى الحقول الأخرى، ممّا يعزّز صناعتها العسكريّة.

أمّا في ما يتعلّق بالأزمة الصحّيّة على وجه التحديد، فقد وفّرت الأزمة والمظلّة العسكريّة الإسرائيليّة لهذه الشركات ولشركاتها الفرعيّة آفاقًا جديدة للمنفعة الربحيّة والرمزيّة. إمكانيّة التنويع في المعدّات التي توفّرها هذه الشركات، للتعامل مع الأزمة الصحّيّة في جميع مناحيها، أتاحت لها جني المزيد من الأرباح، إلى جانب تعزيز صورتها وتحسينها في أنحاء العالم.

ومن اللافت أنّ مَن قادت الجهودَ التكنولوجيّة الأولى للتعامل مع الوباء لم تكن هيئة الابتكار الإسرائيليّة، ولا وزارة العلوم والتكنولوجيا، بل "مافات" (مديريّة أبحاث الأمن والتطوّر التكنولوجيّ) التي تشمل وزارة الأمن الإسرائيليّة والجيش الإسرائيليّ. تشرف على هذه المديريّة شخصيّاتٌ عسكريّة ومدنيّة، وهي (المديريّة) المسؤولة عن تطوير الأسلحة والبنى التحتيّة التكنولوجيّة للجيش الإسرائيليّ (Ibid). رئيس هذه المديريّة، الجنرال داني چولد، عُيّن رئيسًا لـِ "المركز التكنولوجيّ الوطنيّ الجديد لمحاربة الكورونا"، الذي وصفه وزير الأمن آنذاك (نفتالي بِنِت) بأنّه "وحدة كوماندو" تعمل على تطوير تكنولوجيا لمواجهة الكورونا (Ibid). أسّست المديريّة "فريق الطوارئ الوطنيّ" الذي يشمل وزارات حكوميّة -كالأمن والصحّة والماليّة- إلى جانب الجيش، والصناعات العسكريّة، وشركات الهايتك الخاصّة، والمستشفيات والمؤسّسات الأكاديميّة (Ibid).

وفّر هذا الإطار للقِطاع العسكريّ الإسرائيليّ إمكانيّات تطوُّر ربحيّة هذه المرّة في سوق الطبّ والصحّة. وكما قال رئيس هيئة الشركات الحكوميّة الإسرائيليّة لصحيفة "چلوبس": "هنالك نوعان من الصناعات التي تجلب الأرباح الكبيرة؛

الصناعـات التـي تُطـوِّر أدوات لقتـل النـاس، والصناعـات التـي تُطـوِّر أدوات لإنقاذهـا" (Barkat, 2020, April 1). منذ أن أُطلِق هذا المركز، استطعنا أن نرى انتشارًا سريعًا لمقترحـات ومعـدّات ومشـاريع تتعلّـق بالكورونـا تشـمل هيئـاتٍ حكوميّـةً، والقِطـاعَ الخـاصّ، وأجسـامَ الأبحـاث الأكاديميّـة، والمستشـفيات.

من العسكر إلى الطبّ

وفّـر تفشّـي الڤيـروس مظلّـة للصناعـات العسـكريّة لتحويـل معرفتهـا العسـكريّة لصالـح الصناعـات المدنيّـة، ومنهـا القِطـاع الصحّـيّ عـلى وجـه التحديـد. خـلال تتبُّعنـا للـردّ الإسـرائيليّ التكنولوجـيّ عـلى وبـاء الكورونـا، بـرز تـورُّط أكبـر ثلاثـة لاعبيـن في القِطـاع العسـكريّ الإسـرائيليّ: "رفائيـل"؛ "الصناعـات الجوّيّـة الإسـرائيليّة"؛ "إلْبِـتْ سِسْـتِمْز". رأينـا تداخـل هـذه الشـركات في بعـض المبـادرات المتعلّقـة بالكورونـا، بمـا يشـمل تصنيـع أجهـزة تنفّـس وتحويـل معـدّات التتبُّـع عـن بُعـد لاسـتيفاء الاحتياجـات الطبّيّـة.

أجهزة التنفّس

أُولى المبادرات التي اتّخذتها "مافات" كانت ربط تصنيع أجهزة التنفّس الإسرائيليّة بالصناعات العسكريّة، مستخدِمةً قدرات هذه الصناعات في سبيل زيادة المنتوجات. كذلك صرّحت "مافات" للصحافة الإسرائيليّة: "صناعاتنا العسكريّة تملك قدرات هائلة لتصنيع كمّيّات كبيرة من أيّ معدّات كانت -أسلحة أو أجهزة تنفّس- وبسرعة كبيرة، وتقليص التبعيّة للاستيرادات التي تأتينا من الخارج" (عتسيون، 2020، 6 نيسان).

في الـ 31 مـن آذار عـام 2020، صرّحـت [IAI] أنّهـا، بالتعـاون مـع شـركة إسـرائيليّة خاصّـة والجيـش الإسـرائيليّ، صنّعـت أجهـزة تنفُّـس تُدعـى "Ventway Sparrow". وَفـق الموقـع الإخبـاريّ "كَلْكَلِسْـتْ"، القسـم الـذي صنّـع هـذه الأجهـزة التابـع لِـ [IAI] هـو القسـم نفسـه الـذي يصنّـع الأقمـار الصناعيّـة الـمُعَدّة للرقابـة والتـي تسـتخدمها وزارة الأمـن الإسـرائيليّة، إلى جانـب زبائـن عالميّيـن (Who Profits (a), 2020, May). كذلـك اشـترك مهندسـون مـن [IAI] في تحالفـات تشـمل القـوّات الجوّيّـة وشـركة "ميكروسـوفت إسـرائيل" وأجسـامًا أخـرى، لتحويـل أجهـزة التنفُّـس اليدويّـة إلى أجهـزة أوتوماتيكيّـة. عـلاوة عـلى هـذا، مـا يضيـف بعـدًا سياسـيًّا إضافيًّـا مرتبطًـا باتّفاقيّـات

التطبيع الجارية بين "إسرائيل" ودول عربيّة أنّ الشركة وقّعت على اتّفاقيّة مع شركة [Group42] الإماراتيّة تنصّ على تطوير مشترَك لمعدّات طبّيّة متعلّقة بمحاربة الڤيروس (Globes, 2020, July 3). ومن الجدير ذكره أنّ الإعلان عن هذه الاتّفاقيّة جاء قبل إعلان التطبيع الرسميّ بين الحكومتين الإسرائيليّة والإماراتيّة، وهو ما يدلّ على وجود تعاون اقتصاديّ جارٍ بين الدولتين قبل توقيع الاتّفاق. وكما صرّح يوآڤ تُرجمان (مدير الشركة): "لا يُفرِّق الڤيروس بين القارّات، والناس، والديانات. نحن نثّمن أيّ تعاون قد يُفْضي إلى حلول ناجعة. خلال الأشهر الأخيرة، سخرّت شركة [IAI] معرفتها التكنولوجيّة وقدراتها في سبيل مساعدة إسرائيل وجهازها الصحّيّ. ويسعدنا الآن أن نتعاون مع شركة [Group42] الإماراتيّة وأن نخطو خطوة نحو بناء عمل مشترك بين الدولتين في المستقبل" (Ibid). أمّا "رفائيل" فهي كذلك -بالتعاون مع شركتين خاصّتين- نشطة في مجال تصنيع أجهزة التنفُّس على نطاق واسع؛ إذ قامت الشركة بالمساعدة في توفير عناصر ومعدّات هي -في المعتاد- صعبة المنال.

وأخيرًا، وقع الاختيار على "إلْبِتْ سِسْتِمْز" من قِبل وزارة الأمن ووزارة الصحّة لتصنيع كمّيّات كبيرة من أجهزة التنفّس من نوع [LifeCan One] التي تعتمد على تكنولوجيا طوّرتها الشركة الإسرائيليّة [LifeCan Medical] (Who Profits (a), 2020, May). علاوة على هذا، ولأنّ "إلْبِتْ" شركة عالميّة ذات أذرع في أماكن مختلفة حول العالم، صنّعت شركة [KMC] التابعة لها والمتمركزة في الولايات المتّحدة أجهزةَ تنفُّس بالتعاون مع القوّات العسكريّة الأمريكيّة. أجهزة التنفُّس هذه، التي تُدْعى [The Vulcan-5 Ventilators]، عبارة عن مشروع يُشْرف عليه مركز قيادة العمليّات الخاصّة التابع للولايات المتّحدة، عبْر استخدام برنامج [Vulcan] الذي يوفّر حلولًا مبتكرة لجهاز الأمن القوميّ (Elbit Systems, 2020, August 20).

<u>التتبُّع عن بُعد</u>

إلى جانب تصنيع أجهزة التنفُّس، رأينا سلسلة من المشاريع التكنولوجيّة الأخرى التي تبرز فيها المساعي المستمرّة لملاءَمة التكنولوجيا الإسرائيليّة والمصنَّعة في سياق الاستعمار الإسرائيليّ للاستخدامات الطبّيّة، على نحوِ ما حدث مع أجهزة التتبُّع عن بُعد.

ضمن هذه المشاريع، ثمّة مبادرة مشترَكة بين شركة "إلْبِتْ" وشركة "إلْتا" [Elta] التابعة لشركة "الصناعات الجوّيّة الإسرائيليّة" [IAI] لتطوير أجهزة تتبُّع للمرضى عن بُعد (Who Profits (a), 2020, May). تعتمد هذه الأجهزة على أنظمة الرادار والبصريّات التي تصنعها هذه الشركات، بالإضافة إلى تكنولوجيا طوّرتها ثلاث شركات إسرائيليّة خاصّة. هذا الرادار العالي الحسّاسيّة بإمكانه أن يقيس نبض المريض، وتقيس الكاميرا درجة حرارته. وصرّحت الشركتان أنّه في مراحل لاحقة بالإمكان إدخال عنصر من عناصر الذكاء الاصطناعيّ ليحلّل المعطيات (Ibid).

ثمّة معدّات مشابهة مخصَّصة لتشخيص أناس محمومين في الأماكن العامّة طوّرتها شركة "رفائيل"، مستخدِمةً كاميرات حراريّة صنعتها شركة [Opgal] التابعة لها. وَفق ما صرّحت به الشركة، "هذه الكاميرات حسّاسة جدًّا وتُستخدم في الصواريخ التي نصنعها والتي يمكنها أن تقيس درجات الحرارة من مسافات بعيدة" (Rafael, 2020, April 15). انتشر استخدامها على نطاق أوسع بعد أن جرّبها مستشفَيان اثنان، وفي المستقبل بالإمكان استخدام هذه الكاميرات في أماكن أخرى -كالمجمَّعات التجاريّة والدكاكين.

صحيح أنّ نشاط هذه الشركات الثلاث يُعَدُّ الأوسعَ والأكثرَ انتشارًا، إلّا أنّنا رأينا قنوات أخرى نُقِلت بها المعرفة العسكريّة إلى القِطاع الطبّيّ الخاصّ خلال فترة الأزمة الصحّيّة. كما ذكرنا سابقًا، تُشكِّلُ بعض الوحدات الاستخباراتيّة والهندسيّة العسكريّة ساحة لتشكيل عمّال في صناعات الهايتك الخاصّة. من أمثلة ذلك شركةُ [Sensible Medical] التي تحتوي بغالبيّتها على خرّيجي الوحدة 81 (الوحدة السرّيّة المذكورة في القسم السابق من هذه الورقة). وَفق بعض التقارير الصحفيّة، جرّبت الشركة معدّات رقابيّة بُغْيةَ تتبُّع رئات مرضى الكورونا في عدد من المستشفيات الإسرائيليّة. هذه الأجهزة كانت قيد الاستخدام في إيطاليا والولايات المتّحدة. صرّح مدير الشركة، أمير رونين، أنّ التكنولوجيا الأساسيّة لهذا الجهاز هي تكنولوجيا عسكريّة مُعَدّة للرؤية من خلال الجدران إبّان الحروب، أو للبحث عن ناجين تحت الأنقاض (كوهن، 2020، 30 نيسان).

ثمّة شركة أخرى انضمّت إلى هذا المجال هي شركة [AnyVision Interactive Technologies] التي تُستخدَم معدّاتها الرقابيّة في الضفّة الغربيّة والقدس المحتلّة.

تُستخدم هذه التكنولوجيا على الحواجز وفي شبكات CCTV[2] المنتشرة داخل الضفّة الغربيّة والمُعَدّة لمراقبة الشعب الفلسطينيّ، وكذلك تستخدمها الشرطة الإسرائيليّة في شوارع القدس (Who Profits, 2019, July 17). مع بداية نيسان عام 2020، صرّح موقع "كَلْكَلِسْتْ" أنّ الشركة ستقوم بنشر كاميرات حراريّة في أحد مستشفيات مدينة تل أبيب بإمكانها أن تقيس درجة حرارة الجسم، وأن تحدّد ما إذا كانت الحرارة المرتفعة نتاجَ مرض أَمْ نتاجَ مجهود جسديّ (Kabir, 2020, April 7). وتابع مشيرًا أنّ هذه التكنولوجيا صُنعّت بالأساس للحروب العسكريّة والطائرات التي بدون طيّار (Ibid).

وثمّة مثال أخير هو الشركة التي اشتهرت بمعدّاتها التي استخدمتها أنظمة قمعيّة عديدة لملاحقة ناشطين سياسيّين وصحفيّين، ألا وهي شركة [NSO]، وهي كذلك شركة مكوَّنة بغالبيّتها من خرّيجي وحدات استخباراتيّة إسرائيليّة (في الأساس الوحدة 8200). خلال آذار عام 2020، نشر موقع بلومبرج أنّ شركة [NSO] قد طوّرت منتَجًا جديدًا يمكنه أن يحلّل كمّيّات كبيرة من المعلومات كي يتتبّع تحرّكات الناس. وفي تقرير آخر وصَفَ طريقةَ عمل المنتَج الذي يعرض المعطيات على واجهة تُمكّن المحلِّلين من تَتَبُّع تحرّكات الناس، ولقاءاتهم مع الآخرين، والمدّة الزمنيّة ومكان مكوثهم. يخصّص المنتَج أرقام هُويّات عشوائيّة لكلّ مواطن يمكن للحكومة أن تُزيل منها المركّب المجهول وأن تُشخّص الإنسان الحقيقيّ من وراء الهُويّة العشوائيّة. صرّحت بعض التقارير آنذاك أنّ المنتَج قيد التجريب في بعض الدول، بَيْدَ أنّها لم تذكر أسماء تلك الدول. في الـ 26 من آذار عام 2020، نشر وزير الأمن آنذاك (نفتالي بِنِت) خطّة وطنيّة لمحاربة الكورونا تتضمّن تعاونًا مع القِطاع الخاصّ، وتطرَّقَ إلى نظامِ تَتَبُّعٍ طوّرته إحدى الشركات الخاصّة التي اتّضح لاحقًا أنّها [NSO] (Who Profits (b), 2020, May).

ومن الأمثلة الأخرى التي تُثبت ضلوع الشركات الإسرائيليّة بتقنيّات الرقابة شركةُ [Pangea] التي أعلنت خلال شهر حزيران -أي قبل توافر التطعيمات- عن تقنيّتها الجديدة التي تمكّن الحكومات حول العالم من إصدار أوراق ذكيّة تمكِّنُ الأفرادَ من الدخول إلى المطارات والطيّارات. تشمل الورقة صورة الشخص وتوقيعه ومعلومات بشأن حالته الصحّيّة يمكن ربطها بقاعدة البيانات الصحّيّة (Press, 2020, June 16).

2. نوع من أنواع كاميرات الفيديو التي تُستخدم للرقابة وتعمل على تحويل الإشارات إلى موقع محدَّد.

ما يهمّ فعلًا من الوصف أعلاه هو أن نفهم كيف تُشكِّلُ العَسْكَرَة عمودًا أساسيًّا في الاقتصاد الإسرائيليّ عمومًا، وأن نفهم معاني هذا الواقع؛ وذلك أنّ هذه الأنماط هي طرق تُمكّن الصناعات الإسرائيليّة من أن تتطوّر وأن تتوغّل في أماكن كثيرة، وبالتالي زيادة قوّتها ووطأتها علينا أوّلًا كشعب قابع تحت الاحتلال، كما أنّها تفيد إسرائيل عالميًّا وتزيد من أرباح هذه الشركات وتصديراتها عالميًّا ومن قوّة إسرائيل، ولذا أيضًا كانت ثمّة تجلّيات خلال فترة الكورونا (وهو ما سنعرضه في القسم التالي). علاوة على ذلك، يدلّ هذا الواقع على الطرق التي قد تسلكها قِطاعات مدنيّة قد تصبح بمرور الوقت قِطاعاتٍ مبنيّةً على عَسْكَرَة وأمن مفْرِطَيْن.

استغلال الأزمة الصحّيّة للتصدير

من خلال مَرْكَزة شبكة العسكر والأمن الإسرائيليّة في لُبِّ مواجهةِ وباءٍ صحّيّ، رأينا كيف وفّرت إسرائيل مظلّة واسعة للشركات الإسرائيليّة، لكنّها ليست فقط ماكينات /محرّكات لجني الأرباح، بل تؤدّي دَوْرًا أيضًا في تعزيز سمعة إسرائيل في أنحاء العالم، وخلال الفترة الأولى من تفشّي الوباء عملت إسرائيل على تعزيز سمعتها على أنّها "الأفضل في إيجاد الحلول" للأزمات على مختلف أشكالها؛ الاقتصاديّة والأمنيّة والصحّيّة. معنى هذا أنّ الشركات الإسرائيليّة تقوم بدَوْر في نشر مصالح إسرائيل الجيو_سياسيّة على نطاق واسع. فحين تصدّر الشركات معدّاتها المختلفة، هي لا تُصدّر فقط المعدّات المادّيّة، بل تُصدّر أيضًا رواية، وهي رواية إسرائيل على أنّها المنقذة والموفّرة للحلول.

في مناقصة نشرتها "مديريّة التعاون الأمنيّ العالميّ" الإسرائيليّة خلال شهر آذار عام 2020، يمكننا أن نرى أين تحاول إسرائيل أن تُمَوْضع نفسها عالميًّا، وكيف يمكنها أن تجد إمكانيّات للربح السياسيّ والاقتصاديّ حتّى لفترة ما بعد الكورونا (Kubovich, 2020, May 13). في هذه المناقصة، يبدو أنّ إسرائيل تعي جيّدًا أنّ الانهيار الاقتصاديّ العالميّ الذي نتج، والذي سيستمرّ بسبب الكورونا، سيجعل الأنظمة المختلفة تبحث عن معدّات وخدمات تمكّنها من قمع الشعوب المحتجّة. في هذه المناقصة، ترغب المديريّة في أن تجد زبائن محتمَلين للجهاز العسكريّ الإسرائيليّ وشركات الأمن الإسرائيليّة، وفي الإمكان أن يكون أيّ من هؤلاء الزبائن هو أيّ حكومة في أرجاء العالم ما عدا "دول العدوّ" (إيران؛ لبنان؛ سوريا). تبحث

إسرائيل -في أساسِ ما تبحث- عن إمكانيّات لتصدير تكنولوجيا لجمع المعلومات البيومتريّة، وأجهزةِ تتبُّع، وأجهزةِ تشخيص وجوه وأصوات، وأجهزةٍ لتتبُّع سيّارات، ورقابةٍ سيبرانيّة (إلكترونيّة حاسوبيّة) وهاتفيّة.

في هذه المناقصة، تطلب المديريّة من الشركة الرابحة أن تُجهّز ملفًّا شاملًا يحتوي على جميع المعلومات بشأن الاحتياجات الأمنيّة لجميع الدول في العالم. على الشركة الرابحة أن تقدّم أيضًا معلوماتٍ بشأن كلّ دولة، والشخصيّات القياديّة فيها، وجهازها السياسيّ وعلاقاتها الخارجيّة، ومسحًا للمَخاطر الخارجيّة والداخليّة التي تُهدِّدُ أمن واستقرار الدولة، ومعلوماتٍ حول اقتصاد وميزانيّات كلّ دولة.

لا نعلم حتّى الآن من هي الشركة الرابحة، وما هي الحكومات التي *ستستفيد* من الخبرات الإسرائيليّة، لكن -كما أثبت لنا التاريخ- هنالك زبائن كثيرون لدولة الاحتلال، وتلك هي الأنظمة العنصريّة والعسكريّة المنتشرة في العالم والتي تقمع مواطنيها، ولا سيّما خلال فترات الأزمات الصحّيّة التي يصبح فيها الكثيرون عرضة لاستغلالٍ مُفْرِط وللمزيد من الإفقار، وهذا ما قد يدفعهم إلى النهوض والنضال ضدّ المنظومات القامعة والعنيفة.

خاتمة

إسرائيل هي نظام استعماريّ استيطانيّ له دَوْر محدَّد في المنطقة. هي نظام قائم على تطهير عِرْقيّ لشعب كامل. هذا يعني أنّ هذا النظام دائمًا في حالة من العَسْكَرَة وإنتاج الأسلحة، ممّا يؤدّي إلى مَرْكزة المؤسّسة العسكريّة في جميع المناحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما حاولنا أن نوضّح من خلال هذه الورقة، فقد ظهر ذلك جليًّا خلال فترة الكورونا. هذا الواقع يحمل معاني كثيرة، منها فرض المزيد من الرقابة على الناس، وتعزيز للأدوار التي تقوم بها العَسْكَرَة إسرائيليًّا، حيث تُشكِّل العَسْكَرَة عمودًا أساسيًّا للسياسات الإسرائيليّة، وللاقتصاد الإسرائيليّ، كما رأينا في حالة الشركات التي استطاعت أن تستغلّ حالات الأزمة لتزيد من أرباحها ولتعزّز من سمعتها وسُمعة إسرائيل حول العالم.

تكمن الخطورة هنا في تداعيات هذه الحقيقة علينا كشعب فلسطينيّ، أي ساحة التجريب الأولى للمؤسّسة العسكريّة، حيث سنَكون أوّل المستهدَفين من الإنتاجيّة

العسكريّة التي تتطوّر على نحوٍ دائم. علاوة على هذا، تكمن الخطورة أيضًا في تطبيع وجود هذه المؤسّسة بيننا وفي بلداتنا، ورؤيتها كموفّر للحلول. ليس الهدف هنا القول إنّ الكورونا هي ما أدّى إلى هذا الواقع، بل ذاك هو جزء من سياسات صهيونيّة جارية منذ سنوات، هدفُها تعزيزُ العلاقة بين المجتمع الفلسطينيّ وأجهزة الدولة الأمنيّة، وعرْضُها على أنّها "المخلّص" لمشاكل وأزمات الناس الاجتماعيّة. وهنا على وجه التحديد تكمن الخطورة؛ فبينما تشكّل المؤسّسة الأمنيّة لدى المجتمع الاستيطانيّ جزءًا من النسيج الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ للمجتمع، علاقتُنا كفلسطينيّين/ات بهذه الأجهزة ليست كذلك، بل هي علاقة شعب مقموع بأجهزة صُنّعت لإخضاعه ولإحكام القبضة عليه على وجه التحديد، ومن الخطير أن يُدْفَع مجتمعنا إلى تبنّي هذه المؤسّسة كجزء من النسيج المجتمعيّ.

أمّا عالميًّا، فإنّ الخطورة تكمن في توسّع إسرائيل ووصول معدّاتها وأنماط عملها إلى أماكن أخرى وتطبيع وجودها في العالم، كذلك من خلال تعزيز صورتها بوصفها أنّها "الناجعة" في التعامل مع الأزمات -وهي الصورة الأكثر رواجًا حتّى يومنا هذا.

المصادر

أبراموڤيتش، أمنون. (2021، 19 شباط). مقابلة الصراخ: چانتس أمام أبراموڤيتش، لم تسمعوا رئيس الحكومة البديل بهذه الصورة بعد. **N12**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.mako.co.il/news-israel-elections/2021_q1/Article-b27bb15d42bb771026.htm&utm_source=Whatsapp&utm_medium=Share

أشكنازي، شاني. (2020، 6 كانون الأوّل). وحدة "ألون": ألقوا على عاتق الجيش الإسرائيليّ مَهَمّة تطعيم المواطنين ضدّ الكورونا. **چلوبس**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001351938

بار-زيق، ران. (2020، 25 تشرين الأوّل). "أداة" الشاباك لا تكفي الحكومة: ما هي الوسائل التي يريدون استخدامها ضدنا؟. **هآرتس**. [بالعبريّة] مستقاة من:

https://www.haaretz.co.il/captain/tutorial/.premium-1.9260472

بَرْئيل، ميراڤ؛ ڤان-زايدِن، باتيا؛ چرينبرچ-كوهن، عيناڤ؛ ونويشطاين، ليئور. (2020، 22 آذار). كيف نحافظ على القدرة التشغيليّة في ظلّ وباء الكورونا؟. **الجيش الإسرائيلي**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.idf.il

برچمان، رونين؛ وشبيرتستورخ، عيدو. (2020، 25 آذار). "الأداة": قاعدة بيانات الشاباك السرّيّة، تجمع معطيات عن كلّ مواطني دولة إسرائيل وتعرف: أين كنتم، مع من تحدّثتم، ومتى. **واينت**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5701611,00.html

بشارة، سهاد (مندوبة عن عدالة). (2020، 5 تشرين الأوّل). رسالة مستعجلة: تجميد هدم البيوت في الضفّة الغربيّة. **عدالة**. حيفا: عدالة - المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل. مستقاة من:

https://www.adalah.org/uploads/uploads/West_Bank_home_demolitions_letter_05102020.pdf

جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل. (2020، 14 تمّوز). حقوق الفلسطينيّين الذين يعملون في إسرائيل في زمن الكورونا. **جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.acri.org.il/post/__419

جمعيّة حقوق المواطن، عدالة، أطبّاء لحقوق الإنسان، وخصوصيّة إسرائيل ضدّ الكنيست، الحكومة، الشاباك وسلطة الحفاظ على الخصوصيّة، قرار المحكمة العليا 20/6732. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\20\320\067\v19&fileName=20067320.V19&type=2

حليل، زين. (2020، 15 نيسان). "كورونا".. إسرائيل تطلب من سكّان بلدات عربيّة البقاء بمنازلهم: مع الحديث عن تفشّي[3] للڤيروس في بلدات عربيّة شمال إسرائيل". **وكالة الأناضول**. مستقاة من:
https://www.aa.com.tr/ar

3. كذا في الأصل – والصواب: تَفَشٍّ.

شيزاف، هَجار. (2020، 14 أيّار). الدولة: لن نطلب من الفلسطينيّين الداخلين إلى إسرائيل الولوج لمعطيات الهاتف الجوّال. **هآرتس**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8844564

عتسيون، أودي. (2020، 6 نيسان). يعطون النفَس: لمحة لخطّ إنتاج أجهزة التنفُّس في إسرائيل. **كَلْكَلِيسْتْ**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3806312,00.html

كبير، عُومِر. (2021، 1 آذار). محكمة العدل العليا: نجاعة أداة الموقع للشاباك لم تُثبَت. يجب الحدّ من استعمالها. **كَلْكَلِيسْتْ**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3896113,00.html

كهانا، عمير. (2020، 24 كانون الأوّل). لا تعيشوا في أوهام: حتّى بعد الكورونا، وُحوش الشاباك لن تذهب إلى أيّ مكان. **هآرتس**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.haaretz.co.il/captain/net/.premium-1.9397968

كوهن، ساچي. (2020، 30 نيسان). خطوة رياديّة في المستشفيات: رادار سينبّه إذا ساءت حالة مرضى الكورونا. **هآرتس**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.haaretz.co.il/tmr/1.8809272

ليڤي، ليران. (2021، 19 كانون الثاني). إغلاق الثالث: عدد المخالفات التي وُزّعت على العرب أعلى بثلاثة أضعاف من نظيرتها التي على الحريديّين. **والّا**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://news.walla.co.il/item/3412628

مراقب الدولة. (2020). **تقرير نصف سنويّ خاصّ حول تعامل إسرائيل مع أزمة الكورونا: تفعيل قدرات الشاباك التكنولوجيّة لمساعدة وزارة الصحّة في التحقيقات الوبائيّة للقضاء على كورونا**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/2020/COVID-19/2020-COVID-19-102-shabak.pdf?AspxAutoDetectCookieSupport=1

المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [د.ت]. ڤيروس كورونا: انخراط الجيش الإسرائيليّ ومسح المهامّ الأساسيّة للجبهة الداخليّة. **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية**. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.idi.org.il/media/14289/tzahal.pdf

من يربح من الاحتلال. (2020، حزيران). العمالة الفلسطينيّة في ظلّ الكورونا: عمالة مستَغَلّة وحيويّة. **من يربح من الاحتلال**. مستقاة من: https://whoprofits.org/flash-report

المنسّق. الصورة الكاملة: المنسّق يتحدّث عن إطلاق تطبيق المنسّق. [ڤيديو]. (2019، 4 تشرين الثاني). **يوتيوب**. مستقاة من: https://www.youtube.com/watch?v=RPJBqohJ09Y

هيئة موقع الجيش الإسرائيليّ. (2020، 11 حزيران). تعرّفوا على الوحدة 81. **الجيش الإسرائيليّ**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.idf.il

هيئة موقع الجيش الإسرائيليّ. (2021، 27 نيسان). هكذا تعمل وحدة "ألون" للمساعدة في قَطع سلسلة العدوى بالكورونا. **الجيش الإسرائيليّ**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.idf.il

Al'Sanah, Riya, & Ziadah, Rafeef. (2020, July 7). Of Course Israel exports arms and policing practices- It has spent decades "Battle-Testing" them on Palestinians. **Novara Media**. Retrieved from https://novaramedia.com/2020/07/07/of-course-israel-exports-arms-and-policing-practices-it-has-spent-decades-battle-testing-them-on-palestinians

Barkat, Amiram. (2020, April 1). Weapons against coronavirus. **Globes**. Retrieved from https://en.globes.co.il/en/article-weapons-against-coronavirus-1001324270

Elbit Systems. (2020, August 20). Elbit Systems of America subsidiary selected for evaluation of U.S. Navy ventilator to help combat Covid-19. **Elbit Systems**. Retrieved from https://elbitsystems.com/pr-new/elbit-systems-of-america-subsidiary-selected-for-evaluation-of-u-s-navy-ventilator-to-help-combat-covid-19

Globes. (2020, July 3). IAI signs COVID-19 R&D deal with Abu Dhabi's Group42. **Globes**. Retrieved from https://en.globes.co.il/en/article-iai-signs-covid-19-rd-deal-with-abu-dhabis-group42-1001334567

Gordon, Neve. (2009, April). The political economy of Israel's homeland security. **The New Transparency Project: surveillance and social sorting**, Working Paper III. Retrieved from:

https://www.sscqueens.org/sites/sscqueens.org/files/The%20Political%2Economy%20of%20Israel%E2%80%99s%20Homeland%20Security.pdf

Hasson, Nir. (2020, April 8). Amid Coronavirus crisis, Israel tells Palestinians to download App that tracks phones. **Haaretz**. Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-amid-coronavirus-crisis-israel-tells-palestinians-to-download-app-that-tracks-phone-1.8751504

Kabir, Omer. (2020, April 7). Face recognition startup AnyVision to deploy thermal cameras at Tel Aviv hospital. **Calcalist**. Retrieved from: https://www.calcalistech.com/ctech/articles/0,7340,L-3806587,00.html

Kubovich, Yaniv. (2020, May 13). Israel eyes expanding export of surveillance systems in shadow of coronavirus. **Haaretz**. Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-eyes-expending-export-of-surveillance-systems-in-shadow-of-coronavirus-1.8838783

Murphy, Simon; Sabbagh, Dan, & Hern, Alex. (2020, June 18). Piloted in May, ditched in June: the failure of England's Covid-19 app. **The Guardian**. Retrieved from: https://www.theguardian.com/world/2020/jun/18/piloted-in-may-ditched-in-june-the-failure-of-englands-covid-19-app

Press, Gil. (2020, June 16). Post-Covid travel: Here's one way to ensure we soon return to the skies. **Forbes**. Retrieved from https://www.forbes.com/sites/gilpress/2020/06/16/heres-one-way-to-ensure-we-soon-return-to-the-skies/?sh=722e47d42d70

Privacy International. (2020, May 1). Israel's Coronavirus surveillance is an example for others- of what not to do. **Privacy International**. Retrieved from https://privacyinternational.org/long-read/3747/israels-coronavirus-surveillance-example-others-what-not-do

Rafael. (2020, April 15). Fighting the Coronavirus with powerful technologies. **Rafael**. Retrieved from: https://www.rafael.co.il/blog/rafael-fighting-the-coronavirus-with-powerful-technologies

Who Profits. (2019, July 17). AnyVision company profile. **Who Profits**. Retrieved from https://whoprofits.org/company/anyvision-interactive-technologies

Who Profits. (2020, January). Agribusiness as usual: Agricultural technology and the Israeli Occupation. **Who Profits**. Retrieved from: https://whoprofits.org/report/agribusiness-as-usual

Who Profits (a). (2020, May). For medicinal purposes: The Israeli military sector and the Coronavirus crisis. **Who Profits**. Retrieved from: https://whoprofits.org/flash-report/for-medicinal-purposes

Who Profits (b). (2020, May). NSO: Technologies of control. **Who Profits**. Retrieved from: https://whoprofits.org/updates/nso-group-technologies-of-control

الباب الثاني:

التعليم العربيّ في سياق جائحة كورونا

مواقف المدرِّسين تجاه التعلُّم عن بُعد في عصر الكورونا

تغريد زعبي وخالد أبو عصبة[1]

ملخَّص

يرمي هذا البحث إلى فحص مواقف المدرِّسين في موضوع التعلّم عن بُعد في مدارس المجتمع العربيّ في المراحل العمْريّة المختلفة (الابتدائيّ؛ الإعداديّ؛ الثانويّ). بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى فحص ما إذا كان من الممكن أن يكون التعلُّم عن بُعد طريقة إضافيّة للتدريس بحسب مواقف المدرِّسين.

شارك في البحث 463 مدرِّسًا ومدرِّسة من أجيالٍ متفاوتةٍ، من بينهم 185 مدرِّسًا يدرِّسون في المرحلة الابتدائيّة، وَ 139 مدرِّسًا يدرِّسون في المرحلة الإعداديّة، وَ 139 في المرحلة الثانويّة. المدرِّسون في كلّ المراحل يدرِّسون مواضيع مختلفة، وبعضهم مربّو صفوف ومركّزو مواضيع ذوو سنوات خبرة مختلفة في العمل. اجتاز جزء منهم دورات استكمال في التعليم بحسب تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، بينما انكشف جزء آخر لأوّل مرّة خلال فترة الكورونا على موضوع التعلُّم عبْر الإنترنت. أُستخدم استبيان يدمج أسئلة تفحص العِبَر من فترة الإغلاق على أثر جائحة الكورونا بواسطة استطلاع للمدرِّسين، بأسئلة فحصت مواقف المدرِّسين في موضوع التعليم عبْر الإنترنت. أُرسلت الاستبيانات للمدرِّسين بواسطة نموذج "چوچل فورمز" عبر الإنترنت من خلال مجموعات واتسآپ تابعة للطواقم المدرسيّة العربيّة من جميع أنحاء البلاد. جرت تعبئة الاستبيانات دون تحديد الوقت، وفي ساعات فراغ المدرِّسين. أُجرِيَ هذا البحث وَفقًا للقواعد الأخلاقيّة المتّبَعة والمقبولة.

---

1. تغريد زعبي: مستشارة تربويّة وطالبة دكتوراه في قسم التربية في جامعة حيفا؛ ومحاضِرة في قسم العلوم السلوكيّة في كلّيّة «كنيرت».

وَالپروفيسور خالد أبو عصبة: مدير معهد «مسار» للأبحاث الاجتماعيّة؛ ومُحاضِر في برنامج الدكتوراه للتربية في الجامعة العربيّة الأمريكيّة للدراسات العليا، رام الله.

ترجمة عن العبريّة: منى أبو بكر

تُظهر نتائج البحث أنّه لا فروق بحسب الفئات العمريّة، ممّا يشير إلى أنّ المشكلة هي مشكلة منهجيّة على مستوى الجهاز، حيث تنعدم الاختلافات بحسب الفئات العمْريّة وبحسب مستوى تعليم المدرِّسين، وبحسب درجات المؤسّسات التعليميّة. تشير النتائج إلى أنّ الجهاز التعليميّ ككلّ غير جاهز للتعلّم عن بُعد، وهو ما يشير إلى أنّ المدرِّسين -بصرف النظر عن المتغيّرات الديمغرافيّة المتعلّقة بهم- غير جاهزين أو مستعدّين للتدريس تكنولوجيًّا، ولا سيّما في ظلّ النقص الكبير في البُنى التحتيّة التكنولوجيّة في البلدات العربيّة، حيث يقع تدريج هذه البلدات في الأماكن الأخيرة من العناقيد الاجتماعيّة - الاقتصاديّة.

مقدّمة

شوّشت الكورونا تمامًا منظومة فرض التعليم على الطلّاب الذي تحبّه المدارس، وأدخلت إلى التعليم مصطلحًا جديدًا يُدعى التعاون بدل الفرض. ينعكس الاختلاف بين هذيْن المصطلحيْن بالاختلاف بمعنى "يجب" وَ "مُجْدٍ" في ما يتعلّق بتوجّه التلاميذ للتعليم. هناك أهمّيّة كبرى لهذا الاختلاف عندما يدور الحديث عن تلاميذ مرحلة ما فوق الابتدائيّة، فبدلًا من تدوين الحضور والغياب، وتعبئة تقارير الإبعاد المؤقّت عن التعليم، وكتابة ملاحظات المتابعة في السجلّ الصفّيّ، بدأ يتبلور توجُّه الانضباط الذاتيّ والمثابرة من جانب التلاميذ أنفسهم. يظهر هذا التوجّه في القدرة على الحضور في الساعة المحدّدة للقاء الزوم، والقيام بالمهامّ من خلال الأدوات الرقْميّة التي يمرّرها المدرِّس، والتصرّف وَفقًا للمعايير المتوقّعة من الطالب؛ أن يستمع، وأن يتعلّم ويسأل، على الرغم من أنّه يرتدي ملابس البيت ويشرب القهوة خلال الدرس. بدأ عصر جديد لأنّ الكورونا دخلت من الباب الخلفيّ لسيرورة التعلّم، وتبيّن لنا أنّ المنشود هو أمر ممكن (لاڤي-آد، 2020) حيث خلق التطوّر السريع للتكنولوجيا المبتكرة ثقافة جديدة. في هذه الثقافة، ثمّة مكان مركزيّ للتواصل والمشاركة بشكلٍ رقميّ، ممّا يغيّر من صورة الفرد، والمجتمع، والتعليم (Johnson, Becker, Estrada & Freeman, 2014). التفاعل في ما بين العمليّة التربويّة والتكنولوجيا بإمكانه أن يُنتِج أوضاعًا تعليميّة جديدة ومثيرة (Fullan & Langworthy, 2013). وفّر لنا التطوّر التكنولوجيّ مجموعة متنوّعة من إمكانيّات التعلّم المشترَك عبر الإنترنت، وإمكانيّات إجراء النقاشات. تشمل معظم المساقات في المعاهد الأكاديميّة اليوم مركّبًا واحدًا أو أكثر للتعلّم عبْر الإنترنت (Blau & Shamir- Inbal, 2018). يتناول

هذا البحث مواقف المدرّسين من الفئات العمْريّة المختلفة من التعلُّم عن بُعد، ويسعى للكشف عن المصاعب، والحواجز، والتحدّيات، والعراقيل التي تصادفهم خلال العمليّة التعليميّة.

كذلك يرمي هذا البحث إلى فحص مواقف المدرّسين بشأن التعليم عن بُعد في مدارس المجتمع العربيّ في المراحل العمْريّة المختلفة (الابتدائيّة؛ الإعداديّة؛ الثانويّة)، وفحص ما إذا كان من الممكن أن يكون التعليم عن بُعد طريقة أخرى للتعليم كما يرى ذلك المدرّسون.

مراجَعة أدبيّات

التدريس بحسب تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

تحاول وزارة التربية والتعليم في إسرائيل في السنوات الأخيرة دمج تقنيّات رقْميّة متنوّعة ابتغاءَ خلق بيئات تعليم مبتكرة، ولتعزيز سيرورات تعليم متطوّرة وذات أهمّيّة لتطوير المهارات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين لدى المتعلّمين (مَچين-نچار، 2020). تشمل المهارات الضروريّة المطلوبة في القرن الحادي والعشرين مهارات التفكير النقديّ وحلّ المشاكل، والإبداع والابتكار، بالإضافة إلى الاتّصال والمشارَكة (Partnerships for 21st Century Skills, 2009). لا يعود أصل البيئات التعليميّة المبتكرة إلى التغييرات التكنولوجيّة فقط، وإنّما كذلك للتدريس المبتكر في القرن الحادي والعشرين، الذي يعتمد على أسلوب التعليم عن بُعد الذي يَحدث داخل بيئة التعليم عبْر الإنترنت (مَچين-نچار، 2020). لذا، ثمّة حاجة إلى تدريس مبتكر يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، بحيث تكون إحدى خصائصه تغلغل تقنيّات تتيح للفرد الوصولَ إلى معلومات كثيرة وبسرعة، ومشاركة هذه المعلومات مع الآخرين على نحوٍ فوريّ. تتطلّب هذه السيرورات أن تقوم المؤسّسات والمربّون بإحداث تغيير في البيئة التعليميّة وفي التدريس، من أجل ملاءَمتها للبيئة التكنولوجيّة المتغيّرة، كبيئة التعليم عبر الإنترنت -على سبيل المثال (آيْزِن وشينفلد، 2013، 20 حزيران).

بيئة التعليم عبر الإنترنت

ثمّة تعريفات عديدة للمصطلح "بيئة التعليم"، من بينها تعريفات تتناول الجوانب الاجتماعيّة والنفسيّة والتدريسيّة التي تَحدث فيها عمليّة التعلُّم، وتؤثّر على إنجازات المتعلّمين وعلى مواقفهم (Fraser, 2014).

يتطوّر التعلُّم من خلال التفاعل بين المدرِّسين والتلاميذ، وتفاعل التلاميذ في ما بينهم، وهو تفاعل يتمحور حول مضامين التعليم في سياق معيّن، حيث تؤثّر جودة هذه التفاعلات على إنجازات التلاميذ (Darling-Hammond & Youngs, 2002). أدّى تطوُّر تكنولوجيا المعلومات وإدخال الحواسيب الشخصيّة إلى المدارس إلى إحداث تغييرات عديدة (Fraillon et. al., 2014). تنعكس هذه التغييرات في تحويل البيئة التعليميّة إلى بيئة غنيّة بالإمكانيّات. بيئة من هذا النوع تساعد التلميذ في الحصول على معلومات متنوّعة، وتكشفه على الحوافز التي تثير فضوله، لكن تأثيرها لا يقتصر على ذلك، بل إنّ هذه البيئة تدفعه لأن يكون فعّالًا أكثر: أن يطرح أسئلة، وأن يبحث عن معلومات وينظّمها، وأن يكون جزءًا من عمليّات بحث حقيقيّة، وأن يكون قادرًا على حلّ المشاكل (Dellar, Cavanagh & Romanoski, 2006, April). بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن تدفع بيئةُ تعلُّم من هذا القَبيل بالمدرِّسين إلى تبنّي أساليب تدريسيّة تركّز على التلميذ، وتشمل تجريب مهارات التعلُّم الضروريّة (Ertmer & Ottenbreit- Leftwich, 2010). ثمّة أجهزة تعليميّة تغيّر وظيفتها على نحوٍ فعليّ كي تلائم المناهجَ التعليميّة وإستراتيجيّات التدريس والتعلُّم للتقنيّات الحديثة (Aristovinik, 2012).

تعكس بيئة التعلُّم عبر الإنترنت استخدامات التكنولوجيا التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات التي تتيح منالیّةً وتوافرًا للأشخاص وللمصادر، لأيّ شخص وفي كلّ مكان وزمان. مع تطوُّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في أيّامنا هذه، بما في ذلك شبكة الإنترنت وإدخالها إلى جهاز التعليم، أصبحت النشاطات المتنوّعة للتعلُّم عن بُعد أمرًا ممكنًا، نحو: دمج مصادر معلومات متنوّعة، ووسائط المشاركة ومحاكاة التجارب، وعمل الفريق والتعلُّم المتشارِك بصرف النظر عن البعد الجغرافيّ، والحِوار بين المتعلّمين، بما في ذلك النقاش، والمحادثة، وتبادل الآراء والأفكار، ومنصّة دوليّة للتعبير والمشاركة الذهنيّة. وبمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، لم يعد الفصل الدراسيّ النموذجيّ ينحصر في أربعة جدران، بل أصبح مفتوحًا لتلاميذ وخبراء من جميع أنحاء العالم (مَچين-نچار، 2020).

التعلّم /التدريس عن بُعد

يتناول بيان التعليمات الذي نشره المدير العامّ لوزارة التربية والتعليم، في كانون الثاني عام 2019، بشأن موضوع إجراءات الطوارئ في جهاز التعليم، موضوعَ تفعيل المدارس كمراكز تعليم في أوقات الطوارئ، وبضمن وسائط ذلك التعلُّمُ عن بُعد عبر الإنترنت. "التعليم عبر الإنترنت هو أداة إضافيّة تتيح لجهاز التعليم تفعيل التعليم عن بُعد، خارج المدارس، بواسطة مواقع الإنترنت المدرسيّة". يُشير البيان أنّ التعليمات والمعلومات المتعلّقة بالتعلُّم وقت الطوارئ ستُنشر في موقع وزارة التربية والتعليم عند الطوارئ، إلى جانب الموادّ التعليميّة والترفيهيّة التي تقدّمها السكرتاريا التدريسيّة بحسَب الفئات العمْريّة، حيث إنّها ستساعد المدرِّسين والتلاميذ في الحفاظ على روتين تعليميّ، حتّى في وقت الطوارئ. يوجّه البيان المدارس إلى العمل على إنشاء شبكة اتّصال إنترنتيّة وتعلُّم في حيّز الفصل الدراسيّ الإنترنتيّ لتفعيلها وقت الطوارئ (بيان المدير العامّ لوزارة التربية والتعليم، 2019، 3 كانون الثاني).

يعكس التعليم عن بُعد بيئة تعليميّة افتراضيّة تتيح للمتعلّمين، ولكلّ من يعمل في التربية والتدريس، التحرُّرَ من قيود المكان والزمان، وإنشاء تفاعلات تعليميّة في أوقاتٍ مرِنة، وفي مواقع غير قريبة فعليًّا (نير-چال، نور، چلبرت ورينچولد، 2009).

الفرق المركزيّ بين التعلّم الوجاهيّ والتعلّم عن بُعد هو نوعيّة التفاعلات التي تَحدث في كلّ منهما. يتيح التعليم عبر الإنترنت "تفاعلًا" أحاديّ الاتّجاه، حيث يمكن أن يرى التلاميذ المدرِّس، بينما لا يستطيع المدرِّس رؤية التلاميذ، ولا يمكن للتلاميذ أن يروا بعضُهم بعضًا. الفجوة بين التفاعلاتِ الممكنة الناتجة عن التعلُّم الفعليّ (الوجاهيّ) في الفصل الدراسيّ من جهة، والتفاعلاتِ التي تَحدث خلال التعلُّم عن بُعد من جهة أخرى، آخذة في التقلّص في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التقنيّات التي تتيح نقاشات جماعيّة ثنائيّة الاتّجاه من وراء الشاشة (Brenton, 2015).

إحدى النظريّات التي يجري استخدامها لتحليل التفاعل الناتج عن أدوات مُحَوْسَبة هي نظريّة الطبيعيّة (Naturallness Theory) (Kock, 2005). بحسب هذه النظريّة، التواصل الأكثر طبيعيّة لسيرورات التعلُّم هو التواصل وجهًا لوجه، وهي مركّبة

مـن خمسـة معاييـر تحـدّد مسـتوى طبيعيّـة التواصـل: 1. الموقـع في الحيّـز الفعلـيّ المشـترك؛ 2. مسـتوى التزامن الـذي يتيـح ردَّ فعلٍ مباشـرًا وعفويًّـا للمحفّـز؛ 3. إمكانيّـة نقـل واسـتقبال تعابيـر الوجـه؛ 4. إمكانيّـة نقـل واسـتقبال لغـة الجسـد؛ 5. إمكانيّـة نقـل واسـتقبال الـكلام الطبيعـيّ. تُقـاس كلّ وسـيلة اتّصـال مُحَوْسـبة مقارَنةً بمسـتوى طبيعيّـة التواصـل الوجاهـيّ؛ إذ كلّمـا اسـتوفى الوسـيط الرقْمـيّ معاييـر أكثـر، وكان تدريجـه في مـكان أعـلى في كلّ معيـار، كانـت طبيعيّـة التواصـل مـن خـلال هـذا الوسـيط بدرجـة أعـلى.

تُشـير الأبحـاث إلى أنّ التعلُّـم الوجاهـيّ أكثـر نجاعـةً من التعلُّـم عن بُعد، وذلـك لأنّ التفاعلات الممكنـة بين التلاميذ والمدرّسـين في التعلُّم عـن بُعد محـدودة (Brenton, 2015).

مواقف المدرّسين من التعلُّم /التدريس عن بُعد

بحسب بندورا (Bandura, 1997)، تعتمد تصرّفات الفرد على منظومة إيمانه ومواقفه أكثر من اعتمادها على ما هو صحيح وموثوق موضوعيًّا. وَفقًا لبندورا، هناك أهمّيّة عُليا لإيمان الفرد بكلّ ما يتعلّق بتصرّفاته في الحياة وبموقفه تجاه مجالات متعدّدة وتجاه المجتمع. ينطبق هذا على المدرّسين وعلى سلوكهم داخل الفصل الدراسيّ أيضًا (Fives & Gill, 2014). تشير عدّة أبحاث أنّه يجري بناء مواقف المدرّسين طَوال حياتهم، استنادًا إلى التجارب التعليميّة التي مرّوا بها كتلاميذ، بدءًا من سنّ الروضة حتّى إنهاء التعليم العالي (Fives, Lacatena & Gerard, 2014). من الممكن أن تكون هذه المواقف متعلّقة بهم هم أنفسهم، أو بتلاميذهم، أو بالمعلومات المتوافرة لديهم بشأن أساليب التدريس (Fives & Gill, 2014).

خلال فترة الكورونا، اضطُرّ المدرّسون إلى تعلُّم أدوات تكنولوجيّة والتعرُّف عليها بقواهم الذاتيّة، من خلال دورات استكمال وبمساعدة زملائهم، كما اضطُرّوا إلى تخصيص الوقت للبحث عن أساليب تدريسيّة تلائمهم وتلائم الموارد التي لديهم ولدى تلاميذهم. ورفعت تجربة التدريس عبْر الإنترنت منسوب الشعور بالقدرة الذاتيّة لدى بعض المدرّسين، ولكنّها أدّت إلى شعور بالارتياب بسبب الصعوبات والإخفاقات لدى بعضهم الآخر (شْـيـزِر، 2020، 15 آذار).

أجرى قسم التعليم في منظّمة التعاون الاقتصاديّ (OECD) مسحًا واسعًا لمستطلَعين من 59 دولة مختلفة، في محاولة لفحص كيفيّة تعامل أجهزة التعليم في أنحاء العالم مع أزمة الكورونا، ومع المعضلات التي تسبّبها إعادة فتح المدارس من جديد. تُبرِز نتائجُ المسح مركزيّةَ المدرِّسين في تطبيق أساليب التدريس البديلة (Reimers & Schleicher, 2020).

يدّعي بْلاوْ وَشمير - عِنْبال (Blau & Shamir- Inbal, 2018) أنّ الكثير من المدرِّسين يمتنعون عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، أو يستخدمونها ببطء، أو على مضض، أو دون ثقة؛ إذ يتطلّب استخدام وسائل المساعدة التكنولوجيّة معرفة مسبقة واستعدادًا لاستثمار الوقت والطاقة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المدرِّسون عدّة مصاعب تَحُول دون نجاح العمليّة التعليميّة عن بُعد، نحو: أ. تأهيل المدرِّسين، فهناك صعوبة لدى بعض المدرِّسين في تشغيل الأجهزة التكنولوجيّة، أو إنّهم يشعرون بعدم الثقة في القدرة على استخدامها؛ ب. إشكاليّات البُنى التحتيّة التكنولوجيّة في المجتمع العربيّ؛ ج. استصعاب الأهل للتعامل مع موضوع التعلُّم عن بُعد، سواء أكان ذاك من حيث المعدّات والتشغيل، أَمْ من حيث متابعة السيرورة التعليميّة التي يمرّ فيها أبناؤهم ومدى نجاحهم فيها. لذلك، سيتناول الفصل التالي العراقيل والحواجز التي تعيق نجاح المدرِّسين في التدريس عن بُعد (فرح وآخرون، [د.ت.])

صعوبات المدرِّسين في التدريس عن بُعد

في بحثٍ أُجْرِيَ في هنجاريا في السنوات 2009 وَ 2013 وَ 2016، حُدِّدت الصعوبات والحواجز التي نسمع عنها في فترة الكورونا، حيث تجري العمليّة التعليميّة عن بُعد. من بين الصعوبات التي يُشير إليها البحث كانت: **الإساءة لمهارات التواصل بين الأشخاص**؛ فقد أفاد العديد من المدرِّسين بحصول تراجع في التواصل الكلاميّ، وفي وضوح خطّ اليد عند الطلبة على مرّ السنوات. وحول التواصل الشخصيّ، قال المدرِّسون إنّ تلاميذهم يستصعبون التحدّث أمام الآخرين في الفصل الدراسيّ، وإنّهم يعبّرون عن أنفسهم بلغة مبسّطة، ويستخدمون اللّغة العاميّة ولغة الرسائل النصّيّة. أمّا في ما يختصّ بالقدرات الكتابيّة، فقد أبلغ المدرِّسون أنّ لدى معظم التلاميذ أخطاء إملائيّة (لأنّهم معتادون أن يصحّح الحاسوب أخطاءهم تلقائيًّا)، وأنّ

خطّ اليد لدى التلاميذ أصبح قبيحًا (حيث إنّهم غير معتادين على الكتابة بالقلم). ومن بين تلك الصعوبات كذلك: **إهمال الكتب والمطالعة**؛ فقد أفاد المدرّسون بأنّ تلاميذهم باتوا لا يتحلَّوْن بالصبر لقراءة النصوص الطويلة. يدّعي المدرّسون أنّ التعلُّم عن بُعد جعل الكتب المطبوعة تبدو قديمة ومُملّة. يتطلّب التعلُّم عن بُعد أن يكون التلاميذ فعّالين أكثر وذوي قدرة على إدارة ذاتهم، وذلك مقارنةً بالتعلُّم في الفصل الدراسيّ، وقد يجد التلاميذ الذين لم يجرّبوا التعلُّم عن بُعد صعوبة في هذا النوع من التعلُّم على نحو خاصّ (Fletcher-Wood, 2020, April).

حواجز وعراقيل في المجتمع العربيّ

دخل جهاز التعليم في المجتمع العربيّ إلى أزمة الكورونا وهو يعاني من دونيّة مستمرّة منذ عدّة سنوات، مقارنةً بسائر أجهزة التعليم في إسرائيل. ثمّة نقص هائل في المجتمع العربيّ من حيث عدد المدرّسين المهنيّين، ومن حيث عدد الفصول الدراسيّة وعدد الساعات التدريسيّة. وضْع السلطات المحلّيّة العربيّة الاقتصاديّ ضعيف، ولذلك دعْمها للمؤسّسات التعليميّة قليل مقارَنةً بدعم السلطات المحلّيّة اليهوديّة لمدارسها. بالإضافة إلى ذلك، قدرة المدارس العربيّة على تجنيد الموارد من المجتمع المدنيّ محدودة جدًّا. ثلثا الأطفال العرب تحت خطّ الفقر، ووضْع التلاميذ في البلدات غير المعترَف بها في النقب سيّئ جدًّا، حيث إنّ 80% من العائلات في هذه البلدات تعيش تحت خطّ الفقر (المجلس الوطنيّ لسلامة الطفل، 2018).

وَفقًا لورقة الموقف التي أصدرتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ (2020)، قرابة نصف التلاميذ لا يرتبطون بصورة متواصلة مع التعليم عن بُعد، ولا تعليمَ عن بُعد في بعض البلدات بسبب عدّة عوامل مركزيّة، نحو: الوضع الاجتماعيّ - الاقتصاديّ في المجتمع العربيّ، فقرابة 50% من العائلات العربيّة تحت خطّ الفقر؛ الوضع الاجتماعيّ - الاقتصاديّ لدى ما يقارب ثُلثَيِ التلاميذ العرب صعب جدًّا. يخلق هذا الواقع فجوات رقْميّة هائلة بين العرب واليهود.

البُنى التحتيّة التكنولوجيّة في المجتمع العربيّ

يُشير مسح دائرة الإحصاء المركزيّة، الذي نُشر في كانون الأوّل عام 2019، إلى فجوات هائلة في استخدام الأدوات الرقْميّة بين المجتمع اليهوديّ والمجتمع العربيّ.

فقد أشار 71% من المواطنين أنّهم يتصفّحون الإنترنت باستخدام الهاتف النقّال، فيما أشار 43% من العرب أنّهم يستخدمون الحاسوب في البيت، مقابل 77% من المواطنين اليهود. هذا يدلّ على أنّ التعلّم عن بُعد يكون من خلال تطبيق الواتساب التابع للأهل. كذلك ثمّة نقص في البُنى التحتيّة للكهرباء والإنترنت في 55 بلدة عربيّة يعيش فيها نحو مليون مواطن عربيّ. ليس ثمّة منالية لحاسوب أو لجهاز آخَر لنحو 90 ألف تلميذ عربيّ للارتباط مع نظام التعلُّم عن بُعد. إلى هذا ينضاف نقص بُنى تحتيّة إنترنتيّة، أو وجود بُنى ضعيفة تسبّب مشاكل تصعّب الارتباط المتواصل بالإنترنت. علاوة على ذلك، وفي ما يتعلّق بالقرى غير المعترَف بها في النقب، ليس ثمّة أيّ ارتباط مع شبكة الكهرباء أو الإنترنت لخدمة نحو 51 ألف تلميذ. لا تسيء هذه الحالة للتلاميذ فحسب، وإنّما تسيء كذلك للمدرّسين الذين يقطنون تلك البلدات (فرح وآخرون، [د.ت.]).

مضامين رقْميّة للمدرّسين والتلاميذ

ثمّة فجوة هائلة في الفرص المتاحة المتعلّقة بالمضامين التعليميّة الرقْميّة المتوافرة لخدمة المدرّسين والتلاميذ العرب، مقارنةً بالمضامين المتاحة للمجتمع اليهوديّ.

تعتمد المنصّة المركزيّة للتعلُّم عن بُعد على اللغة العبريّة فقط، حيث إنّه لم يُتَرجم الموقع الرئيسيّ للتعلّم عن بُعد التابع لوزارة التربية والتعليم إلى اللغة العربيّة بتاتًا. يزيد هذا الواقع اعتمادَ الأطفال على البالغين متحدّثي اللّغة العبريّة، ويشكّل حاجزًا حقيقيًّا أمام العائلات التي ليس فيها مَن يجيد قراءة اللغة العبريّة. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة نقص في المحتوى الرقْميّ باللغة العربيّة، كمقاطع الڤيديو وعرض الشرائح (المصدر السابق).

مشاركة الأهل في التعلُّم عن بُعد

مع الانتقال إلى التعلُّم عبْر الإنترنت، أجْرتْ كلّيّة الرفاه الاجتماعيّ والصحّة في جامعة حيفا، في أيّار عام 2020، استطلاعًا شارك فيه نحو مئة مدرِّس/ة من جميع أنحاء البلاد. تَبرز قضيّة الأهل ووظيفتهم في نظام التعلّم عبْر الإنترنت نقطةً حاسمةً وذاتَ أهمّيّة قصوى لوجود هذا النظام. يشير الاستطلاع على نحوٍ واضح

إلى أنّه لولا مشاركة ودعم الأهل لكان من الصعب جدًّا استمرار التعلُّم عن بُعد. عبّر المدرِّسون عن الحاجة إلى مشاركة الأهل، وعن شعورهم بالإحباط عندما لا يكون ذلك. تحوّل الأهل، رغمًا عنهم، في الظروف التي فُرِضت علينا جميعًا، إلى "داعمي تعلُّم". هذه المرّة، وعلى العكس من الفترة الأولى من التعلُّم عبْر الإنترنت، من غير الواضح ما إذا كان الأهل يمكثون جميعًا في بيوتهم، بل حتّى لو كانوا في البيت ثمّة علامة سؤال بشأن قدرتهم على القيام بهذا الدَّوْر. ثمّة حاجة ملحّة إلى تناول موضوع ارتباط وشراكة جهاز التعليم المدرسيّ والأهل، وإلى دعوة الأهل للتعاون مع الدَّوْر الذي "فُرِض" عليهم (فنيچر-شال وَسعد، 2020، 9 أيلول).

في المعتاد، قدرة الأهل على مساعدة أبنائهم على التعامل مع الموادّ التي تدرَّس بوسائط رقْميّة تكون أكبر لدى الطبقات الميسورة. يمكننا أن نفرض أيضًا أنّه تجري بَلْوَرة عادات التعلُّم، والقدرة على التركيز والمثابرة دون رقابة شخصٍ بالغٍ، وهي قدرات ضروريّة جدًّا في التعلُّم عن بُعد، في مرحلة مبكّرة أكثر بين التلاميذ الذين يتحدّرون من الطبقة الميسورة اقتصاديًّا. لهذه الأسباب كلّها، فإنّ قدرة الاستفادة من التعلُّم عن بُعد لدى التلاميذ الذين يتحدّرون من عائلات ضعيفة هي قدرة متدنّية على وجه العموم، ولا سيّما عندما يكونون متحدّرين من عائلات تعاني من أزمة اقتصاديّة حياتيّة تميّز العديدَ من العائلات خلال فترة الإغلاق المتواصل. في ظلّ ما ذُكر أعلاه، قدرة الأهل على تلبية احتياجات التلاميذ المتحدّرين من طبقات ضعيفةٍ محدودةٌ على نحوٍ أكبر، ويجب عدم غضّ النظر عن أنّ نجاعة وفائدة التعلُّم والتدريس عن بُعد تختلفان من فئة عمْريّة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، بل كذلك من جندر إلى آخر (Miller, 2020, July 16).

الأبعاد الاجتماعيّة للتعلّم عن بُعد على التلاميذ

كما تبدو الأمور اليوم، يزداد الاحتمال أنّ التدريس والتعلُّم عن بُعد، اللّذين أصبحا ممكنَيْن بفضل التجديدات التكنولوجيّة السريعة، سوف يَتَمَأْسَسان ويصبحان جزءًا من العمليّة التعليميّة والتربويّة، ويجب علينا أن نتجهّز لذلك بصورة تعزّز إيجابيّات هذا النوع من التعليم، ويقلّص سلبيّاته قدر الإمكان. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك تبعات مستقبليّة للتعلُّم عن بُعد على التلاميذ والمدرِّسين من الجانب التعليميّ، والاجتماعيّ، والحسّيّ (بلس، 2020، كانون الأوّل). من المهمّ التشديد على

أنّ الأضرار المرتبطة بإغلاق المدارس لفترات زمنيّة طويلة هي -أوّلًا وقبل كلّ شيء- إساءة للتحصيل التعليميّ، وأنّها أكثر تأثيرًا بين مجموعات التلاميذ الذين يأتون من خلفيّة اجتماعيّة -اقتصاديّة ضعيفة (Labaree, 2020, July 17). ومن الأضرار البارزة:

1. **مخاطر العنف**: بالنسبة للعديد من التلاميذ، وبخاصّة أولئك الذين يأتون من خلفيّة اجتماعيّة - اقتصاديّة ضعيفة (على سبيل المثال، لا الحصر)، المدرسة هي أكثر الأماكن أمانًا من العنف ومن الأزمات الأخرى خلال ساعات النهار. من الممكن أن يُفضي اضطرارهم إلى البقاء في البيت مع أهاليهم وإخوتهم وأخواتهم الأكبر سنًّا إلى خطر حقيقيّ، وذلك بسبب انكشافهم على مخاطر الإساءات الجسديّة والجنسيّة والشفويّة. تكون المدرسة أحيانًا مكانًا آمنًا أكثر من الحيّ أو من البيئة الاجتماعيّة التي يعيش فيها التلميذ (يرون، 2020، 29 نيسان؛ 2020، 25 حزيران).

2. **منع اللقاءات الاجتماعيّة ولقاءات أخرى**: المدرسة هي أحد ثلاثة أُطُر يمكث فيها التلاميذ خلال اليوم. الإطاران الآخران هما: البيت، والأُطر اللامنهجيّة التي يكون فيها التلاميذ خلال ساعات ما بعد الظهر والمساء. مجرّد القدرة على الانتقال من إطار إلى آخر هو أمر مهمّ للصحّة النفسيّة لكلّ إنسان. يستوفي كلّ واحد من الإطارَيْن الآخرَيْن الاحتياجات الاجتماعيّة والنفسيّة (الالتقاء بالأصدقاء؛ اللعب مع الأتراب -وما إلى ذلك)، وهي احتياجات غير متوافرة في إطار البيت. عندما يكون إغلاق المدارس قصيرًا نسبيًّا، لا يكبر الضرر، ولكن مع استمرار الإغلاق يستمرّ ازدياد هذا الضرر.

3. **التقليص حتّى إيقاف النظام العلاجيّ المسانِد**: يُعتبَر المدرّسون، والمستشارون، وضبّاط الأحداث الذين يعملون في المدرسة، مصدرًا مهمًّا للإبلاغ بشأن الأزمات التي يمرّ بها التلاميذ لسلطات الرفاه الاجتماعيّ وسلطات القانون، في الحالات التي تتطلّب العلاج. بالطبع يضرّ إغلاق المدارس بنجاعة المتابعة والقدرة على تقديم مساعدة للتلاميذ الذين يحتاجون ذلك. تتفاقم هذه الإساءة عندما يُضطرّ أصحاب هذه الوظائف المسانِدة أنفسهم إلى البقاء في بيوتهم.

4. **تقليـص الوقـت الـذي يُخصَّـص لنشـاطات التعلُّـم**: تُشـير أبحـاث في بريطانيـا (Andrew et.al, 2020, May 18) وفـي ألمانيـا (Grewenig, Lergetporer, Werner, Woessmann & Zierow, 2020) أنّ التلاميـذ الذيـن أمضَـوا الوقـت في بيوتهـم خـلال فتـرة الإغـلاق خصّصـوا وقتًـا أقـلّ بكثيـر لنشـاطات التعلُّـم مقارَنـةً بالفتـرات الروتينيّـة. هـذه الظاهـرة خطيـرة جـدًّا؛ وذلـك أنّ مسـتوى انخفـاض الوقـت المكـرَّس للتعليـم أكبـر بكثيـر في مجموعـات التلاميـذ الذيـن يأتـون مـن خلفيّـة ضعيفـة مـن الناحيـة الاجتماعيّـة - الاقتصاديّـة.

5. **إلغـاء مشـروع التغذيـة، أو تقليصـه**: ثمّـة كثيـرون مـن التلاميـذ في إسـرائيل يشـاركون في مشـروع التغذيـة في المدرسـة. تُعتبـر هـذه الوجبـات مركّبًـا أساسيًّـا جـدًّا في النظـام الغذائـيّ اليوميّ لجـزء كبيـر مـن هـؤلاء التلاميـذ، ولذلـك أضـرّ إغـلاق المـدارس بهـم إضـرارًا بالغًـا (طال-سـپـيرو، 2020، 28 آذار). يُشـير تقريـر برنامـج الغـذاء العالمـيّ (WFP) -الـذي يتنـاول موضـوع الغـذاء حـول العالـم- أنّ 364 مليـون طفـل مـن 164 دولـة لـم يحصلـوا عـلى هـذه الوجبـات خـلال فتـرة الكورونـا.

6. **التسـرُّب**: حتّـى عندمـا تعمـل المدرسـة عـلى نحـوٍ عـاديّ، يكـون ثمّـة تلاميـذ تحـت خطـر التسـرُّب لأسـباب تعليميّـة أو اجتماعيّـة أو اقتصاديّـة. كلّمـا كانـت المدارس مغلَقـة لفتـرة أطـول، زاد القلـق ألّا يعـود التلاميـذ إلى المـدارس أكثـر. توضّـح إحـدى الدراسـات أنّـه عـلى أثـر الإغـلاق الـذي فُـرِض عـلى المـدارس في أفريقيـا بسـبب أزمـة ڤيـروس الإيبـولا (التـي كانـت في عـام 2014) ازداد التسـرّب عمومًـا، ولا سـيّما بيـن البنـات (Selbervik, 2020).

7. **المدرسـة كمشـجِّعة عـلى المسـاواة الاجتماعيّـة**: يُشـير لابـري أنّ المدرسـة تكـون -في المعتـاد- المـكانَ الأساسـيّ الـذي يلتقـي فيـه التلميـذ المتحـدِّر مـن خلفيّـة أزمـة اقتصاديّـة واجتماعيّـة صعبـة بتلاميـذ مـن خلفيّـة اجتماعيّـة - اقتصاديّـة ميسـورة أكثـر؛ وذلـك أنّ المدرسـة هـي، أيضًـا، البيئـة الوحيـدة التـي تضـع مصلحـة التلميـذ في المركـز (Labaree, 2020).

السلطة التربويّة للمدرِّسين في عصر الكورونا

مـن المحتمـل أن تكـون هنـاك تبعـات مهنيّـة بعيـدة المـدى في واقـع التدريـس عبـر الإنترنـت. سـنحاول في مـا يلـي تحديـد بعـض هـذه التبعـات التـي ظهـرت خـلال أزمـة الكورونـا:

1. **تعزيـز مهنـيّ:** الوسـائل التكنولوجيّـة المتطـوّرة والمتوافـرة اليـوم، والتـي تُتيـح التدريـس عـن بُعـد، تضـع بيـن أيـدي المدرّسـين صنـدوق أدوات متنوّعـة أكثـر ممّـا اعتـادوا عليـه في السـابق. إذا اسـتمرّ المدرِّسـون في اسـتخدام صنـدوق الأدوات هـذا بحكمـة بعـد انتهـاء الأزمـة، فمـن الممكـن أن يسـهم ذلـك في تعزيـز قدراتهـم المهنيّـة، ورفـع مكانتهـم المهنيّـة كذلـك. يُشـير اسـتطلاع أجـراه مركـز "طـاوب"، بموافقـة ومسـاعدة نقابـة المعلّميـن (وأجابـت عـن أسـئلته 6,000 مُسـتطلَعة عربيّـة ويهوديّـة)، أنّ 71% مـن المسـتَطلعات العربيّـات يوافقـن بدرجـة كبيـرة وبدرجـة متوسّـطة أنّ التعليـم عـن بُعـد عـزّز قدراتهـنّ المهنيّـة، وأنّ هنالـك 6% فقـط لـم يوافقـن بدرجـة كبيـرة أو متوسّـطة مـع هـذه المقولـة (مركـز طـاوب، 2020).

2. **زيـادة الاسـتقلاليّة المهنيّـة**: عندمـا انتقـل كلّ الجهـاز التعليمـيّ إلى التعلُّـم والتدريـس عـن بُعـد، اضطُـرّ المديـرون والمدرِّسـون إلى العمـل في ظـروف جديـدة أثنـاء نشـوئها. للقيـام بذلـك، اضطُـرّوا أن يبلـوروا، كلّ لوحـده، أو مـن خـلال طواقـم عمـل مدرسـيّة، أو بلديّـة، أو مناطقيّـة، أكثـرَ الأسـاليب التـي تلائمهـم وتلائـم تلاميذهـم. خلقـت هـذه الحالـة تنوُّعًـا هائـلًا في التوجُّهـات، وخطـط الـدروس، وأسـاليب التدريـس الخاصّـة بـكلّ مـدرِّس ومجموعـة طـلّاب، كمـا أنّهـا عـزّزت الشـعور بالمهنيّـة والاسـتقلاليّة لـدى المدرّسـين (المصـدر السـابق).

3. **الشـعور بالقـدرة الذاتيّـة**: نتـج عـن عمـل المدرِّسـين في العديـد مـن المـدارس مخـزونٌ مـن المـوادّ ووسـائل المسـاعدة للتدريـس عـن بُعـد. مـن الممكـن أن يُسـهم هـذا المخـزون في تكويـن مجموعـات مدرِّسـين يدرِّسـون الفئـة العمْريّـة نفسـها، أو في المدرسـة نفسـها، أو بتركيبـات أخـرى، والذيـن يتبادلـون المعرفـة والتجربـة التـي راكموهـا لمصلحـة التلاميـذ، ولتطويـر قدراتهـم المهنيّـة. في هـذا السـياق، يجـدر بالذكـر أنّ مـا يربـو عـلى 80% مـن المسـتطلَعات اليهوديّـات والعربيّـات عـلى حـدٍّ

سواء يوافقن، أو يوافقن بدرجة كبيرة أو متوسّطة، مع المقولة "تعلّمت أنّني قادرة على التغلّب على الصعوبات غير المتوقّعة" (المصدر السابق).

4. **تعليم دون مشاكل انضباط**: من أكثر الصعوبات التي يواجهها المدرِّسون بصورة عامّة التعاملُ مع مشاكل الانضباط. بطبيعة الحال، هذه الصعوبة لا وجود لها بتاتًا في التعليم عبر الإنترنت. ولكن، مقابل هذه الأفضليّة الكبيرة، ثمّة صعوبة قد تكون أكبر، هي صعوبة الحفاظ على انتباه التلاميذ، والحفاظ على استعدادهم للاستمرار والمشاركة في الدرس، ولتلبية تعليمات المدرِّس والقيام بالمهامّ التي يلقيها على التلاميذ. في هذه الحالة، وليس بالضرورة في القدرة على الحفاظ على الانضباط في الفصل الدراسيّ، تُقاس مهنيّة المدرِّس على نحوٍ حقيقيّ. على الرغم من أنّ الاستطلاع الذي قام به مركز "طاوب" لم يشمل سؤالًا مباشرًا عن مشاكل الانضباط، أشارت 60% من المستطلَعات إلى أنّ تلاميذهنّ يستصعبون الحفاظ على مستوى عالٍ من التحفيز والاهتمام بالتعلُّم (المصدر السابق).

5. **تغيير جوهر ودَوْر المدرِّس**: على أثر أزمة الكورونا، قد يؤدّي تعزيز مكانة التدريس عن بُعد إلى تأثير بعيد المدى على طبيعة المدرسة، وعلى مكانتها المهمّة كبيئة اجتماعيّة مركزيّة في حياة التلميذ. يحتّم هذا التغيير تغييرًا جوهريًّا في مفهوم دَوْر المدرِّس، وفي أساليب تأهيله وروتين عمله اليوميّ. سيُضطرّ المدرِّس أن يتحوّل من كونه شخصيّة سلطويّة تنقل المعلومات للتلاميذ، وتعتمد على السلطة والقدرة على المكافأة والعقاب، إلى شخصيّة القائد، الموجِّه، والمعلّم الذي يساعد تلاميذه على اكتساب المعرفة والمهارات، وعلى التعامل مع سيرورات النموّ، والبلوغ، وتشكيل الشخصيّة في أكثر الفترات الحرجة في حياتهم. ستُضطرّ كذلك مؤسّسات تأهيل المعلّمين إلى تزويد خرّيجيها بالأدوات والمعرفة التي سيحتاجون إليها عند التقائهم بأبناء الشبيبة الذين من المحتمل أن يكونوا أكثر معرفة بأسرار تكنولوجيا التواصل والأساليب الحديثة لاستخراج المعرفة، ولكنّهم يفتقرون إلى المعرفة والتجربة الضروريّة لهم عند التقائهم بأترابهم (مُجايِليهم) ومع عالَم البالغين.

المنهجيّة

العيّنة

تشمل العيّنة 463 مدرِّسًا من أجيال مختلفة. من بينهم 185 مدرِّسًا يدرّسون في مدارس ابتدائيّة، وَ 139 يدرِّسون في مدارس إعداديّة، وَ 139 في مدارس ثانويّة. كلّ الطبقات من كلّ المدارس هم مدرِّسو مواضيع مختلفة في المجتمع العربيّ. بعضٌ من المدرِّسين هم مدرِّسو صفوف، أو مركّزو مواضيع أصحاب سنوات خبرة متفاوتة. تعلّم بعضٌ منهم استكمالات في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، حيث كانت فترة كورونا هي الانكشاف الأوّل لبعضٍ منهم على موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والتعلُّم عبْر الإنترنت.

الأدوات البحثيّة

استخدمنا استبيانًا مكوَّنًا من قسمين للقيام بالبحث:

القسم أ: تفاصيل شخصيّة (الجنس؛ السنّ؛ مستوى الدراسة؛ عدد السنوات في سلك التدريس؛ الوظيفة في المدرسة) وتفاصيل عامّة (نوع المدرسة؛ موضوع التدريس؛ مربّي/ة صفّ؛ وظيفة إضافيّة في المدرسة؛ استكمال مُدمج مع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات).

القسم ب: في هذا القسم دمجَ الاستبيانُ أسئلةً أُخِذت من استبيان معلّمين فحَصَ العِبَر التي جرى التوصّل إليها من فترة الإغلاق بسبب جائحة الكورونا، في أسئلة فحصت مواقف المدرِّسين في موضوع التدريس عبْر الإنترنت. شمل الاستبيان تسعة (9) بنود تتضمّن عدّة مقولات، ولكلّ مقولة عدّة إمكانيّات للإجابة – بدءًا من 1 ("بتاتًا لا") حتّى 5 ("بدرجة كبيرة جدًّا").

سيرورة البحث:

أُرسلت الاستبيانات بواسطة نموذج عبْر الإنترنت على شكل "چوچل فورمز" (Google Forms) لمدرِّسين من مدارس مختلفة في منطقة الشمال. جرت الإجابة عن أسئلة الاستبيانات دون تحديد وقت، وفي أوقات فراغ المدرِّسين. أُجرِيَ البحث وَفقًا للقواعد الأخلاقيّة المتّبَعة والمقبولة، وبعد الحصول على موافقة واعية

وكاملة للمستطلَعين. ابتغاءَ تجنُّب العواقب السلبيّة، شُرِحت للمستطلَعين أهداف البحث والفوائد التي قد تنشأ عنه. عند إجراء البحث، أُوْلِيَ الحفاظُ على مجهوليّة المدرّسين المستطلَعين أهمّيّةً. بالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد لهم أنّه ستُستخدَم كلّ المعلومات لأهداف البحث فقط (روبين وكورين، 2003).

أسئلة البحث

1. إلى أيّ مدى، المدرّسون الذين يدرّسون فئات عمْريّة مختلفة جاهزون للتدريس عن بُعد؟ وهل هنالك فرْق بين جاهزيّة المدرّسين بحسَب الفئة العمْريّة التي يعلّمونها، والجنس، والسنّ، ومستوى التعليم، والمشاركة السابقة في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ومشاركة المدرسة التي يُدرّس فيها المدرّس في برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات قبل الكورونا؟
2. هل تختلف مواقف المدرّسين الذين يُدرّسون فئات عمْريّة مختلفة (ابتدائيّة؛ إعداديّة؛ ثانويّة) تجاه التعلُّم عن بُعد؟
3. ما هي الحواجز والتحدّيات التي تؤثّر على مواقف المدرّسين في المجتمع العربيّ بحسب المتغيّرات: الفئات العمْريّة المختلفة؛ الجنس؛ السنّ؛ مستوى التعليم؟
4. ما هي التحدّيات التي يجب أن يتغلّب عليها المدرّسون كي ينجحوا في تدريس الفئات العمْريّة المختلفة عن بُعد؟
5. هل هنالك علاقة إحصائيّة بين جاهزيّة المدرّسين ومواقفهم بشأن التدريس عن بُعد بحسب المتغيّرات المختلفة؟
6. هل هنالك علاقة إحصائيّة بين جاهزيّةِ المدرّسين ومواقفهم بشأن التدريس عن بُعد، ومشاركتِهم سابقًا في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؟

نتائج البحث

شارك في البحث 463 مستطلَعًا. قرابة ثلاثة أرباعهم (74.1%) نساء. متوسّط السنّ هو 40.73 سنة بانحراف معياريّ مقداره 8.424، حيث يتراوح مدى الأعمار بين 21 وَ 70 عامًا. 60.5% من المستطلَعين أصحاب شهادة ماجستير. يتراوح عدد سنوات خبرة المستطلَعين بين 0 وَ 25 عامًا، بمعدّل 16.73 عام. يدرّس 40% من المستطلَعين في مدارس ابتدائيّة، وَ 30% في مدارس إعداديّة، وَ 30% في مدارس ثانويّة. شارك 80.1% من المدرّسين في السابق في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. 52.9% من المستطلَعين هم مربّو صفوف. أشار كلّ المستطلَعين أنّ مَدرستهم تشارك في برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

أُحتُسِبت المتغيّرات كمعدّل المقولات ذات الصلة. مصداقيّة كلّ المتغيّرات هي أكثر من 0.8، ما عدا المتغيّر الذي يتناول مدى جاهزيّة المدرّسين للتعليم عن بُعد، والذي له مصداقيّة 0.701.

في ما يختصّ بالسؤال عن جاهزيّة المدرّسين الذي يدرّسون فئات عمْريّة مختلفة للتدريس عن بُعد، وجدنا أنّ الجاهزيّة أعلى قليلًا من منتصف المقياس (معدّل 3.28)؛ إذ لم نجد فرقًا بين النساء والرجال.

وجدنا أيضًا أنّ تحصيل المعلّمين العلميّ لم يؤثّر على هذا المتغيّر. بكلمات أخرى، لم نجد فروقًا في جاهزيّة المعلّمين للتدريس عن بُعد بحسب تحصيلهم العلميّ. بالإضافة إلى ذلك، لم نجد علاقة بين جيل المستطلَعين ومستوى جاهزيّتهم للتدريس عن بُعد ($p>0.05$, $r=0.045$).

في ما يتعلّق بالسؤال عن مواقف المدرّسين تجاه التعليم عن بُعد باختلاف الفئات العمْريّة التي يدرّسونها، لم نجد فرقًا بين مواقف المدرّسين بحسب الفئات العمْريّة المختلفة، كما لم نجد فروقًا بحسب المتغيّرات الديمجرافيّة التي فُحِصت: الجنس؛ السنّ؛ التحصيل العلميّ؛ المشارَكة سابقًا في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

أمّا بالنسبة للسؤال عن الحواجز الأساسيّة التي تؤثّر على مواقف المدرّسين في المجتمع العربيّ، فقد وجدنا أنّ المدرّسين الرجال وصفوا التحدّيات التي سألنا عنها

بأنّها تؤثّر على مواقفهم أكثر قليلًا من النساء (3.62 مقارَنةً بـ 3.57 في المعدّل)، ولكن لم نجد أنّ هذا الفرق يُشير إلى دلالة إحصائيّة. بالإضافة إلى ذلك، لم نجد فرقًا بين سنِّ المستطلَعين ووصفِ مستوى حدّة التحدّيات، كما لم نجد فرقًا بين تحصيل المستطلَعين العلميّ في الموضوع الذي فُحِص في هذا السؤال. كذلك وجدنا أنّ المدرّسين في المرحلة الثانويّة أشاروا إلى قائمة التحدّيات التي قُدِّمت لهم بأنّها ذات أهمّيّة أقلّ (بمعدّل 2.43) مقارَنةً بمدرّسي المرحلة الإعداديّة (3.75)، حيث يقع مدرّسو المرحلة الإعداديّة في الوسط، ولم نجد أنّهم يختلفون عن مدرّسي المرحلتَيْن الثانويّة والابتدائيّة (معدّل 3.02).

في ما يختصّ بالسؤال عن التحدّيات التي يجب أن يتغلّب المدرّسون عليها للتدريس بنجاح عن بُعد، لم نجد فرقًا في إجابات المستطلَعين الرجال والمستطلَعات النساء، كما لم نجد علاقة بين سنِّ المستطلَعين والمتغيّرِ الذي فُحِص في السؤال، ولم نجد فرقًا بين المستطلَعين بحسب مجموعات تحصيلهم العلميّ. في المقابل، وجدنا أنّ المستطلَعين أصحاب شهادة البكالوريوس أجابوا أنّ التحدّيات التي قُدِّمت لهم في الاستبيان ذات أهمّيّة أكثر (3.59 في المعدّل)، مقارَنةً بأصحاب شهادة الماجستير (3.21 بالمعدّل)، أو أصحاب شهادة الدكتوراة (3.01 بالمعدّل). ينبغي التشديد أنّنا لم نجد فرقًا بين حَمَلة شهادة الماجستير وحَمَلة شهادة الدكتوراة في هذا الصدد.

في ما يتعلّق بالسؤال عن وجود علاقة إحصائيّة بين جاهزيّةِ المدرّسين ومواقفِهم بالنسبة للتدريس عن بُعد بحسب المتغيّرات المختلفة، لم نجد علاقة بين الأمرين ($p>0.05$، $r=0.12$).

المناقَشة والاستنتاجات

عندما اتُّخذ قرار إغلاق جميع المدارس في جهاز التعليم في الـ 31 من آذار عام 2020، طُلِب إلى المدرّسين الاستمرار في توفير استجابة تعليميّة وحسّيّة للتلاميذ من أجل الحفاظ على استمراريّة تعليميّة. منذ الإغلاق، حصلت تغييرات متتالية في سياسات وزارة التربية والتعليم في كلّ ما يتعلّق بالتزام المدرّسين للتدريس عن بُعد من بيوتهم. أَفْضَتْ هذه التغييراتُ إلى حالة انعدام اليقين، وأثارت نقدًا

جماهيريًّا قاسيًا في هذا المضمار. لم يكن من الواضح كيف في الإمكان الاستجابة لمجموعات مختلفة، ولا سيّما التلاميذ والمدرِّسين الذين ليست لديهم منالية للإنترنت ولوسائط أخرى للتدريس عن بُعد. مَهمّة التدريس عن بُعد هي مَهمّة تدريسيّة معقّدة. كيف يمكن أن ينجح المدرِّسون في الحفاظ على انتباه التلاميذ من وراء الشاشة؟ هل سيتمكّن المدرِّسون من الانتباه لاحتياجات كلّ تلميذ وتلميذ؟ بالإضافة إلى التجهيزات العاطفيّة قبل كلّ درس عبْر الإنترنت، ماذا ستكون مخاوف المدرِّسين؟ ما هو مزاج المدرِّسين، وما هو مزاج تلاميذهم؟ هذه كلّها مواضيع لم تشغل المدرِّسين قبل جائحة الكورونا. يفحص هذا البحث مواقف المدرِّسين في مدارس مختلفة في المجتمع العربيّ ممّن يدرِّسون فئات عمْريّة مختلفة (ابتدائيّة؛ إعداديّة؛ ثانويّة) حول موضوع التعلُّم عن بُعد في عصر الكورونا. بالإضافة إلى ذلك، يفحص البحث ما إذا كان من الممكن أن يكون التعلُّم عن بُعد أسلوبًا إضافيًّا للتدريس بحسب مواقف المدرِّسين، والقدرة على تغيير عادات التعلُّم التقليديّة، وتعليم كيفيّة التعليم بأسلوب آخر، وإستراتيجيّات تعلُّم حديثة، ومتنوّعة، ومجدَّدة.

تحدّد الأدبيّات البحثيّة أنّ وزارة التربية والتعليم في إسرائيل تحاول في السنوات الأخيرة دمج تقنيّات رقْميّة متنوّعة، ابتغاء خلق بيئات تعلُّم مبتكرة، وفي سبيل تشجيع سيرورات تعلُّم مُهِمّة تتقدّم نحو تطوير المهارات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين لدى المتعلّمين (مَچين-نچار، 2020). تشمل المهارات الضروريّة المطلوبة في القرن الحادي والعشرين مهارات التفكير النقديّ وحلّ المشاكل، والإبداع والابتكار، بالإضافة إلى الاتّصال والمشارَكة (Partnerships for 21st Century Skills, 2009). لا ينبع مصدر بيئات التعلُّم المبتكَرة من التغييرات التكنولوجيّة فحسب، وإنّما كذلك من التربية المبتكرة في القرن الحادي والعشرين -تلك التربية التي تستند هي أيضًا إلى أساليب التعلُّم عن بُعد التي تجري في بيئة التعلُّم عبْر الإنترنت (مَچين-نچار، 2020).

لذا، ثمّة حاجة إلى تربية مبتكَرة عبْر الإنترنت؛ حيث إنّه من ميزات القرن الحادي والعشرين تغلغُلُ التكنولوجيا الذي يتيح للفرد الوصولَ إلى قَدْر كبير من المعلومات بسرعة، ومشاركة هذه المعلومات مع الآخرين على الفور. تتطلّب هذه السيرورات أن تَخلق كلّ من المؤسّسات التعليميّة والمدرِّسين تغييرًا في بيئة التعلُّم والتدريس،

وذلك من أجل ملاءَمتها للبيئة التكنولوجيّة المتغيّرة، كبيئة التعلُّم عبْر الإنترنت مثلًا (آيْزِن وَشينفلد، 2013، 20 حزيران). تُشير نتائج البحث إلى أنّ وزارة التربية والتعليم نجحت في دمج موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في المدارس الابتدائيّة فقط، وأرغمت مدرّسي المدارس الابتدائيّة على استعمالها. على الرغم من ذلك، لم يُشِرْ مدرّسو المراحل الإعداديّة والثانويّة إلى وجود صعوبات خاصّة في استخدام الأدوات التكنولوجيّة بهدف التعلّم، على الرغم من أنّ الأدبيّات تُشير إلى العكس من ذلك، أي إنّ دولة إسرائيل، مقارَنةً بدول أخرى، لم تؤهّل المدرّسين لحالات الطوارئ وللتحضُّر للتعلُّم عن بُعد قبل فترة الكورونا. شَعَر بعض المدرّسين بتعزيز قدراتهم ومكانتهم المهنيّة. في استبيان أجراه مركز "طاوب" وشاركت فيه 6,000 مستطلَعة يهوديّة وعربيّة، تَبيّنَ أنّ 71% من المستطلَعات العربيّات يوافقن بدرجة كبيرة أو متوسّطة على أنّ التدريس عن بُعد عزّز قدراتهنّ المهنيّة (مركز طاوب، 2020).

شارك في بحثنا هذا مدرّسون معدّلُ عدد سنوات أعمارهم 40.7، ومعدّل عدد سنوات خبرتهم المهنيّة 16.7. أجاب 80% من المدرّسين الذين شاركوا في الاستبيان أنّهم اجتازوا استكمالًا مهنيًّا في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. من أبرز البيانات التي توصّلنا إليها أنّ 100% من المدرّسين يعملون في مدارس تشارك في برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وُزِّع الاستبيان في كانون الثاني عام 2020، أي بعد مرور 8 شهور على ابتداء التعلُّم /التدريس عن بُعد. نفترض أنّه لو وزّعنا الاستبيان قبل فترة الكورونا، ما كنّا سنصل إلى نسبة 50% من العدد الشامل. أمّا في موضوع جاهزيّة المدرّسين للتعلُّم عن بُعد، فقد وجدنا أنّ مستوى تعليم المدرّسين لم يؤثّر على هذا المتغيّر. بعبارة أخرى، لم نجد فروقًا في جاهزيّة المدرّسين للتدريس عن بُعد بحسب مستوى دراستهم. بالإضافة إلى ذلك، لم نجد علاقة بين سنّ المستطلَعين ومستوى جاهزيّتهم للتدريس عن بُعد، كما لم نجد فروقًا بين المتغيّرات الديمغرافيّة التي جرى فحصها (الجنس؛ السنّ؛ مستوى التعليم؛ المشارَكة في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في السابق). وأخيرًا، لم نجد فروقًا بين الرجال والنساء.

في ما يخصّ السؤال بشأن مواقف المدرّسين تجاه التعلُّم عن بُعد لدى الفئات العمْريّة المختلفة، لم نجد فروقًا بين مواقف المدرّسين تجاه هذا الموضوع، كما لم نجد فروقًا بحسب المتغيّرات الديمغرافيّة التي فُحصت (الجنس؛ السنّ؛ مستوى الدراسة؛

المشارَكة في استكمال يدمج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في السابق). أمّا في ما يتعلّق بالسؤال بشأن الحواجز الأساسيّة التي تؤثّر على مواقف المدرّسين في المجتمع العربيّ، فقد وجدنا أنّ المدرّسين الرجال وصفوا التحدّيات التي سألنا عنها بأنّها تؤثّر على مواقفهم أكثر قليلًا من النساء (3.62 مقارنة بِـ 3.57 في المعدّل)، ولكن لم نجد أنّ هذا الفرق يشير إلى دلالة إحصائيّة. وَفقًا لورقة الموقف التي أصدرتها لجنة المتابعة (فرح وآخرون، [د.ت.])، قرابة نصف التلاميذ غير مرتبطين بصورة متواصلة مع التعليم عن بُعد، وفي بعض المناطق العربيّة لا وجود لتعليم عن بُعد بتاتًا. بالإضافة إلى ذلك، لم نجد علاقة بين سنِّ المستطلَعين ووصفِ مدى صعوبة التحدّيات، ولم نجد فروقًا بين المستطلَعين بحسب مستوى دراستهم في الموضوع الذي جرى فحصه في هذا السؤال. وجدنا كذلك أنّ المدرّسين في المرحلة الثانويّة أشاروا إلى قائمة التحدّيات التي قُدِّمت إليهم بأنّها ذات أهمّيّة أقلّ مقارَنةً بمدرّسي المرحلة الابتدائيّة، ويقع مدرّسو المرحلة الإعداديّة في الوسط، ولم نجد أنّهم يختلفون عن مدرّسي المرحلتيْن الثانويّة والابتدائيّة.

تطّرق أحد الأسئلة إلى موضوع التحدّيات التي يجب التغلّب عليها لدى المدرّسين من أجل التدريس عن بُعد بنجاح. لم نجد فرقًا بين المستطلَعين الرجال والنساء، وكذلك لم نجد علاقة بين سنِّ المستطلَعين والمتغيِّرِ الذي جرى فحصه في هذا السؤال، ولم نجد أيضًا فرقًا بين المستطلَعين بحسب مستوى دراستهم. في المقابل، وجدنا أنّ المستطلَعين حَمَلة شهادة البكالوريوس أجابوا بأنّ التحدّيات التي قُدِّمت إليهم في الاستبيان ذات أهمّيّة أكثر، مقارَنةً بحَمَلة شهادة الماجستير، أو حَمَلة شهادة الدكتوراة. يجب التشديد أنّنا لم نجد فرقًا بين حَمَلة شهادة الماجستير وحَمَلة شهادة الدكتوراة في هذا الشأن.

تُشير نتائج البحث أنّه ليس ثمّة فروق بحسَب الفئات العمْريّة، ممّا يدلّ على أنّ المشكلة هي مشكلة على مستوى الجهاز. يُشير انعدام التبايُن بحسَب الفئات العمْريّة بين مستوى تعليم المدرّسين ودرجةِ المؤسّسات التعليميّة إلى أنّ جهاز التعليم كلّه ليس جاهزًا للتعلُّم عن بُعد، كما يُشير إلى أنّ المدرّسين، بصرف النظر عن المتغيّرات الديمـچرافيّة المختلفة، غير جاهزين وغير متمكّنين من التدريس التكنولوجيّ، فكم بالحريّ عندما يدور الحديث عن جهاز التعليم العربيّ الذي يُعاني من ضعف البُنى التحتيّة التكنولوجيّة، حيث يقع تدريج هذه البلدات في الأماكن الأخيرة من العناقيد الاجتماعيّة - الاقتصاديّة.

من وجهة نظر المعلّمين، وبعد انقضاء ثلاث فترات إغلاق ومرور أشهُر من التعلُّم عن بُعد، ظهرت صعوبات كبيرة يواجهها التلاميذ للعودة إلى الحياة الروتينيّة في المدرسة، التي كانوا معتادين عليها في السابق. يدّعي المدرّسون أنّ التلاميذ أصبحوا أقلّ تعبيرًا، ويشعرون بالراحة أكثر إذا شاركوا مشارَكة فعّالة أقلّ في الفصل الدراسيّ والسكوت، كما اعتادوا خلال فترة التعلُّم عن بُعد عن طريق الزوم. إلى جانب المشاكل الاجتماعيّة وعدم تكتُّل التلاميذ بعد العودة إلى المدارس، ثمّة موضوع الإدمان على الشاشات والهواتف الخلويّة خلال الساعات التي يقضونها في البيت، الأمر الذي يشوّش السيرورة التعليميّة، ويصعّب على المدرّسين إثارة اهتمام التلاميذ وإقناعهم بالتقليل من استخدام الهواتف، أو حتّى الانفصال عنها تمامًا.

ثمّة مشكلة إضافيّة انكشفنا عليها مؤخّرًا، تتمثّل في جودة الكتابة المتدنّية لدى الطلّاب، وارتفاع عدد الأخطاء الإملائيّة حتّى في الصفوف العليا. لذا، نوصي بإجراء بحث إضافيّ لفحص مدى تأثير استخدام الشاشات والتعلُّم عن بُعد على جودة الكتابة والقراءة لدى التلاميذ الذين اعتادوا -على مدى عدّة شهور- استخدامَ لوحة المفاتيح عند القيام بالواجبات البيتيّة، والمهامّ، أو حتّى الامتحانات.

المصادر

آيْزِن، جنيفر؛ وشينفلد، ميري. (2013، 20 حزيران). "الخصائص التي تعزّز النجاح في مشاريع تعاونيّة تربويّة عبر الإنترنت". لدى: يوآف، يئير؛ وإيلي، شموئيلي. (محرّران). **المؤتمر القطْريّ السنويّ الحادي عشر "ميطال": كتاب المؤتمر**. القدس: ميطال. ص 132-135. [بالعبريّة]

بلس، ناحوم. (2020، كانون الأوّل). احتمالات ومخاطر في جهاز التربية على أثر أزمة كورونا: رؤية من عل. مركز طاوب لبحث السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل. [بالعبريّة]

بيان مدير عامّ وزارة التربية والتعليم. (2019، 3 كانون الثاني). تعليمات ساعة الطوارئ بجهاز التربية: تعليمة ثابتة 0155 – تبديل. وزارة التربية والتعليم. [بالعبريّة]

روبين، شمشون؛ وكورين، داني. (2003). "أخلاق بحثيّة: خلفيّة أساسيّة واقتراحات عمليّة". لدى: يهوديت، أخمون؛ جبرائيل، وايل؛ وچابي، شِفْلِر. (محرّرون). **قضايا أخلاقيّة /قِيَميّة في مهن الاستشارة والعلاج النفسي** (ص 604-618). القدس: ماچنس.

شْپيرْبِر، يوسي. (2020، 15 آذار). تعليم محوسب في إسرائيل- هل هذا ممكن؟. وقت إسرائيل ("زْمان يِسْرائيل"). [بالعبريّة]

طال-سپيرو، أوري. (2017، 28 آذار). معطيات عن خطّة التغذية لوزارة التربية والتعليم في المدارس. الكنيست: مركز الأبحاث والمعلومات. [بالعبريّة].

فرح، جعفر وآخرون. [د.ت.]تعامل المجتمع العربي مع أزمة كورونا. الناصرة: لجنة المتابعة العليا واللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة. [بالعبريّة]

فنيچر-شال، رينات؛ وَسعد، ألكسندرا. (2020، 9 أيلول). يتعلّمون في البيت: من يعتني بالأهل؟. ماكو. [بالعبريّة]

ڤيرشاڤسكي، آڤي. (2013، 20 حزيران). "بدأوا الثورة بدوني". لدى: يوآف، يئير؛ وإيلي، شموئيلي (محّرران). **المؤتمر القطْريّ السنويّ الحادي عشر "ميطال": كتاب المؤتمر**. القدس: ميطال. ص 91. [بالعبريّة]

لاڤي-آد، طوني. (2020). عن التعليم الهجين [هايبرِد]، قيم وكورونا واحد. **تواصل بصري** (دوريّة نقابة المعلّمين)، 299. ص 40-42. [بالعبريّة]

المجلس الوطنيّ لسلامة الطفل. (2018). الأطفال في إسرائيل 2018: مجموعة معطيات. المجلس الوطنيّ لسلامة الطفل. [بالعبريّة]

مركز طاوب. (2020). بيان للإعلام: استطلاع المعلّمين المنظَّمين في نقابة المعلّمين (الهستدروت). مركز طاوب لبحث السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل. [بالعبريّة]

مَچين-نِچار، نوچا. (2020). تقييم الطلّاب لمميّزات بيئة التعليم الإبداعيّة داخل الصفّ - مقارنة بين الوضع القائم والوضع المطلوب. **أوراق** ("دَپيم")، 72. معهد موفيت. [بالعبريّة]

نير-چال، عوفرا؛ نور، طاليا؛ چلبرت، رافي؛ ورينچولد، روني. (2009). وظيفة المعلّم في التدريس عبر الإنترنت - تقييم التطبيق حسب خصائص مساقات إلكترونيّة. **أوراق** ("دَپيم")، (48). معهد موفيت. [بالعبريّة]

يَرون، لي. (2020، 29 نيسان). عدد التوجُّهات إلى الرفاه بسبب عنف داخل الأُسرة قفز أربعة أضعاف في الأسبوعين الأخيرين. هآرتس. [بالعبريّة]

يَرون، لـي. (2020، 25 حزيـران). عـدد التوجّهـات إلى دائـرة الرفـاه ارتفـع هـذا الشـهر بـِ 68% عـلى العكـس مـن الفتـرة الموازيـة مـن عـام 2019. هآرتس. [بالعبريّة]

Andrew, Alison; Cattan, Sarah; Costa Dias, Monica; Farquharson, Christine; Kraftman, Lucy; Krutikova, Sonya; Phimister, Angus, & Sevilla, Almundena. (2020, May 18). Learning during the lockdown: Real-time data on children's experiences during home learning. Briefing note. Institute for Fiscal Studies.

Aristovnik, A. (2012). The impact of ICT on educational performance and its efficiency in selected EU and OECD countries: A non-parametric analysis. **The Turkish Online Journal of Educational Technology**, 11(3). Pp. 144-152

Bandura, Albert. (1997). **Self- efficacy: The exercise of control**. New York: Freeman.

Blau, Ina, & Shamir-Inbal, Tamar. (2018). Digital technologies for promoting "student voice" and co- creating learning experience in an academic course. **Instructional Sciences**, 46(2). Pp. 315-336.

Brenton, Sam. (2015). "Effective online teaching and learning". In: Heather, Fry; Steve, Keteridge, and Stephanie, Marshall (Eds.). **A handbook for teaching and learning in higher education: Enhancing academic practice** (pp. 139–151). London: Routledge.

Darling-Hammond, Linda, & Youngs, Peter. (2002). Defining "highly qualified teachers": What does "scientifically-based research" actually tell us? **Educational Researcher**, 31(9). Pp. 13-25

Dellar, Graham, B., Cavanagh, Robert, F., & Romanoski, Joseph, T. (2006, April). **Measuring and modelling associations between information and communication technology learning with classroom learning culture**. Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association (AERA), San Francisco, CA.

Ertmer, P. A., & Ottenbreit-Leftwich, A. T. (2010). Teacher technology change: How knowledge, confidence, beliefs, and culture intersect. **Journal of Research on Technology in Education**, 42(3). Pp. 255-284.

Fives, Helenrose,& Gill, Michele. G. (Eds.). (2014). **International handbook of research on teachers' beliefs**. New York: Routledge.

Fives, Helenrose; Lacatena, Natalie, & Gerard, Laura. (2014). "Teachers' beliefs about teaching (and learning)". In Helenrose, Fives & Michele. G. Gill (Eds.). **International handbook of research on teachers' beliefs** (pp. 249-266). New York: Routledge.

Fletcher- Wood, Harry. (2020, April). Motivating students to work remotely through effective planning. The education hub.

Fraillon, Julian; Ainley, John; Schulz, Wolfram; Friedman, Tim, & Gebhardt, Eveline. (2014). **Preparing for life in a digital age: The IEA International Computer and Information Literacy Study international report**. Springer Nature.

Fraser, Barry. J. (2014). "Classroom learning environments: Historical and contemporary perspectives". In Norman, G. Lederman & Sandra, K. Abell (Eds.). **Handbook of research on science education: Vol. II** (pp. 104-119). Abingdon, UK and New York: Routledge.

Fullan, Michael, & Langworthy, Maria. (2013). Towards a new end: New pedagogies for deep learning. Seattle, USA: Collaborative Impact.

Grewenig, Elisabeth; Lergetporer, Philipp; Werner, Katharina; Woessmann, Ludger, & Zierow, Larissa. (2020). COVID-19 school closures hit low-achieving students particularly hard. **Recuperado el**, 17.

Johnson, Larry; Becker, Samantha, A.; Estrada, Victoria, & Freeman Alex. (2014). NMC Horizon report: 2014 Higher education. Austin, Texas: The New Media Consortium.

Kock, Ned. (2005). Media richness or media naturalness? The evolution of our biological communication apparatus and its influence on our behavior toward e-communication tools. **IEEE transaction on professional communication**, 48(2). Pp. 117- 130.

Labaree, David. (2020, July 17). What kids miss when they go without school. New York Daily News.

Miller, Claire, C. (2020, July 16). In the same towns, private schools are reopening while public schools are not. The New York Times.

Partnership for 21st Century Skills. (2009). Framework for 21st century learning. Battelle for Kids.

Reimers, Fernando, & Schleicher, Andreas. (2020). Schooling disrupted, schooling rethought: How the Covid-19 pandemic is changing education. OECD.

Selbervik, Hilde. (2020). Impacts of school closures on children in developing countries: Can we learn something from the past?. CMI Brief, 2020(05).

تأثير جائحة كورونا على التعليم العربيّ في النقب: مشاهدات وشهادات من الحقل

خليل محمّد دهابشة[1]

عصفت أزمة جائحة كورونا بمناحي الحياة كافّة، وعلى رأسها نظام التعليم بجميع المراحل العُمْريّة في جميع أنحاء المعمورة. وشهد العالم، منذ ربيع عام 2020، انقطاعًا قسريًّا عن التعليم الوجاهيّ منقطعَ النظير بسبب إغلاق المدارس والجامعات وأماكن العمل، وفرْض القيود على الحركة للحدّ من انتشار الوباء ومكافحته بشتّى الوسائل والطرق. واعتمدت الدوائر الصحّيّة تعليمات صارمة للتعامل مع الجائحة، من بينها التباعد الاجتماعيّ وارتداء القفّازات والكِمامات، والعزل الصحّيّ، والإغلاق الجزئيّ والإغلاق الشامل، والفحوص وغيرها. وأثّرت سلبًا على الطلبة عمليّةُ الإغلاق الفعليّ للمدارس واعتماد التعلُّم عن بُعد -الإلكترونيّ بغالبيّته- بدلًا من التعلُّم الوجاهيّ المعهود، ولا سيّما في المجتمعات الضعيفة والمهمَّشة. وأشار تقرير للأمم المتّحدة عن حالة التعليم أثناء جائحة كورونا إلى تضرُّر نحو 6.1 بليون من طالبي العلم في أكثر من 190 بلدًا (الأمم المتّحدة، 2020، آب). وأثّرت عمليّات إغلاق المدارس، وغيرها من أماكن التعلُّم، على 94% من الطلّاب، وهي نسبة ترتفع إلى 99% في البلدان المصنَّفة ضمن تصنيف متوسّطة ومنخفضة الدخل (المصدر السابق). لا يختلف الحال محلّيًّا؛ إذ كان وقْع الجائحة شديدًا على الطلبة، ولا سيّما في النقب.

لم يكن النقب بمعزل عن الأضرار التي جاءت بها الجائحة، ولعلّ سكّانه البدو -البالغ عددهم 310,000 نسمة- هم من أكثر الشرائح المجتمعيّة تضرُّرًا بسبب الأوضاع المعيشيّة الصعبة السائدة هناك (غير تلك التي سبّبتها الجائحة)، من انتشار للبطالة، وفقدان أماكن العمل، وانعدام الخدمات الحيويّة، وضيق العيش -ولا سيّما في القرى غير المعترف بها.

1. خليل دهابشة: مدير مدرسة أورط المتنبّي الشاملة في كسيفة، وحاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسلاميّة من جامعة بن چوريون، بئر السبع.

يرمي هذا المقال إلى رصد حال التعليم العربيّ في النقب في ظلّ جائحة كورونا وانقطاع عشرات الآلاف من الطلبة عن الدراسة لأشهر طويلة بسبب عدم جاهزيّة ومنالـيّة الوسائط المساعِدة للتعلُّم عن بُعد لدى الغالبيّة العظمى منهم. ولعلّ طلّاب القرى غير المعترَف بها هم الأكثر تضرُّرًا من إغلاق جهاز التعليم وتبعاته، بسبب انعدامِ البنى التحتيّة في القرى والنقصِ الشديد في الإمكانات ووسائط التعليم عن بُعد. ليس هذا فحسب، بل لقد أظهرت الأزمة أنّ القرى غير المعترف بها معدمة من الناحية الخدماتيّة، لعدم وجود سلطة أو مؤسّسات مسؤولة ومكلَّفة رسميًّا بإدارة الأزمات وتقديم الدعم والترشيد اللازم لآلاف الأُسَر الواقعة تحت وطأة الجائحة.

كذلك طفت على السطح، في فترات الإغلاق المتعاقبة، الكثير من القضايا الداعية إلى القلق لكونها تشكّل تحدّيًا حقيقيًّا في ما يخصّ سيرورة التعليم وتعقيداتها عند هذه الشريحة المهمَّشة والضعيفة. وبرز التحدّي الأكبر عند الطلّاب وذويهم، وكذلك لدى المدارس وكوادرها، عندما طُرح التعلُّم المدمَج واتّباع تقنيّات التعلُّم عن بعد كحلّ مرحليّ في فترات الإغلاق لأسباب كثيرة سنستعرضها في هذا المقال.

اقترنت فترة الإغلاق الأولى، في ربيع عام 2020، بحالة من الخوف والهلع بسبب النقص المعرفيّ الذي بلغ حدّ الإرباك عن ڤيروس كورونا وكيفيّة انتشاره والحيلولة دون الإصابة منه واتّخاذ طرق الوقاية الناجعة. في هذا الصدد، قرّر الكثير من الأهالي عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس، مستبِقين بذلك قرار وزارة التربية والتعليم إعلان الإغلاق التامّ لجهاز التعليم في منتصف آذار عام 2020. تعامل الأهل مع هذه الفترة بقلق وترقّب شديدَيْن، ولا سيّما بعد إرسال بعض الطلّاب والمدرّسين إلى العزل المنزليّ في مدرسة الفاروق في كسيفة بعد زيارتهم متسادا - مسعدة وظهور الوباء في البلاد مع السيّاح الكوريّين (الشامل، 2020، 22 شباط)، ومن ثَمّ مع اتّساع الدائرة الوبائيّة وظهور حالات جديدة في النقب والبلاد.

لقِيَ قرار الإغلاق ترحابًا كبيرًا من قِبل الأهالي كخطوة احترازيّة للوقاية من الوباء. وانشغل الناس بالاستفسار عن الڤيروس وسط حالة من البلبلة، وربّما الفوضى العارمة، حتّى على مستوى التعليمات الصادرة عن وزارة الصحّة. الإغلاق الأوّل كان عامًّا شاملًا اكتنفته حالة من الضبابيّة وعدم الوضوح لِما هو آتٍ، ولعلّ التعليم لم يكن

بالأمر المهمّ بقدر ما اهتمّ الناس بمتابعة النشرات الإخباريّة والتزام البيوت واتّباع سبل الوقاية. لقد كان الخوف من الوباء حقيقيًّا خلال الإغلاق الأوّل، إذ انقطعت الزيارات البيتيّة وتقلّصت المناسبات الاجتماعيّة إلى حدّ انعدامها ولزم الكثير من الناس البيوت في حالة من الترقّب والحذر.

قضيّة التعلُّم عن بعد والعمل في بيئة تكنولوجيّة

طُرح نهج التعلُّم عن بعد في الأساس من قبل منظّمات المعلّمين حتّى لا يُحال المعلّمون لإجازة غير مدفوعة أو حسم نسبة من أجورهم في فترة الإغلاق، وإن على نحوٍ نسبيّ (إيرز، 15 آذار 2020). اقتصر العمل بموجب هذه المنظومة، في بادئ الأمر، على الاجتهاد والمبادرات الفرديّة، وتمخّض عنها إرسال مهامّ للطلّاب من خلال تطبيق الواتسآپ أو دروس مسجّلة ومهامّ محدّدة، والتوقّع من الطالب أن يعاين الموادّ ويرسل الحلول إلى المدرّسين. سرعان ما أدّى هذا النهج في العمل إلى شكاوى وتوتّر شديد من قِبل الطلّاب والأهل، وعلى وجه التحديد أولئك الذين لا يملكون التقنيّات المطلوبة لهذا النوع من الدراسة، ناهيك عن عدم الإعداد المسبق للطالب والأهل وعدم وجود اتّفاق على آليّات العمل وتذويتها بالشكل الذي يضمن نجاعتها. فضلًا عن هذا، الانشغال العامّ بتحرّي حالة الوباء وانتشاره أدّى أن يستنكر الأهالي عمل المدارس بالمبادرة للتواصل مع الطلّاب في ما يتعلّق بالمحتوى التعليميّ، حتّى إنّ بعضهم طلب التأنّي والتخفيف في عمليّة إرسال موادّ تعليميّة ومحتوى للطلّاب لكون التوتّر والضغط النفسيّ عنوانَ المرحلة.

التوتّر لدى الأهالي في زمن الجائحة لم يكن استثناء لدى الأهالي في النقب، إلّا أنّه أشدّ وطأة بسبب قلّة الإمكانيّات وانعدام الوسائل والبنى التحتيّة لمواكبة التعليم من البيت في الوضع الذي فرضته الجائحة. واستنتجت دراسة صادرة عن مجموعة باحثين من جامعة ڤرجينيا أنّ سياسات الإغلاق والتعلّم عن بُعد قد أدّت بالفعل إلى الإجهاد لدى الأهالي، وذلك بسبب التغيُّر في روتين الأطفال وضبابيّة المشهد وعدم الوضوح الذي اكتنف الجائحة. واشتدّ الضغط النفسيّ لدى أكثر من نصف الأهالي الذين أدركوا أنّه من الصعب الاستمرار في تربية الأبناء حسب النهج الذي سبق الجائحة (Adams, Smith, Caccavale & Bean, 2020). لقد عبّر الأهالي في النقب عن الإجهاد والتوتّر في كلّ مناسبة سمحت بذلك من خلال الاتّصال بالقيادات التربويّة في المدارس، ولا سيّما أهالي الطلبة أصحاب التحصيل العلميّ الجيّد وما فوق.

في غضون أسابيع قليلة، مع انتهاء عطلة الربيع في المدارس أدرك الجميع أنّ الإغلاق قد يطول ويتكرّر، وأنّ التعاطي مع صفوف افتراضيّة وتعلُّم متزامن أصبح من المسلّمات، وأنّ الوسائط التكنولوجيّة أصبحت بديلًا عمليًّا، وربّما حلًّا وحيدًا في الوضع الراهن. يتطلّب التدريس في البيئات التكنولوجيّة مزيجًا من المعرفة التقنيّة -تعلُّم الأدوات التكنولوجيّة والمعروفة باسْم TK- والتربويّة التي تُمكِّن التكنولوجيا من الحفاظ على التدريس وتحسينه (وزارة التربية والتعليم، 2020، تموز).

لم تكن الكوادر التعليميّة جاهزة ومؤهَّلة للتعليم في ظلّ الظروف المفروضة بسبب الجائحة. وفي بادئ الأمر، اقتصر الموضوع على مبادرات فرديّة من قِبل مدرّسين ممّن أجادوا استعمال التقنيّات المُحَوْسَبة، ونتج تبايُن كبير في الأداء والممارسة بين أفراد الطاقم الواحد. استعان بعض المدرّسين بزملائهم في هذه المرحلة الحرجة، لاكتساب مهارات وتطبيق تقنيّات في هذا العالم الشاسع، وظهرت بعض المبادرات الفرديّة باستعمال تطبيقات مختلفة، مثل "چوچل كلاس روم"، والاستعانة ببعض مواقع الإنترنت التعليميّة الداعمة، وبوادر استعمال تطبيق زوم.

عدم الجاهزيّة للعمل المهنيّ في بيئة تكنولوجيّة لم يقتصر على طواقم التدريس، بل لقد تجاوزه إلى الطلبة كذلك. مشاركة الطلبة كانت محدودة جدًّا لأسباب كثيرة ومتنوّعة. ولعلّ السبب المعرفيّ بشأن كيفيّة استعمال التقنيّات المتقدّمة كان له الدور الأبرز في ذلك، على الرغم من الاعتقاد السائد بشأن براعة الصغار في استعمال التكنولوجيا الرقْميّة (الديجيتاليّة). قلّة من الطلبة كانت لديهم القدرة والإمكانيّات لاستدراك الوضع الجديد والتعاطي مع التحدّي الذي فرضته الجائحة. خلال المرحلة الأولى من الإغلاق، برز على نحوٍ جليّ عدمُ تمكُّن غالبيّة الطلبة من استخدام مهارات القرن الحادي والعشرين، على الرغم من أنّه أحد الأهداف المعلنة لوزارة التربية والتعليم ومنها -على سبيل المثال- استعمال التقنيّات المُحَوْسَبة والكتب الرقْميّة (الديجيتاليّة) والمواقع التعليميّة المتقدّمة. فرض الواقع الجديد جملة من التحدّيات التي رافقت العمليّة التعليميّة المتعثّرة طيلة فترات الإغلاق الجزئيّ والكامل على الطالب والأهالي والمعلّمين.

وقفة عند التحدّيات

تداخلت التحدّيات ما بين محدوديّةِ المعرفة والتعامل مع التقنيّات المتقدّمة للتعليم المدمج والنقص الشديد في الإمكانيّات، وسَعْي الأهالي والمدارس لتدارُك مخاطر المرحلة والتعاطي مع الوباء ومستجدّاته. وتمحوَرَ الهمّ الأكبر للأهل، في مرحلة الإغلاق الأوّل، في تفادي الإصابة بالعدوى. في تلك المرحلة على وجه التحديد، أعرب الكثير من الأهل عن تخوُّفهم من المدارس باعتبارها مكانًا لانتقال العدوى من خلال اختلاط الطلبة والمعلّمين، ولا سيّما المعلّمين القادمين من الشمال[2]، لاختلاط هؤلاء المعلّمين بمجتمعات عديدة غير المجتمع البدويّ، وهو ما يزيد من احتمال إصابتهم أو نقلهم للعدوى. مبادرات المعلّمين للاتّصال بالأهل لترتيب التفاعل مع المدرسة والتعلّم عن بُعد وُوجِهَ بالصدّ والامتناع، وانقطعت لغة الحِوار والإقناع في هذه المرحلة الحرجة إلى حدّ القطيعة بين بعض الأهالي والمدارس. تلك مرحلة صوّرها البعض أنّها تعكس تراكُم أزمة ثقة تفاقمت خلالها بين المدرسة والأهالي، ربّما لاختلاف وجهات النظر وعدم تحديد سلّم الأولويّات على نحوٍ مشترك ومتّفَق عليه بين الأطراف.

قرى بدون بنْية تحتيّة وحرمان من خدمات الإنترنت

سلّطت الجائحة الضوء على مشكلة الاتّصالات في القرى المسلوبة الاعتراف ومدى تعقيدها لعدم وجود شبكة إنترنت ومشكلة التواصل مع العالم الخارجيّ من الناحية التقنيّة، وبعضها محروم أيضًا من الإرسال اللاسلكيّ باستثناء تلك المجاوِرة للبلدات اليهوديّة، إذ لا مجال للاستقبال والإرسال في الهواتف اللاسلكيّة، أو إنّ الإرسال الضعيف والمتقطّع غير مُجْدٍ للعمل وتنزيل الملفّات، حتّى الصغيرة منها. هذا الحال تعانيه القرى غير المعترَف بها، وبعض البلدات البدويّة الخاضعة لإدارة الحكم المحلّيّ. يستعين البعض من سكّان هذه القرى بجهاز راوتر لاستعمال الإنترنت، وفي المعتاد يكون الاتّصال بطيئًا ولا يفي باحتياجات الدارسين والمستعمِلين لهذه الخدمة بالتزامُن والسرعة اللازمة. عدم القدرة على مواكبة سيرورة التعليم والوفاء بشروطها حَدَا ببعض الطلبة والأهالي إلى الانسحاب من المواجهة والتنازل عن حقّه في التعلُّم، وذلك من خلال الانقطاع الجزئيّ والانقطاع التامّ.

2. يبلغ عدد المعلّمين من الشمال العاملين في مدارس النقب نحو 3,000 معلّم ومعلّمة، وذلك بسبب النقص في الكوادر المحلّيّة. يسافر قسم كبير منهم على نحوٍ يوميّ من بلداتهم ذهابًا وإيابًا إلى النقب بعد فتح "الشارع 6".

نقص حادّ في الوسائط التكنولوجيّة للتعلّم المدمج لدى الطلبة:

مع بوادر أزمة كورونا واتّخاذ القرار بإغلاق المدارس، تبيّن أنّ الغالبيّة العظمى من طلبة النقب لا يمتلكون الوسائط اللازمة للتعلّم عن بُعد، أو التعلّم بمساعدة وسائل تكنولوجيّة (كالحاسوب والتابلت وما شابه). وتعذَّر على غالبيّتهم القيام بمهامّ تستوجب استعمال تقنيّات رقْميّة (ديجيتاليّة) وتوظيف التكنولوجيا لهذه الغاية. حسب البيانات الداخليّة الخاصّة بالطلّاب، التي جمعها أصحاب الاختصاص في مدارس النقب من مستشارين ومربّين للقيام بالاستعدادات المدرسيّة مع بداية الإغلاق الأوّل، وحسب بيانات المديرين في التقييمات الداخليّة، خلصنا إلى هذه الصورة القاتمة عن الوضع القائم في ظلّ الإغلاق:

وَفقًا للتقديرات، تبيّن أنّ ما يقارب 10-15% فقط من الطلبة في القرى غير المعترف بها كان لديهم جهاز كمبيوتر في البيت وبإمكانهم استعماله للمهامّ المدرسيّة إذا توافر الإنترنت، وَ 20-25% من أبناء البلدات الباقية. هذا التقدير يعني أنّ 75-90% كان عليهم تدبُّر أمورهم بوسائط بديلة.

في السياق ذاته، أكّد نحو 65% من الطلّاب من فئة الثانويّ أنّ بحوزتهم هاتفًا ذكيًّا. 55% من هؤلاء كان لديهم إمكانيّة الاستقبال والإرسال بواسطة الهاتف، وَ 45% تعذّر عليهم الاستقبال في المناطق التي يسكنونها. 15-25% من الطلبة بدون هاتف وبدون حاسوب، أي منقطعون تمامًا عن عالم الاتّصال الرقْميّ (الديجيتاليّ) مع العالَم الخارجيّ لأسباب موضوعيّة لعدم قدرة الأسرة على توفير هاتف، أو لأسباب اجتماعيّة خاصّة لدى فئة الفتيات والصغار لرفض بعض الأهالي الفكرة. في الفئات الدنيا، أي صفوف المرحلتين الإعداديّة والابتدائيّة، نسبة التلاميذ الذين بدون هاتف أو حاسوب كانت في انخفاض مستمرّ؛ إذ أشارت المعطيات إلى علاقة طرديّة بين سنّ التلميذ وحيازتِه على هاتف خاصّ.

في ما يخصّ تقييم الظروف المنزليّة المهيَّأة للدراسة والداعمة لها (كتخصيص غرفة منفردة للطالب -على سبيل المثال)، 15-20% من أبناء القرى غير المعترف بها صرّحوا بتوافر ذلك. وتتضاعف النسبة إلى 30-40% في أحسن الأحوال لدى أبناء البلدات المعترف بها تبعًا لوضع الأسرة الاقتصاديّ والاجتماعيّ وظروفها. يعني هذا التقدير أنّ الغالبيّة العظمى من طلّاب النقب ليس لديهم ظروف مهيَّأة للتفرّغ والدراسة.

تفاوُت في نسبة المشارَكة الفعّالة في التعلّم المدمج في فترات الإغلاق:

تشير المعطيات إلى وجود تفاوت كبير في نسبة المشاركة الفعّالة بين التعلّم المتزامن والتعلّم غير المتزامن في فترات الإغلاق المتعاقبة. كانت نسبة المشاركة في التعليم المتزامن في الإغلاق الأوّل ما يقارب 15% فقط، وفي التعليم غير المتزامن تراوحت نسبته بين 30% وَ 55% أي التعلّم عبر استقبال مهامّ ودراستها. أمّا المعطى المثير للقلق، فمفاده أنّ 40-45% من الطلّاب لم يشاركوا في التعليم، لا من قريب ولا من بعيد. هذه الفئة من الطلّاب انقطعت بالكامل عن منظومة التعلُّم عن بعد، وعن التعاون مع المدرسة، وذلك بداعي الوباء. تميّزت هذه الفئة - في أساس ما تميّزت- بالتحصيل التعليميّ دون المتوسّط أو المتدنّي، ولم يَلقَ المعلّمون تعاونًا من الأهل (كلّ وأسبابه) لتشجيع هذه الفئة لاستدراك الإغلاق والتعلُّم بالوسائط المتاحة.

خلال أيّام الإغلاق الثاني، اختلف حال التعلُّم عن بُعد نوعًا ما، بعد أن زوّدت السلطات المحلّيّة ووزارة التربية والتعليم الطلّاب بأجهزة حاسوب متنقّلة وراوترات للإرسال. لوحظ التحسّن في مجال التعليم المتزامن، وتراوحت نسبة المشاركة في التعليم المتزامن ما بين 30% وَ 85% تبعًا لوضع الطالب التعليميّ ولتصنيف الصفّ. في الصفوف ذات التخصّصات العلميّة، كانت المشاركة أعلى من غيرها، وذلك بفضل الدافعيّة لدى الطلبة الذين يتمتّعون بقدرات عالية والتشبّث بسبل النجاح. صفوف "مَبار" وصفوف "إتچار" التابعة لقسم "شاحَر" في وزارة التربية والتعليم (وهم طلّاب في خطر، وبحاجة إلى دعم دائم وتشجيع مستمرّ) استُثنِيَتْ من التعلّم المتزامن في فترة الإغلاقَيْن الثاني والثالث، وتعلّمت وجاهيًّا في المدارس. علاوة على ذلك، في هذه الصفوف كانت نسبة المشارَكة متدنّية جدًّا في بداية الإغلاق الثاني، وتحسّنت النسبة تباعًا بفضل الجهود الجِدّيّة التي بذلتها هيئات المدرسة وموظَّفو القسم لاستقدامهم إلى الدراسة الوجاهيّة في المدارس.

يتأثّر الوضع التعليميّ للطالب بالوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ الذي تعيشه أسرته تأثّرًا مباشرًا. الأُسَر في النقب كبيرة نسبيًّا، ومعدّل دخلها يتراوح بين المنخفض والمنخفض جدًّا، ولا يكاد يفي بالاحتياجات الأساسيّة للحياة. في أغلب الحالات، المعيل واحد هو ربّ الأسرة، والأمّهات ربّات بيوت، وكذلك تبرز هناك ظاهرة تعدُّد الزوجات (ووجود

أكثر من بيت) لدى البعض. الوضع الاقتصاديّ الصعب في بلدات النقب، المصنَّفة في المراكز 8-10 على مقياس الرعاية الخاصّ بتصنيف السلطات المحلّيّة، ينعكس سلبًا على حال الطلبة وعلى تحصيلهم العلميّ. الكثير من الأُسَر المحدودة الدخل في النقب لا يسمح وضعها الاقتصاديّ بشراء حاسوب شخصيّ وجهاز راوتر ووسائل مساعِدة أخرى، ناهيك عن الأُسَر الكثيرة الأفراد المنهمكة في تحصيل قوت يومها. تؤثّر الخلفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لدى العائلة على شعور الأطفال تجاه قدراتهم ومعتقداتهم نحو أنشطة التعليم عبر الإنترنت. في هذا الشأن، أكّد ملخَّص بحثيٌّ نشره الاتّحاد الأوروبيّ شاركت فيه عَشر (10) دول من الاتّحاد أنّ الأطفال الذين يتحدّرون من عائلات متدنّية الدخل شعروا بضعف في التعامل مع الإنترنت. فضلًا عن هذا، أراد 80% من الأهالي في هذه الدول من المدرسة توفير إمكانيّات لأطفالهم للمشاركة في أنشطة تعليميّة عبر الإنترنت (Vuorikari, Velicu, Chaudron, Cachia & Di Gioia, 2020).

نسبة الطلبة الذين انقطعوا عن التعليم في فترات الإغلاق المتعاقبة هي دليلٌ راسخ على تعقيدات المرحلة، ومؤشّرٌ على تضعضع الحصانةِ النفسيّة لدى الطلبة والقدرةِ على التعامل مع الأزمات. في هذا الصدد، تقول أستاذة التربية في جامعة هارڤرد، هيثر هِل (2020، 3 كانون الأوّل)، في مقال للرأي، إنّ التعلّم عن بُعد مهّد الطريق للطلبة للتسرّب والتوقّف عن الدراسة، وتُرجِم هذا إلى عدم المشاركة، والامتناع عن إتمام المهامّ أو عدم الحضور للدرس. بحسب رأيها، التعليم في المباني المدرسيّة يُبقي الطلبة حاضرين جسديًّا بمجرّد وصولهم إلى المدرسة، ولذا يمكنهم الاستمرار. لكن عندما يتعلّم الطلبة من المنزل، فإنّ لديهم فرصًا لفكّ الارتباط على مدار الساعة تقريبًا، مع إمكانيّة تسجيل الحضور في الفصل الافتراضيّ، علمًا بأنّ الأهالي يقلّلون من تقدير عدد الأيّام التي يتغيّب فيها طفلهم عن الدروس (المصدر السابق).

في كلّ الحالات، كان تغيُّب الطلبة عن التعليم المتزامن أو الوجاهيّ طاغيًا على مدارس النقب وَفقًا لشهادات مدرّسيهم، ووَفقًا للبيانات المدرسيّة التي تُعنى بشأن تسجيل الحضور. لهذا الحال آثار سلبيّة على الطلبة وتحصيلهم، وعلى الحصانة المجتمعيّة بسبب فقدان آلاف الحصص المدرسيّة والعجز عن إتمام المقرّرات التعليميّة الذي سيؤدّي إلى تعميق الفجوة بين الطلبة البدو وسائر الطلبة في البلاد.

بداية العام الدراسيّ 2020-2021 وأداء الطلبة خلال الإغلاقَيْن الثاني والثالث:

بدأ العام الدراسيّ بحذر شديد، بالتوازي مع ارتفاع في المنحنى الوبائيّ التصاعديّ على مستوى البلاد عامّة. على الرغم من هذا، أعرب الكثير من الأهالي عن رغبتهم بعودة أبنائهم المنتظمة إلى مقاعد الدراسة. عدد الطلّاب العائدين إلى المدرسة كان أفضل بقليل من العودة الأولى في أيّار عام 2020، وتراوحت نسبة الطلبة العائدين بين 60% وَ 70%، وفي بعض المدارس الابتدائيّة في البلدات البدويّة بلغ 90%. استعدّت المدارس على نحوٍ أفضل لافتتاح العام الدراسيّ، ووزّعت الطلبة إلى مجموعات ثابتة، أُطلِقت عليها التسمية "كبسولات" وبتوجيهات مباشرة من وزارة التربية والتعليم، مع اتّخاذ وسائل الوقاية. اختلف الأداء من مدرسة إلى أخرى، تبعًا للموارد المدرسيّة، وتبعًا لعدد الغرف التعليميّة والساعات المخصّصة لكلّ مدرسة، والموقع الجغرافيّ للمدرسة. نتيجة للاكتظاظ والنقص في الغرف التعليميّة، غالبيّة المدارس وزّعت الطلبة على ورديّات دراسيّة متعاقبة: الأُولى يتعلّم طلبتها في إطار الساعات 8:00 - 11:30، والثانية في إطار الساعات 11:45 - 15:15. المشاركة العامّة من الطلّاب في الورديّة الأولى كانت أعلى ممّا في الثانية بنسبة 50% تقريبًا في المدارس كافّة، مع أفضليّة لمدارس المدن والقرى البدويّة المعترف بها. اتّسمت هذه المرحلة بالكثير من المشاكل اللوجستيّة المتعلّقة بنقل الطلّاب، ولا سيّما من القرى غير المعترف بها في سفريّات خاصّة (من مدارسهم وإليها). لم يَدُم الأمر على هذا الحال طويلًا، وأدّى الارتفاع الخطير في تفشّي الوباء بالتزامن مع بداية العام الدراسيّ إلى تعليق الدراسة الوجاهيّة بتاريخ 2020/09/17، واستمرّ الإغلاق حتّى 2020/12/06.

اختلف الإغلاقان الثاني والثالث عن الإغلاق الأوّل من حيث الأداء المدرسيّ الوظيفيّ، وكذلك من حيث المشاركة الطلّابيّة. وأصبح لدى الطلبة والمدرّسين والأهالي فكرة عامّة عن ماهيّة الإغلاق ومميّزاته. استفاد الجميع من الإغلاق الأوّل بالاستعداد قدر الإمكان على نحوٍ أفضل للإغلاق الثاني في كلّ ما يخصّ نُظُم التعليم. ففي الأيّام الأولى من افتتاح العام الدراسيّ، ساعد المدرّسون الطلبة على فتح بريد إلكترونيّ للعمل، وعلى إرشاد الطلبة على استخدام تقنيّة الزوم وتهيئة الصفوف الافتراضيّة وغيرها. علاوة على هذا، أعدّت المدارس برامج ثابتة للتعلّم عن بُعد على

أن يتعلّم الطالب مادّتين أو ثلاثًا في اليوم الواحد من خلال برنامج منتظم. تحديد اليوم الدراسيّ في مادّتين أو ثلاث كان الغرض منه مساعدة الطالب في ترتيب يومه التعليميّ، بفضل المرونة التي منحتها وزارة التربية والتعليم لمديري المدارس، ولِما يحمل التعلّم عن بُعد من أعباء. نسبة الطلبة الذين شاركوا في العمليّة التعليميّة كانت أفضل كمًّا ونوعًا مقارَنةً بالإغلاق الأوّل، بَيْدَ أنّها لم تصل إلى العدد المتوخّى والجودة المتوخّاة. في هذا الصدد، وصلت إلى المدارس الكثير من الشكاوى من أُسَر كثيرة أنّها لا تستطيع توفير وسائط للأبناء كافّة، ولن يكون بوسعهم التعلُّم في الوقت ذاته.

الجهات المهنيّة المعنيّة بالتربية والتعليم دفعت بتدعيم عمليّة التعلُّم عن بُعد من خلال دفع وتيرة الاستكمالات المدرسيّة وتوزيع وسائط تكنولوجيّة مساعِدة. مع بداية العام الدراسيّ، أطلقت مراكز المعلّمين "بِسْچاه" (في كلّ من تل السبع ورهط وواحة الصحراء) دورات تأهيل مهنيّ لاستعمال الوسائل التكنولوجيّة والتطبيقات الرقْميّة (الديجيتاليّة) لجميع طواقم المعلّمين في النقب، البالغ عددهم نحو 8,000 معلّم ومعلّمة. تمحورت دورات التأهيل في العمل في الصفوف الافتراضيّة، واستعمال منصّة الزوم، وتطبيقات عمليّة ومتعدّدة بغية إدارة المشترِكين وتفعيلهم. لقيت هذه الدورات إقبالًا كبيرًا من قِبل المدرّسين بنسبة 85%، وأسهمت في تحسين أداء الكوادر التعليميّة بعمليّة التعلّم عن بُعد، وكان المردود العامّ لهذه الدورات إيجابيًّا على المدرّسين والدارسين على حدّ سواء.

الخطوة الثانية في هذا الاتّجاه تلخّصت في توزيع وسائط تكنولوجيّة ووسائل مساعِدة للطلّاب؛ فقد بادرت عدّة جهات لتوزيع وسائل مساعِدة للتعلُّم الرقْميّ (الديجيتاليّ) - المتزامن. أمّا الجهات المانحة، فكانت وزارة التربية والتعليم،[3] والسلطات المحلّيّة (عبْر قسم الشؤون الاجتماعيّة)، وشبكات التعليم الثانويّ (كشبكة أورط)، والمراكز الجماهيريّة. عند وصول هذه المعدّات إلى مستحقّيها من الطلبة لُوحِظَ تحسُّنٌ كبير وفوريّ على الأداء التعليميّ والمشاركة الفعّالة في عمليّة التعلّم المتزامن، ونشاطٌ أكبر في الصفوف الافتراضيّة خلال الإغلاق الثاني والإغلاق الثالث على التوالي. هذا دليل على

3. وَزّعت وزارة التربية والتعليم في مدارس النقب نحو 11,500 حاسوب مع راوتر على 12.5% من الطلّاب.

رغبة الطلبة في التعلّم، ودليل آخَر على قِصر اليد وقلّة الحيلة لدى كثير من الأُسر الفقيرة. المبادرات المختلفة لتوزيع وسائط مساعِدة كانت بعيدة كلّ البعد عن الإيفاء بحاجة الطلّاب في هذا الجانب. لذا، بقيت شريحة لا بأس بها من الطلّاب بدون وسائل مساعِدة، وبدون توافر إمكانيّة اللحاق برَكْب مسيرة التعليم التي باتت مختلفة عن الماضي القريب بفعل الجائحة. عشرات آلاف الطلبة من النقب الذين لم يحصلوا على وسائط مساعِدة حُرِموا فعليًّا من حقّهم في تلقّي التعليم. بصرف النظر عن المسؤول وعن الظروف، يُعَدّ هذا الحرمان ذنبًا لا يُغتفر يتحمّل مسؤوليّته كلُّ مَن له صلة بموضوع التعليم في النقب من موقعه ووظيفته.

اعتمد المدرّسون، خلال الإغلاقَيْن الثاني والثالث، تطبيقَ الزوم لتقديم الحصص والموادّ التعليميّة، وأقيمت للصفوف مجموعات واتسآپ للتواصل المباشر. بَيْدَ أنّه ثمّة إشكاليّات تطبيقيّة نجمت عن هذا الاستحداث تأثّرت -في أساس ما تأثّرت- من اعتبارات اجتماعيّة وأخرى سلوكيّة. على المستوى الاجتماعيّ، امتنع الكثير من الطلبة -ولا سيّما الطالبات والمدرّسات- عن فتح الكاميرا خلال لقاءات الزوم بحجّة الوجود في الحيزّ الخاصّ مع العائلة، وكذلك بذريعة الخوف من إساءة الاستعمال من قِبل البعض. كذلك اضطُرّ المربّون إلى إقامة مجموعتَيْ واتسآپ لكلّ صفّ، مجموعة خاصّة بالفِتْيان ومجموعة أخرى للفتيات، وذلك بسبب الخصوصيّة الاجتماعيّة الداعية إلى الفصل قدر الإمكان بين الجنسين. أمّا المشاكل السلوكيّة، فتمثّلت في دخول لقاءات الزوم بأسماء مستعارة أدّت إلى الإزعاج المتعمّد دون أن يكون في استطاعة المعلّم تحديدُ هُويّتها أو صدُّها. لم يكن ثمّة نظام متّفَق عليه وملزِم لدروس الزوم من حيث فتح الكاميرات؛ فالمعلّم يجلس في مكان معيّن خلف شاشة لتقديم الحصّة، ولا يَعلم الكثير عن المتلقّين القابعين خلف شاشات مغلقة، ولا عن مدى تفاعلهم مع الدروس، بخلاف الحصص الوجاهيّة التي يتحكّم بها هو. فمسؤوليّة التعلُّم في هذه الحالة ملقاة على طلبة يتمتّعون بخصال الاستقلاليّة التعليميّة، والمسؤوليّة العالية، والفضول والمتابعة. هذه الخصال بحاجة إلى تنمية مستدامة وعلى مدار سنوات غفل عنها الكثيرون. في هذا الصدد، أكّدت السيّدة ليزا بيرون لويا (وهي مدرّسة من بوسطن -الولايات المتّحدة ومختصّة بأساليب وإستراتيجيّات التعلُّم الاجتماعيّ والعاطفيّ SEL) أنّ التواصل المتجذّر في المجتمع بين الطالب والمعلّم، واكتساب ثقة الطلّاب، هما أجدى بكثير من اتّباع نهج الامتثال، لأنّه في نهاية المطاف لا يمكن إرغام الطالب على فتح الكاميرا، وكذلك لا يمكن إلزامه بإزالة القبّعة التي تحجب وجهه، على الرغم من القيمة الهائلة لرؤية وجوه الطلبة إبّان سير الدرس.

القيادة التربويّة في المدارس:

تحمّلت القيادة التربويّة في مدارس النقب الكثير من الأعباء للتعامل مع الوباء ومستجدّاته المتعلّقة بالعمليّة التعليميّة. وعملت هذه القيادة في ظروف صعبة ومتغيّرة، تمامًا كما هو ڤيروس كورونا سريع التقلّبات، تجاوبًا وتلبية لبيانات وزارة التربية والتعليم المتتابعة.

تطلَّبَ إغلاقُ المدارس وتقييداتُ التباعد الاجتماعيّ عملًا إضافيًّا من المربّين والمديرين، ووضَعَ الكوادرَ المدرسيّة القياديّة في حالة انعقاد دائم وتأهُّب، ولا سيّما مع عودة بعض الفئات الطلّابية إلى التعلُّم الوجاهيّ من خلال كبسولات.

تغيّرت ممارسات القيادة المدرسيّة تغيُّرًا ملحوظًا، وربّما على نحوٍ لا رجعة فيه، بسبب كورونا. مع هذا، تؤكّد الأبحاث أنّ مبادئ القيادة الجيّدة ثابتة، وأهمّ هذه المبادئ امتلاك رؤية واضحة، وتطوير الأفراد وإدارتهم، وبناء القدرات. في هذا المضمار، تشير الأدلّة إلى أهمّيّة القيادة المستجيبة للسياق والتغيُّرات، وهو ما يعني حدوث تحوُّل في ممارسات القيادة بسبب ڤيروس كورونا مع اعتبار الرعاية الذاتيّة أولويّة للاستجابة العاطفيّة للموظّفين والطلبة والأهل (Harris & Jones, 2020, September 11). القيادات التربويّة في النقب أبدت الكثير من المرونة والاهتمام للتعاطي مع الوضع المعقَّد والصعب الذي فرضته قيود الوباء. فعلى سبيل المثال لا الحصر، طبعت الكثير من المدارس كرّاسات عمل ووزّعتها على الطلّاب، وأحيانًا أوصلتها إلى البيوت. كذلك وزّعت بعض القيادات التربويّة وسائط للتعلُّم عن بُعد وتوظيف الموارد المدرسيّة مع تغيير سلّم الأولويّات لهذه الغاية النبيلة.

كذلك ألقت الجائحة بظلالها على إدارة العمليّة التعليميّة. القيادات التربويّة عملت على نحوٍ متواصل في ظروف متقلّبة لترتيب البرامج وملاءَمتها للظروف وَفقًا لبروتوكولات وزارة التربية والتعليم. المرونة الإداريّة المتوخّاة شكّلت نوعًا من الضغط المستمرّ على القيادات التربويّة التي عملت على نحوٍ متواصل خلال الجائحة. إصابات الطلبة والكوادر التعليميّة والموظّفين في المدارس تطلّبت إجراءات خاصّة وجهودًا فائقة من أجل تتبُّع اتّصالات المصابين بأثر تراجعيّ، وعزل المخالطين بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحّة، وقَطع سلاسل

العـدوى. لَطالمـا كانـت الإصابـة بالعـدوى في المؤسّسـات التربويّـة مصـدرًا للقلـق والتوتّـر لـدى الطـلّاب والأهـل والمعلّمين. كلّ إصابـة جديـدة تُلـزم إدارة المدرسـة ببـذل الجهـود لنقـل المعلومـة الصحيحـة، وتفنيـد الشـائعات وطَمْأنـة روّاد المدرسـة، بالتزامن مـع إحـداث انقـلاب في البرامـج المدرسـيّة وملاءَمتهـا للمسـتجدّات.

أبعاد الإغلاق وأزمة كورونا على الطلّاب:

لجائحـة كورونـا أبعـاد لا حصر لهـا عـلى مناحـي الحيـاة عامّـة، وعـلى المـدارس والطـلّاب خاصّـة، عـلى الـمَدَيَيْن القريـب والبعيـد. قـد يتطلّـب رصدهـا والوقـوف عليهـا وتحليلهـا، واسـتخلاص الـدروس منهـا، دراسـاتٍ مسـتفيضةً وأبحاثًـا أكاديميّـة كمّيّـة ونوعيّـة يُجريهـا أصحـاب الاختصـاص في هـذا المجـال بأبعـاده التربويّـة والنفسـيّة. عـلى الرغـم مـن هـذا، تُمْكـن الإشـارة إلى بعـض الأبعـاد الواضحـة المعالـم ذات الوقـع الشـديد والبائـن عـلى الطلبـة والمنظومـة التربويّـة الملموسـة عـلى أرض الواقـع. يمكـن القـول عـلى نحـوٍ بديهـيّ إنّ المـدارس فقـدت الاتّصـال بشـريحة كبيـرة مـن الطلبـة في جميـع المراحـل العُمْريّـة، وعـلى وجـه التحديـد في المراحـل العُمْريّـة الانتقاليّـة مـن السـادس إلى السـابع، ومـن التاسـع إلى العاشـر، الذيـن لحقـت بهـم خسـائر تعليميّـة فادحـة بسـبب المكـوث الطويـل في منازلهـم. عـلى أرض الواقـع، منـذ بدايـة الأزمـة انقطعـت أعـداد كبيـرة مـن الطلبـة عـن تلقّـي التعليـم، ولـم يعـودوا إلى مقاعـد الدراسـة حتّـى بعـد إنهـاء الإغـلاق. نسـبة المنقطعيـن عـن الدراسـة مقلقـة جـدًّا، وتبلـغ في بعـض المـدارس الإعداديّـة والثانويّـة 20%، ويتضـاءل أمـل عودتهـم إلى مقاعـد الدراسـة يومًـا بعـد يـوم، ولعـلّ توقُّـع تسـرُّبهم مـن المنظومـة أصبـح مـن المسـلَّمات. أطلقـت وزارة التربيـة والتعليـم في لـواء الجنـوب حملـة في شـباط المنصـرم (2021) للبحـث عـن المنقطعيـن، أمـلًا في إرجاعهـم للدراسـة، أو إشـراكهم في العمليّـة التعليميّـة، ويبـدو أنّ الحملـة لـم تُـؤتِ أُكُلَهـا ولـم تنجـح في إرجاعهـم إلى الدراسـة -سـواء في ذلـك الوجاهيّـةُ والافتراضيّـةُ (كاشـتي، 1 كانـون الثانـي، 2021).

في الجانب التعليميّ والمعرفيّ، نَجَمَ عن أزمة الإغلاق تأخُّر كبير في تعليم المقرّرات التعليميّة لجميع الشرائح. لم يقتصر هذا على المدارس البدويّة، بل كان ذاك حال أجهزة التعليم في شتّى أنحاء العالم. فاستنادًا إلى بيانات 4.4 مليون طالب وطالبة في الولايات المتّحدة من الصفّ الثالث إلى الصفّ الثامن اعتمدت على المقارنة حسب

تقييمات MAP GROWTH، بين خريف عام 2020 وخريف عام 2019، تراجَعَ الطلبة بمعدّل 5-10 نقاط في الرياضيّات (Kuhfeld, Tarasawa, Johnson, Ruzek & Lewis, 2020, November). حتّى الآن، ليس ثمّة أيّة خطّة ممنهَجة ومدروسة لتدارُك ما لحق بالموادّ التعليميّة، ولا سيّما في الصفوف الدنيا المعنيّة باكتساب المهارات الأساسيّة. في هذا الصدد، حذّر بنك إسرائيل في تقريره السنويّ من فجوات تعليميّة كبيرة قد تنجم بين الطلّاب في البلاد ونظرائهم من مجموعة دول الـ OECD، وعلى وجه التحديد لدى الطبقات الضعيفة والمهمَّشة. وأكّد التقرير أنّ الانقطاع عن التعليم الوجاهيّ قد يسهم في تعميق الهوّة في كلّ ما يتعلّق بالمساواة في المستقبل (بنك إسرائيل، 2021). شريحة الطلّاب من الخامس حتّى السادس خسرت أكثر من غيرها، لانقطاعهم طيلة أشهر عن التعليم الوجاهيّ في المدارس، الأمر الذي من شأنه أن يضرّ بتحصيلاتهم الأكاديميّة في المستقبل.

من الصعب في هذه المرحلة الزمنيّة تقييم عقابيل ڤيروس كورونا على الطلبة وعلى مستقبلهم. قد يحتاج الأمر إلى جمع بيانات والاستدلال على ما كان قبل الجائحة وما سيكون بعدها، واعتماد مجموعات مقارنة ذات صلة، وربّما فحص وقْع الجائحة على شرائح مشابهة من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة. في هذا الصدد، أشار استبيان تربويّ في هولندا (التي تتمتّع ببنْية تحتيّة ممتازة للتعلُّم عن بُعد) أنّ نتائج الإغلاق -الذي دام ثمانية أسابيع فقط خلال ربيع عام 2020- على المستوى التعليميّ نتائج رهيبة. النتيجة التي خلص لها الاستبيان تؤكّد أنّ الطالب العاديّ أحرز -في أحسن الأحوال- تقدُّمًا ضئيلًا أو معدومًا أثناء التعلُّم من المنزل. أمّا الضرر البالغ، فهو لدى الطلّاب من الأُسر الأقلّ تعليمًا؛ إذ يشير الاستبيان أنّهم فقدوا التعلُّم بنسبة 55% مقارَنةً بأقرانهم الأكثر حظًّا (Engzell, Frey & Verhagen, 2020, November 09). إذا كان الضرر قد بلغ هذا الحدّ في هولندا، الدولة التي تتمتّع بجهاز تعليميّ متقدّم مع توفير وسائط التعلُّم عن بُعد خلال إغلاق واحد فقط دام لثمانية أسابيع، فما هو حال طلبة النقب المحرومين من الوسائط التعليميّة والبنى التحتيّة المناسبة خلال ثلاثة إغلاقات متتابعة على مدار عام كامل؟ تلك مادّة للتفكير قد تساعد في الحصول على صورة أوّليّة وسطحيّة عن وضع التعليم المعقّد في النقب في ظلّ الجائحة ومخلَّفاتها.

الجوانب النفسيّة على الطلبة والأهل:

أشارت الأبحاث في العالم إلى أنّ جائحة كورونا قد شكّلت ضغطًا كبيرًا على العائلات، ممّا خلق تحدّيات جِدّيّة للصحّة العقليّة كزيادة معدّلات الاكتئاب لدى الأهالي والأبناء. وقد يؤثّر قلق الوالدين والأعراض الاكتئابيّة على قدرة الأطفال على التعامل مع المشاعر السلبيّة والضغوط. في هذا الشأن، استدلّت أبحاث الصحّة النفسيّة في إسبانيا وإيطاليا أنّ الأهالي عبّروا عن مستويات عالية من الإجهاد بسبب الإغلاق والحَجْر الصحّيّ، وأفادوا بأنّ أطفالهم عانوا من مستويات أعلى من الأعراض الداخليّة السلبيّة (Magson, Freeman, Rapee, Richardson, Oar & Fardouly, 2020). حال المدارس في النقب لا يختلف كثيرًا؛ فقد عبّر الكثير من الطلبة وذويهم للمربّين أو المستشارين التربويّين، وأحيانًا عبْر رسائل نصّيّة عن أعراض كثيرة، كالاكتئاب والإرهاق والملل. كذلك طالب العديد من الطلبة بالسماح لهم بالوصول إلى المدرسة لأنّهم ملّوا البقاء في البيوت، ولأنّهم سئموا التعلُّم عن بُعد ومتطلّباته بدون أصدقاء وحركة صفّيّة مجتمعيّة داعمة وتواصُل طبيعيّ وجهًا لوجه بدون شاشات وكاميرات. كذلك أظهرت الأبحاث ذاتها أنّ بعض الأفراد قد انخرطوا في إستراتيجيّات "التكيُّف" التي يُحتمل أن تكون غير قادرة على التكيُّف مع الوضع المعطى، فيختار الأفراد التلهّي والتسلية أو فكّ الارتباط السلوكيّ، أو لوم الذات، أو تعاطي المخدّرات كوسائل للتعاطي مع القيود التي فرضها ڤيروس كورونا (المصدر السابق).

إضافة إلى هذا، اكتسب بعض الطلبة أبناء هذه الشريحة سلوكيّات جديدة، من بينها السهر حتّى ساعة متأخّرة، والاستيقاظ متأخّرًا، وقضاء الوقت في بيئة افتراضيّة من الألعاب الإلكترونيّة والانكشاف على مضامين غير تربويّة. وانشغل قسم آخر من الطلبة برعاية الدوابّ وترويضها، كالخيول والإبل التي تحتلّ العنايةُ بها في القرى غير المعترف بها حيّزًا لدى طلبة المدارس في السنوات الأخيرة، وهذا أمر طبيعيّ وجيّد، لكن ليس من الطبيعيّ أن تصبح هذه الحيوانات محورًا لحياة بعض الطلبة، مستحوذة على جلّ مجهودهم ووقتهم على حساب دراستهم. الاهتمام والدعم النفسيّ والاجتماعيّ للطلبة لم يكن حاضرًا في فترات الإغلاق بسبب الاتّصال المبتور إلى حدّ ما بين الأهل من جهة، والمدرسة والواقع الجديد الذي فرضته الجائحة من جهة أخرى. هذا الجانب الهامّ، لِما

يحتويه من دعم وإسناد لبعض الطلبة، كان مغيَّبًا بغياب آليّة ضابطة للتواصل والعمل في ظلّ التقييدات. علاوة على هذا، اكتشاف حالات الاكتئاب والوحدة والخوف الاجتماعيّ وتقديرها لتقديم الدعم لها أصبح أمرًا صعب المنال، بسبب الظروف المستجدّة مع الوباء. عدم القدرة على رؤية الأصدقاء وقضاء الوقت معهم، والمخاوف بشأن الانتقال إلى التعلّم عبر الإنترنت، من شأنها أن تسبّب للمراهقين أكبر قدر من القلق والاكتئاب وانخفاض الرضا العامّ عن الحياة، وإلى اضطرابات التعلُّم والصراع الأُسَريّ وبالتالي إلى زيادة مخاطر الإصابة بمشاكل في الصحّة النفسيّة والعاطفيّة (المصدر السابق).

المشارَكة المحدودة في التعلُّم المتزامن، وانقطاعُ أعداد كبيرة من الطلبة عن الدراسة الوجاهيّة والرقْميّة (الديجيتاليّة)، سيُفرزان -على ما يبدو- فئتين من الطلبة: فئة مواكِبة للتغيُّرات تلائم نفسها مع متطلّبات المرحلة وتُوظّفها للاستفادة منها قدر الإمكان؛ وفئة مبتئسة اختارت الانقطاع عن الدراسة والانطواء على الذات وسيلةً للتعامل مع الأزمة بسبب النقص في الإمكانات المادّيّة والمعنويّة والبيئة الحاضنة الداعمة. كذلك اختلّت البيئة الاجتماعيّة الداعمة للطالب التي تشكّل المدرسةُ أحدَ أركانها، ليجد الطالب نفسه معزولًا في بيته أو حارته، بدون أصدقاء، وبدون حياة اجتماعيّة مفعَمة بالنشاط المدرسيّ المنهجيّ وغير المنهجيّ. هذا الحال هو أشدّ وطأة على طلبة القرى غير المعترف بها التي تشكّل المدرسةُ بالنسبة إليهم الإطارَ الحاضنَ الوحيد الشامل للنشاطات التربويّة والرياضيّة غير المنهجيّة فيها -إن وُجدت.

المصادر

الأمم المتّحدة. (2020، آب). **موجز سياساتيّ: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**. الأمم المتّحدة مستقاة من:

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_-_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf

إيرز، ران. (2020، 15 آذار). **رسالة تبليغ بالمستجدّات إلى المعلّمين- رقم 8**. نقابة المعلّمين. [بالعبريّة]. مستقاة من:https://www.igm.org.il/home_page.aspx?page=igm_item_side_news,292786

بنك إسرائيل. (2021، آذار). **المحاسبة 2020**. بنك إسرائيل. ص 227-234. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/Pages/DochBankIsrael2020.aspx

الشامل. (2020، 22 شباط). اتّصالات كثيرة تصل معلّمين ومدراء[4] في منطقة الجنوب للاطمئنان حول سلامة الطلبة. **الشامل**. مستقاة من: http://alshamil.co.il/?p=110903

كاشتي، أور. (2021، 1 كانون الثاني). في المدرسة البدويّة في عَراد يتعلّمون كيف يقضون أيّامًا بدون ماء. **هآرتس**. [بالعبريّة]. مستقاة من: https://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.9415547

وزارة التربية والتعليم -ديوان العالم الرئيسيّ. (2020، تمّوز). **مجموعة عمل في موضوع: تأهيل معلّمين للتعليم الإلكترونيّ جوانب نظريّة وعمليّة**. وزارة التربية والتعليم - ديوان العالم الرئيسيّ. [بالعبريّة]. مستقاة من:

https://meyda.education.gov.il/files/LishcatMadaan/trainingteacherfinalpaper.pdf

Adams, Elizabeth L.; Smith, Danyel; Caccavale, Laura J., & Bean, Melanie K. (2020). Parents are stressed! Patterns of parent stress across COVID-19. **Research Square**. Retrieved from https://www.researchsquare.com/article/rs-66730/v2

Engzell, Per; Frey, Arun, & Verhagen, Mark. (2020, November 09). The collateral damage to children's education during lockdown. **Vox**. Retrieved from https://voxeu.org/article/collateral-damage-children-s-education-during-lockdown

Harris, Alma, & Jones, Michelle. (2020, September 11). COVID 19 – school leadership in disruptive times. **School Leadership & Management**. Pp. 243-247. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13632434.2020.1811479

Hill, Heather C. (2020, December 03). Remote learning cuts into attendance. Here are remedies. **Education Week**. Retrieved from https://www.edweek.org/leadership/opinion-remote-learning-cuts-into-attendance-here-are-remedies/2020/12

Kuhfeld, Megan; Tarasawa, Beth; Johnson, Angela; Ruzek, Erik, & Lewis, Karyn. (2020, November). Learning during COVID-19: Initial findings on students' reading and math

4. كذا في الأصل. الصواب: ومديرين.

achievement and growth. **Collaborative For Student Growth**. Pp. 1-10. Retrieved from: https://www.nwea.org/content/uploads/2020/11/Collaborative-brief-Learning-during-COVID-19.NOV2020.pdf

Magson, Natasha R., Freeman, Justin Y., Rapee, Ronald M., Richardson, Cele E., Oar, Ella L., & Fardouly, Jasmin. (2021). Risk and protective factors for prospective changes in adolescent mental health during the COVID-19 pandemic. **Journal of youth and adolescence**, 50(1). Pp. 44-57.

Vuorikari, Riina, Velicu, Anca, Chaudron, Stephane, Cachia, Romina, & Di Gioia, Rossana. (2020). How families handled emergency remote schooling during the Covid-19 lockdown in spring 2020. **Publications Office of the European Union**. Luxembourg. doi:10.2760/31977.

الباب الثالث:

العنف الاجتماعيّ والقدس في سياق جائحة كورونا

العنف ضدّ النساء في فترة أزمة كورونا

لبنى علينات خلايلة[1]

المقدّمة

يُعتبر العنف الممارَس ضدّ المرأة ظاهرة اجتماعيّة منتشرة في جميع دول العالم، تعاني منها جميع المجتمعات على اختلاف درجة تقدُّمها، ومستواها الاجتماعيّ والاقتصاديّ. ويُعَدّ العنف ضدّ المرأة اعتداءً صريحًا على كرامتها الإنسانيّة، وإضعافًا لمكانتها، ولِمَا تقوم به من دَوْر في تنشئة الأجيال، ممّا يخلّف آثارًا نفسيّة وصحّيّة تؤثّر سلبًا على أداء مهامّها الشخصيّة والمهنيّة والأُسَريّة، وهذا ما يُفْضي إلى خلل في النظام الأُسَريّ والمجتمعيّ.

في الغالب، يزداد العنف ضدّ المرأة في حالات الطوارئ، بما فيها الأوبئة، ومن هنا جاء الباعث لهذه الدراسة التي ترمي إلى التعرّف على العوامل والأسباب التي أدّت إلى تفاقم ظاهرة العنف ضدّ المرأة في فترة الكورونا، والتعرّف على أشكال العنف وآثاره على المرأة المعنَّفة من زوجها.

شهد المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في معدّلات العنف ضدّ المرأة، حيث أخذت كذلك في التزايد والتعاظم في فترة جائحة الكورونا، وأصبحت كثير من الأُسَر تعاني من تداعيات هذه الظاهرة، لِما تخلّفه من آثار سلبيّة على الأسْرة وسلامة البنْية الاجتماعيّة. فالمرأة المعنَّفة تعاني من مختلف أنواع الإساءات الجسديّة والنفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحّيّة والجنسيّة. وقد أظهرت الدراسات خلال هذه الفترة تفاقُمَ هذه الظاهرة عالميًّا؛ فكان لا بدّ من رصد هذه الظاهرة والكشف عن أسبابها ومخلَّفاتها.

1. لبنى علينات خلايلة: طالبة دكتوراه، في موضوع «الإدارة التربويّة»، الجامعة العربيّة الأمريكيّة، رام الله.

تسلّط الورقة الضوء على العوامل والظروف التي أدّت إلى تفاقم ظاهرة العنف ضدّ المرأة في فترة الكورونا، ومن هذا المنطلق سنقف عند مدى ازدياد هذه الظاهرة في هذه الفترة؛ عند صور وأشكال العنف التي مورِسَت على النساء فيها؛ عند ردود فعل النساء المعنَّفات؛ عند آثار ونتائج العنف على النساء المعنَّفات -إلى جانب الوقوف عند العلاقة بين حجم الظاهرة والخلفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للنساء المعنَّفات وأزواجهنّ.

الإطار النظريّ

يعرّف ابن منظور العنف بأنّه الخرق بالأمر وقلّة الرفق به، وهو ضدّ الرفق. ويقال عنَّفَهُ تعنيفًا، إذا لم يكن رفيقًا به أو في أمره (ابن منظور، 2005). عَرَّفت منظّمة الصحّة العالميّة العنف بأنّه الاستخدام المعتمِد للقوّة البدنيّة -بالتهديد أو بصورة فعليّة- ضدّ الذات، أو ضدّ شخص آخر، أو ضدّ مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدّي ذاك إلى حدوث إصابة أو موت أو إلحاق أذًى نفسيٍّ أو سوء النموّ والحرمان.

أمّا التعريف الإجرائيّ للزوجة المعنَّفة، فهي التي تعرّضت للإساءة بجميع أشكالها من قِبل الزوج. وهو كلّ سلوك أو تصرُّف يرتكبه الزوج، عمدًا أو دون عمد، ضدّ الزوجة لغرض الإيذاء والاعتداء وسوء المعاملة، مستخدِمًا القوّة المادّيّة أو التهديد المعنويّ، والإيذاء البدنيّ والنفسيّ، والاقتصاديّ، والجنسيّ والصحّيّ، والحرمان التعسُّفيّ من الحرّيّة (National Council For Family, 2008).

مسبِّبات العنف ضدّ النساء

حاولت العلوم المختلفة والنظريّات على أنواعها أن تسلّط الضوء على مسبِّبات العنف -ولا سيّما الأُسَريّ- الممارَس ضدّ النساء؛ فمنها ما يعزو العنف إلى أسباب خارجيّة ومكتسَبة، ومنها ما يعزوه إلى أسباب بيولوجيّة. تؤكّد **النظريّة النفسيّة الاجتماعيّة** أنّ الضغوط الاجتماعيّة لها دَوْر بارز في ممارسة العنف، وأنّ عدم توافر فرص الحياة، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، لهما دَوْر في تشكيل الضغوط على الفرد ممّا يقوّي احتماليّة استخدامه للعنف (الرميح، 2013؛ الخطيب، 2005). وبحسب **النظريّة البنائيّة الوظيفيّة**، العنف في المجتمع ليس سوى استجابة لضغوط بنائيّة داخل المجتمع، إلى جانب إحباطات ذاتيّة نتجت عن الحرمان بأشكاله المختلفة،

ولا سيّما المادّيّ، فإذا كان الزوج غير قادر على تحمُّل مسؤوليّاته تجاه أسرته، فإنّ الضغوط والإحباط تدفعه إلى استخدام العنف داخل البيت (منصور، 2014؛ الهرّ، 2008). ويرى أصحاب **النظريّة الأبويّة (النظريّة البطريركيّة)** أنّ الرجال يتعلّمون منذ نعومة أظفارهم أنّ مفهوم "القوّة" لدى الذكور مقرون بالهيمنة والسيطرة الفوقيّة على النساء، وحتّى استعمال العنف بأشكاله المختلفة ضدّ النساء من أجل فرض هيمنته وسيطرته عليها، ومنع أيّ محاولة لضعضعة تلك السيطرة أو الاعتراض عليها أو تحدّيها. هذه النظريّة ترى أنّ البنْية الاجتماعيّة تؤيّد عدم المساواة بين الرجال والنساء داخل الأسرة، كإدارة شؤون الأسرة، والتمييز بين الأبناء والبنات، واتّخاذ القرارات المهمّة في الأسرة (حاجّ يحيى، 2013؛ Dobash & Dobash, 1979; 1988). في المقابل، تَعزو **النظريّة البيولوجيّة** العنفَ إلى عوامل بيولوجيّة في تكوين الشخص، وكذلك في وجود اختلافات في التكوين الجسمانيّ لدى المجرمين عمّا لدى عامّة الأفراد؛ إذ يؤكّدون وجود بعض الهرمونات التي لها تأثير على الدافعيّة نحو العنف والتي ترتبط بهرمون الذكورة (مرشد، 2006؛ عسوس، 2010). أمّا نظريّة **التعليم الاجتماعيّ**، فترى أنّ العنف سلوكٌ متعلَّم، ويُكتسب من خلال عمليّة الاحتكاك الاجتماعيّ مع البيئة التي يعيش فيها، ومن خلال العادات والتقاليد والأعراف التي يمارسونها ويعتبرها المجتمع مقبولة ومرغوبة، وأنّ التصرّفات العدوانيّة تَحْدث غالبًا في ثقافة تتقبّل العنف أو تشجّع على ممارسته (Thomas, 1999؛ محمود، 2006؛ الإبراهيم، 2010).

العنف ضدّ المرأة في المجتمع العربيّ:

أكّدت الأبحاث أنّ ظاهرة العنف الجندريّ متجذّرة في المجتمعات، منتشرة ومستمرّة، وهي قاطعة لجميع الطبقات والثقافات والأجيال. تُعتبَر هذه الظاهرة خرقًا لحقوق الإنسان الأساسيّة، وقد عرّفتها منظّمة الصحّة العالميّة بأنّها مشكلة صحّيّة يعاني منها ضحايا العنف على وجه الخصوص، والمجتمع على العموم. ظاهرة العنف ضدّ النساء هي جزء من ظاهرة العنف الأُسَريّ، إلى جانب العنف الممارَس ضدّ الأطفال والمسنّين، وعنف الإخوة في ما بينهم. حجم ظاهرة العنف الممارَس ضدّ المرأة يتأثّر بقيَم المجتمع ومبادئه ونظرته إلى النساء. ومن منطلَق مبنى المجتمعات البطريركيّ على العموم، وعلاقات القوّة الجندريّة على وجه الخصوص، فإنّ النساء هنّ المتضرّرات الأساسيّات من العنف بين الأزواج.

وعلى الرغم من التغيُّرات العديدة التي شهدها المجتمع العربيّ في إسرائيل على مدى العقود الثلاثة الماضية -كارتفاع سنّ الزواج وانخراط النساء في سوق العمل، على سبيل المثال- لا تزال البُنْيةُ الاجتماعيّة التي تُهَيْمن على المجتمعات العربيّة بنْيةً أبويّة تبرّر هيمنة الذكَر على زوجته، وتطالب بالمحافظة على تكامل الأسرة بأيّ ثمن (Haj-Yahia, 2000; Sadawi-Al ,1985). هذا التصوُّر الاجتماعيّ ينعكس في تبرير عنف الزوج تجاه زوجته، وفي توقُّع تحمُّل المرأة هذا العنف، وفي اللوم الذي يقع عليها بسببه (Campbell, 1992; Haj-Yahia, 2000; 2002; Levinson, 1989).

وفي ظلّ هذا الهيكل الأبويّ، تفضّل العديد من النساء العربيّات البقاء مع الزوج المسيء، ويَرَيْنَهُ خيرًا من أن تتعرّض لرفض المجتمع أو الأسرة، ولذلك تختار النساء المعنَّفات عدم الاتّصال بالشرطة؛ فذاك لا يُعتبر خيانة فحسب، وإنّما قد يؤدّي إلى تصعيد العنف ضدّها وزيادة الخطر على صحّة المرأة الجسديّة (Castro, Casiue & Brindis, 2008; Haj-Yahia, 2002).

في الواقع، تُظهِر الدراسات التي أُجرِيت في إسرائيل أنّ نسبة النساء العربيّات اللاتي تلقّين الدعم من أفراد عائلتهنّ أقلّ من نسبة نظيراتهنّ اليهوديّات. وصفت النساء الإحالة إلى المأوى بأنّها من أفعال "العار والخيانة" لأفراد الأسرة، وشدّدن أنّهنّ لا يعتقدن أنّ الشرطة قد تساعدهنّ في التغلُّب على المشكلة أو في حلّها (AL- Krenawil,1999; Rabin, Markus & Voghera, 1999).

العنف ضدّ المرأة في فترة الكورونا:

تشير التقارير العالميّة والمحلّيّة أنّه في فترة الكورنا تفاقم العنف الأسريّ، ولا سيّما ضدّ النساء؛ فقد توجّهت نساء كثيرات إلى خطوط مراكز الدعم للشكوى بشأن عنف من قِبل الزوج أو أحد الأقارب (فعلى سبيل المثال، ازدادت المكالمات للتبليغ عن حالات عنف نحو 40% في أستراليا، فيما ازدادت بنسبة 30% في فرنسا منذ الإغلاق الأوّل –آذار 2021). لا يختلف الحال في الدول العربيّة؛ فعلى سبيل المثال، ازداد العنف ضدّ النساء في الأردن بنسبة 33% في فترة العزل. اشتدّت وتيرة العنف الممارَس ضدّ النساء منذ تفشّي جائحة ڤيروس الكورونا، ويعود ذلك إلى العزل الكامل والقسريّ مع المعنِّف لفترة طويلة، إلى جانب محدوديّة خدمات الحماية من العنف وصعوبة الوصول إليها.

على الصعيد المحلّيّ، تشير الإحصائيّات إلى ارتفاع في عدد النساء المعنَّفات في فترة جائحة الكورونا. فحسب معطيات وزارة الرفاه الاجتماعيّ، ازدادت الشكاوى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل كورونا في عام 2019، وَ 20% من الحالات هي جديدة لم تكن معروفة لقسم الرفاه. علاوة على هذا، وصلت 45 امرأة إلى المشفى في العام المنصرم (2020) نتيجة عنف الزوج (دڤير، 2020، 22 تشرين الثاني). وحسب معطيات الشرطة، منذ بداية آذار حتّى الـ 18 من نيسان عام 2020 ارتفع عدد ملفّات عنف الزوج ضدّ زوجته بِـ 18% مقارَنةً بالسنة التي سبقتها، وازدادت توجُّهات النساء المعنَّفات لخطّ الشرطة (100) بنحو 31% وحسب معطيات مركز الأبحاث للكنيست (2020/11/22)، ارتفعت التوجُّهات لخطّ الدعم (118) وأقسام الخدمات الاجتماعيّة بِـ 315%.

أمّا في المجتمع العربيّ في إسرائيل، فتقول عوّاد (2020، 6 تشرين الأوّل) إنّ جمعيّة «نساء ضدّ العنف» تلقّت ما يقارب 600 توجُّه من نساء تعرّضن للعنف منذ كانون الثاني حتّى حزيران عام 2020، مقارَنةً بالعام 2019 الذي تلقّت خلاله كلّه 700 توجُّه على مدار العام. وبحسب الإحصائيّات، 44% من النساء اللواتي في مآوي النساء المعنَّفات هنّ عربيّات، وبسبب شُحّ الموارد تُضطرّ النساء إلى البقاء في البيت على الرغم من تعرُّضهنّ للعنف؛ إذ لا مكان يلجأن إليه.

العوامل التي ساعدت في تفاقم ظاهرة العنف ضدّ المرأة في فترة كورونا:

بيّن التقرير الذي أعدّه الائتلاف النسويّ الأهليّ في فلسطين (2020) لمنظّمة الأمم المتّحدة عدّة عوامل أسهمت في تفاقم ظاهرة العنف ضدّ النساء والفتيات في فترة كورونا، من بينها:

أوّلًا: الإجهاد والضغط الناجمان عن مكوث جميع أفراد العائلة طَوال الوقت في مكان واحد. أدّى الإجهاد والضغط -في كثير من الأحيان- إلى توتُّرات في العلاقات العائليّة وضغوط نفسيّة كبيرة دفعت الرجل إلى استخدام العنف، وأضعفت قدرة الضحيّة على اتّخاذ إستراتيجيّات مناسِبة لتجنُّبه أو تحمُّله.

ثانيًا: زيادة الأعباء الملقاة على المرأة. فرضت إجراءات الوقاية من الجائحة والخوف من العدوى مهامَّ جديدةً على العائلة تقوم بها في المعتاد النساءُ، كالتعقيم والتنظيم وغيرهما من المهامّ التي تستنزف المرأة جسديًّا ونفسيًّا وذهنيًّا. علاوة على ذلك، فاقَمَ

إغلاق المدارس وبقاء الأطفال للتعلُّم في المنزل حجمَ الضغوط على المرأة؛ إذ أصبح على المرأة تحمُّل أعباء إضافيّة من تدريس ورعاية وإعداد الوجبات المتكرّرة (فكم بالحريّ حين تكون المرأة عاملة أيضًا!). كلّ هذا ضاعف احتمال التعرُّض للعنف.

ثالثًا: الإجبار القسريّ على العيش مع المعتدي. مع توقُّف العمل والقيود المفروضة على التنقُّل وفقدان الكثير من النساء لعملهنّ، أصبحت النساء مجبَرات على العيش القسريّ مع أزواجهنّ المعتدين دون أن تكون هناك إمكانيّة لترك الشريك والتخلُّص من العنف.

رابعًا: عزل المرأة عن شبكات الدعم والحماية الرسميّة وغير الرسميّة. أدّت الجائحة والإجراءات المتّخَذة لمواجهتها إلى عزل المرأة، وبالتالي إضعاف الحماية التقليديّة (الأهل والأقارب والجيران -على سبيل المثال)، وفقدان مصادر الدعم التي كانت تلجأ إليها في حال تعنيفها. كذلك أثّرت إجراءات الإغلاق على قدرة النساء في الوصول إلى شبكات الدعم الرسميّة وحدّت من قدرتهنّ على طلب المساعدة من المراكز التي تقدّم خدمات الدعم النفسيّ والقانونيّ ومراكز الشرطة والمستشفيات والمحاكم.

خامسًا: الإجهاد والضغط الناجمان عن الصدمة الاقتصاديّة. تسبّبت الأزمة الوبائيّة وفرْض الحظر العامّ لمواجهتها في إيقاف معظم الأنشطة الاقتصاديّة وتعطُّلها، ممّا زاد من تخوُّف أرباب الأُسَر من تعرُّضهم للفقر والبطالة، فأدّى ذاك إلى ارتفاع حالات التعنيف الأُسَريّ.

سادسًا: استخدام السلطة الذكوريّة ضدّ المرأة؛ وذلك أنّه من كانت لديه تلك العقليّة السلطويّة الذكوريّة تجاه المرأة، فمن الطبيعيّ أن يتعزّز لديه مفهوم العنف ضدّها في فترة كورونا. ففي حظر التجوّل الرجلُ والمرأةُ سِيّان؛ إذ كلاهما في المنزل (هذه الحالة كانت مقتصرة على النساء في منظور هذه المجموعة)، وهو ما لا يتقبّله هؤلاء الرجال. وهذا ما زاد من احتقان الغضب وتنفيسه على شكل تعنيف للمرأة، التي تشاركه المنزل، تعنيفًا لفظيًّا وجسديًّا.

عيّنة البحث

اعتمدت هذه الدراسة في إجراءاتها المنهجَ الوصفيّ التحليليّ. تألَّفَ مجتمع الدراسة من نساء عربيّات معنَّفات معروفات لدى أقسام الخدمات الاجتماعيّة وخطوط الدعم النسويّ في فترة العامَيْن 2020-2021. اشتملت عيّنة الدراسة على 93 امرأة، وُزِّعت

عليهنّ استمارات البحث. يبيّن الجدول (1) توزيع أفراد عيّنة الدراسة حسب متغيّر سنّ كلّ من الزوجَيْن، ومتغيّر تحصيل الزوجين العلميّ، ومتغيّر عمل الزوجَيْن، ومتغيّر وضع العائلة الاقتصاديّ.

الجدول (1): توزيعة أفراد عيّنة الدراسة حسب متغيّرات الدراسة.

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة المئويّة
سنّ الزوجة	29-20	21	22.6
	39-30	36	38.7
	40 فما فوق	36	38.7
تحصيل الزوجة العلميّ	تعليم أساسيّ (ابتدائيّ أو إعداديّ)	26	28.0
	ثانويّ	46	49.5
	جامعيّ	21	22.6
عمل الزوجة في هذه الفترة	نعم	26	28.0
	أحيانًا	18	19.4
	لا	49	52.7
سِنّ الزوج	34-26	20	21.5
	44-35	34	36.6
	45 فما فوق	39	41.9
تحصيل الزوج العلميّ	تعليم أساسيّ (ابتدائيّ أو إعداديّ)	52	55.9
	ثانويّ	27	29.0
	جامعيّ	14	15.1
عمل الزوج في هذه الفترة	نعم	27	29.0
	لا	43	46.2
	أحيانًا	23	24.7
وضع العائلة الاقتصاديّ	جيّد	9	9.7
	متوسّط	23	24.7
	سيّئ	33	35.5
	سيّئ جدًّا	28	30.1

نتائج الدراسة

أسباب العنف الموجَّه ضدّ المرأة في فترة الكورونا

تتلاءم إجابات النساء في الجدول (2) مع العوامل التي فاقمت من ظاهرة العنف تجاه النساء في فترة الكورونا التي أوردناها آنفًا؛ حيث نرى أنّ الضغوط والعزلة والوضع الاقتصاديّ غير المتّزن ووجود الأطفال الدائم في المنزل إلى جانب رؤية الرجل للمرأة ودَوْرها، كلّ هذه كانت العوامل المركزيّة في العنف الممارَس تجاههنّ -بحسب النساء اللواتي شاركن في البحث.

الجدول (2): المتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة لأسباب العنف الموجَّه ضدّ المرأة في فترة الكورونا

الفِقرات	المتوسّط الحسابيّ	الدرجة	النسبة المئويّة
هل تعانين من إرهاق وتعب شديدين بسبب زيادة مسؤوليّاتك تجاه الأسرة في فترة الإغلاق؟	4.33	عالية	86.6
هل الوضع الاقتصاديّ ازداد سوءًا في هذه الفترة، فزاد من وتيرة ما تتعرّضين له من تعنيف؟	3.70	عالية	74.0
هل يَعتبر زوجك العنف الموجَّه ضدّك أمرًا مشروعًا؟	3.59	متوسّطة	71.8
هل عدد الساعات الطويلة التي يقضيها زوجك في البيت في فترة الإغلاق زادت من وتيرة تعنيفك؟	3.55	متوسّطة	71.0
هل وجود الأطفال الدائم في المنزل زاد من وتيرة العنف؟	3.55	متوسّطة	71.0
هل أسهَمَ الإغلاق والحظر في ازدياد ما تتعرّضين له من تعنيف؟	3.41	متوسّطة	68.2
هل هناك أشخاص من أسرة زوجك أيضًا عنيفون بصورة دائمة؟	2.85	متوسّطة	57.0

هل الإغلاق والحَجْر المنزليّ كانا سببًا من أسباب عدم وصول المساعدة لك؟	2.76	متوسّطة	55.2
هل تقصّرين في هذه الفترة في واجباتك المنزليّة نحو زوجك وأطفالك؟	2.68	متوسّطة	53.6
هل زوجك عنيف مع الآخرين؟	2.65	متوسّطة	53.0
هل يتدخّل في هذه الفترة أهلُ زوجك بصورة مستمرّة في شؤون أسرتك؟	2.62	متوسّطة	52.4
هل خوف الزوج وقلقه من أن يصاب بكورونا زادا من وتيرة العنف ضدّك؟	2.57	متوسّطة	51.4
هل يتدخّل في هذه الفترة أهلُكِ بصورة دائمة في أمور تتعلّق بما بينك وبين زوجك؟	2.08	منخفضة	41.6

درجة ازدياد وتيرة العنف ضدّ النساء في فترة الكورونا

عن السؤال "إلى أيّ مدى ازدادت وتيرة تعنيفك خلال فترة كورونا؟"، أجاب نحوُ 70% من النساء أنّ الوتيرة ازدادت بمدى متوسّط إلى عالٍ جدًّا.

أشكال العنف الممارَس ضدّ المرأة في فترة الكورونا

وفي الإجابة عن السؤال الخاصّ بهذا الموضوع، برز تحديدًا العنفُ الكلاميّ الموجَّه من الزوج لزوجته، حيث أجاب نحوُ 82 % من النساء أنّهنّ تعرّضن لعنف كلاميّ بين درجة متوسّطة إلى عالية جدًّا. تلاه التعنيف الجسديّ؛ إذ أجاب نحوُ 62 % من النساء أنّهنّ تعرّضن لعنف جسديّ بدرجة متوسّطة إلى عالية جدًّا، بينما أجاب ما يقارب 60 % منهنّ أنّهنّ تعرّضن لعنف اقتصاديّ بدرجة متوسّطة إلى عالية جدًّا، كما يبيّن الجدول (3).

الجدول (3): المتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة لأشكال العنف الممارَس ضدّ المرأة في فترة كورونا

الفِقرات	المتوسّط الحسابيّ	الدرجة	النسبة المئويّة
إلى أيّ مدى قام زوجك بتعنيفك كلاميًّا عن طريق الشتم والإهانة؟	4.11	عالية	82.2
هل يقوم زوجك بتعنيفك جسديًّا عن طريق الضرب والركل وشدّ الشعر؟	3.13	متوسّطة	62.6
هل يرفض زوجك الإنفاق على الأسرة في هذه الفترة؟	3.03	متوسّطة	60.6

ردّ فعل المرأة على العنف الممارَس ضدّها من قِبل زوجها في فترة الكورونا

يبيّن الجدول (4) أنّ غالبيّة النساء لا يتقبّلن العنف الممارَس ضدّهنّ (72%)وما يقارب نصف النساء المشارِكات في البحث لا يتوجّهن لتلقّي المساعَدة من أيّ جهة، سواء أكانت رسميّة أم غير رسميّة، وقد يفسِّر ذلك أنّ التوجُّه لطلب المساعدة هو عامل محفِّز للزوج لممارسة العنف ضدّ زوجته، حيث أجاب نحوُ 65% من النساء أنّه إن هنّ توجَّهن لطلب المساعدة فسيزداد عنف الرجل تجاههنّ.

الجدول (4): المتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة لردّ فعل المرأة على العنف الممارَس ضدّها من قِبل زوجها في فترة الكورونا

الفِقرات	المتوسّط الحسابيّ	الدرجة	النسبة المئويّة
هل في حال توجّهكِ لطلب المساعدة من المؤسّسات لحماية المرأة أو من الشرطة، تزداد حالات العنف الممارَس ضدّكِ من قِبل الزوج؟	3.27	متوسّطة	65.4
إلى أيّ مدى تعتقدين أنّ تلك المؤسّسات تساعد بالفعل المرأة المعنَّفة؟	3.00	متوسّطة	60.0

إلى أيّ مدى تتلقَّيْن دعمًا من أسرتك (الأب والأمّ والإخوة)؟	2.72	متوسّطة	54.4
هل توجّهتِ إلى المؤسّسات الخاصّة بحماية المرأة، لتلقّي الدعم والمشورة؟	2.70	متوسّطة	54.0
هل يمنعك زوجك من التوجّه للطبيب لتلقّي العلاج نتيجة تعنيفه لك، خوفًا من إبلاغ الشرطة؟	2.35	متوسّطة	47.0
هل تعتقدين أنّ الشرطة قادرة على التعامل مع العنف ضدّ المرأة والتقليل من الظاهرة؟	2.23	منخفضة	44.6
ما مدى تقبُّلك لظاهرة العنف الممارَس ضدّكِ من قِبل زوجكِ؟	1.41	منخفضة	28.2

آثار العنف على المرأة المعنَّفة في فترة كورونا

الجدول (5): المتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة لآثار العنف على المرأة المعنَّفة في فترة الكورونا

الفِقرات	المتوسّط الحسابيّ	الدرجة	النسبة المئويّة
هل تشعرين بالوحدة والعزلة؟	4.10	عالية	82.0
هل فكّرتِ في الطلاق والانفصال عن زوجك؟	3.97	عالية	79.4
إلى أيّ مدى تشعرين بالاكتئاب نتيجة العنف الممارَس ضدّكِ؟	3.86	عالية	77.2
إلى أيّ مدى يصيبك الأرق ولا تستطيعين النوم في هذه الفترة؟	3.74	عالية	74.8
هل العنف الممارَس ضدّكِ جعلك تتقاعسين عن أداء واجبك المنزليّ والاعتناء بأطفالك؟	3.37	متوسّطة	67.4
هل فكّرتِ في الانتحار؟	2.40	متوسّطة	48.0
هل سبّب لك العنف كسورًا أو آلامًا تستدعي تدخُّل الطبيب؟	2.39	متوسّطة	47.8

تُبيّن النتائج أنّ الآثار النفسيّة التي يخلّفها العنف على الضحايا هي الأبرز، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يعانين من الوحدة نحو 82%، بينما قال نحوُ 77% إنّهنّ يشعرن بالاكتئاب (من درجة متوسّطة إلى عالية جدًّا). علاوة على ذلك، قال 48% منهنّ إنّهنّ فكّرن في الانتحار بدرجة متوسّطة إلى عالية جدًّا.

العوامل الديموجرافيّة؛ سنّ الزوجَيْن؛ تحصيل الزوجَيْن العلميّ؛ مشاركة الزوجَيْن في سوق العمل في فترة الكورونا؛ وضع العائلة الاقتصاديّ -وتأثيرها على أسباب العنف تجاه النساء

السنّ: لا دلائلَ إحصائيّة تشير أنّ سنّ الزوجَيْن له تأثير على أسباب العنف الممارَس ضدّ النساء من قِبل أزواجهنّ. ومثلما جاء في التقارير، الظاهرة عابرة للأجيال ولا تتأثّر بسنّ الضحيّة ولا بسنّ الجاني.

التحصيل العلميّ: وجدت دلائل إحصائيّة أنّ ثمّة علاقة بين تحصيلِ الزوجَيْن العلميّ والعنفِ الممارَس تجاه النساء؛ إذ كلّما ازداد التحصيل العلميّ لدى أحدهم قلّت أسباب ممارَسة العنف تجاه الزوجة.

العمل: وَجدت دلائل إحصائيّة أنّ هناك علاقة بين عملِ الزوجَيْن أو أحدهما والعنفِ الممارَس تجاه النساء. فخروجهما للعمل، أو عملهما من البيت في فترة كورونا، يقلّل أسباب ممارَسة العنف تجاه الزوجة.

الوضع الاقتصاديّ: تَكَشَّفَ وجود فروق دالّة إحصائيًّا في أسباب العنف الموجَّه ضدّ المرأة في فترة كورونا يُعْزى لمتغيّر وضع العائلة الاقتصاديّ، وبحسب التحليل فإنّ العائلات الأكثر وفرةً اقتصاديًّا أقلُّ عنفًا.

النقاش

تشير النتائج التي حصلنا عليها، إلى جانب التحليلات الإحصائيّة، أنّه في عام 2020، في فترة الإغلاقات التي شهدتها البلاد بسبب وباء الكورونا، زادت حدّة ظاهرة العنف تجاه النساء. وتُظهِر النتائج أنّ العوامل الخارجيّة (على سبيل المثال: الإغلاق؛ العمل من البيت -وأحيانًا التوقُّف عن العمل-؛ التعلُّم من المنزل) كان لها دَوْر أساسيّ في ازدياد العنف. وبيّنت النتائج أنّ ارتفاع معدّلات العنف الأُسَريّ هو نتيجة

المكوث القسريّ داخل المنزل، الذي أدّى إلى تفاقم الضغوط الاقتصاديّة، إلى جانب انعدام الأمن الغذائيّ، والقلق من التعرُّض لڤيروس كورونا، كما بيّنت صعوبة طلب المساعدة وتلقّيها -ويُعْزى ذلك الى القيود المفروضة على التنقُّل.

هيّأ الإغلاق الشامل الذي فَرَضَ على الناس بيئة خصبة لاستفحال ظاهرة العنف؛ إذ تُظهِر النتائج أنّ الرجال يرَوْن ممارسة العنف ضدّ النساء أمرًا مشروعًا، ناهيك عن ازدياد في حسّ تسلُّط الرجال نتيجة لمكوثهم في البيت مع نسائهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ النساء لم يكن لهنّ أيّ منفس أو ملجأ للاحتماء به من هذا التسلّط.

أبرزت النتائج أيضًا أنّ نوع العنف الأكثر ممارَسةً في فترة الوباء كان العنف الكلاميّ والنفسيّ، يليه العنف الجسديّ، ثمّ العنف الاقتصاديّ. استخدام الزوج للعنف النفسيّ ضدّ زوجته في فترة كورونا هو نتيجة الضغوط المادّيّة والنفسيّة التي تَعرَّضَ لها في تلك الفترة؛ فوَفقًا لنظريّة الإحباط والعدوان، العنف ليس حالة فطريّة، وإنّما يأتي ردَّ فعل للإحباط الذي يتعرّض له الفرد من البيئة الخارجيّة التي يعيش فيها. وهذا يفسّر ازدياد نسبة النساء المعنَّفات الجديدات اللواتي لجأن لطلب الدعم.

تشير النتائج إلى أنّ النساء العربيّات بغالبيّتهن لا يتقبّلن العنف الممارَس ضدّهنّ، إلّا أنّهنّ في الوقت ذاته بغالبيّتهن لا يتوجّهن لخطوط الدعم أو لتقديم الشكاوى ضدّ أزواجهنّ المعتدين. وقد بيّنت نتائج البحث أنّ هناك علاقة وطيدة بين ازدياد العنف والتوجُّه لطلب المساعدة، حيث قالت النساء إنّهنّ يتعرّضن لعنفٍ بالغ بعد أن يتوجّهن لطلب المساعدة أو تقديم شكوى.

وفي الختام، أشارت التحليلات الإحصائيّة أنّ التحصيل العلميّ، والمشاركة في سوق العمل، إلى جانب وضع العائلة الاقتصاديّ، كلّ هذه أثّرت تأثيرًا مباشرًا على مسبِّبات العنف ضدّ النساء خلال فترة كورونا. فالتحصيل العلميّ المتدنّي أدّى إلى عدم المشاركة في سوق العمل الذي نجَمَ عنه تضعضُع في وضع العائلات الاقتصاديّ، وبالتالي أدّى إلى ازدياد في ممارسة العنف تجاه النساء.

المَصادر:

ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرَّم. (2005). **لسان العرب**، (الطبعة 4). بيروت: دار صادر.

الإبراهيم، أسماء. (2010). الصحّة النفسيّة لدى النساء الأردنيّات المعنَّفات. **مجلّة الجامعة الإسلاميّة**، العدد 20. الأردن. ص 204-208.

بنات، محمود. (2006). **العنف ضدّ المرأة**. الأردن: دار المعتزّ للنشر والتوزيع.

حاجّ يحيى، محمّد. (2013). **العنف ضدّ النساء في المجتمع الفلسطينيّ-عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطينيّ 2011**. مفتاح.

http://www.miftah.org/Publications/Books/Violence_against_Women_in_Palestinian_Society.pdf

الخطيب، سلوى. (2005). العنف الأسَريّ ضدّ المرأة في مدينة الرياض -دراسة ميدانيّة لبعض حالات المتردّدات على مستشفى الرياض المركزيّ. **المركز الخيريّ للإرشاد والاستشارات الأسَريّة**، المجلّد 20. الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلميّ.

دَفير، نُوعم. (2020، 22 تشرين الثاني). فيروس العنف ضدّ النساء: الكورونا رفعت عدد حالات الشكاوى. **إسرائيل اليوم** ("يسْرائيل هَيُوم"). [بالعبريّة] https://www.israelhayom.co.il/article/822591

الرميح، يوسف. (2013). العنف الأسريّ ضدّ الأطفال في محافظة عنيزة -دراسة ميدانيّة بمنطقة القصيم. **مجلّة البحوث الأمنيّة**، المجلّد 2، العدد 54.

عسوس، أنيسة. (2010). عنف الرجل ضدّ المرأة وانعكاساته على سلوك الطفل -دراسة حالة. **مجلّة إضافات**، العددان الثالث والرابع. تونس. ص 167-182.

عوّاد، نائلة. (2020، 6 تشرين الأوّل). لم تعد تتوفّر أماكن للنساء المعنّفات في المآوي. **عرب 48**.

مرشد، ناجي. (2006). **تعديل السلوك العدوانيّ للأطفال العاديّين وذوي الاحتياجات الخاصّة -دليل للآباء والأمّهات**. مكتبة زهراء الشرق.

منصور، عصام. (2014). العنف الأسَريّ في مدينة عمّان -دراسة ميدانيّة على النساء المعنَّفات من وجهة نظر تربويّة. **مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربويّة والنفسيّة**، الجزء 2، العدد 7.

الهرّ، قدرة عبد الأمير. (2008). **العنف ضدّ الزوجة وعلاقته بالصحّة النفسيّة لدى الزوجات العربيّات المعنَّفات في مدينة مالمو بالسويد**. رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب، الأكاديميّة العربيّة المفتوحة بالدنمارك.

هيئة الأمم المتّحدة للمرأة. (2020). **آثار جائحة كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربيّة**. هيئة الأمم المتّحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00132_gpid_pb_ar_apr3.pdf

Al-Krenawi, Alean. (1999). Women of polygamous marriages in primary health care centers. **Contemporary Family Therapy: An International Journal**, 21. Pp. 417-430.

Al-Sadawi, Nawal. (1985). Growing up female in Egypt. In Elizabeth, Feranea (Ed.). **Women and the family in the Middle East new voices of change** (pp. 111-120). Austin: University of Texas Press.

Campbell, Jacquelyn. (1992). If I can't have you, no one can: Power and control in homicide of female partners. In Jill, Radford and Diana E. Russell (Eds.). **Femicide: The Politics of Women Killing**, (pp. 99-113). New York: Twayne.

Castro, Roberto; Casiue, Irene, & Brindis, Claire D. (2008). Empowerment and physical violence throughout women's reproductive life in Mexico. **Violence Against Women**, 14. Pp. 655-677.

Dobash, Emerson R., & Dobash, Russell P. (1979). **Violence against wives: A case against patriarchy**. New York: Free Press.

Dobash, Emerson R., & Dobash, Russell P. (1988). Research as social action: The struggle for battered women. In Yllö, Kersti and Michele Bograd (Eds.). **Feminist perspectives on wife abuse**, (pp.51-74). Newbury Park, CA: Sage.

Haj-Yahia, Muhammad M. (2000). Wife abuse and battering in the sociocultural context of Arab society. **Family Process**, 39. Pp. 237-255.

Haj-Yahia, Muhammad M. (2002). Attitudes of Arab women toward different patterns of coping with wife abuse. **Journal of Interpersonal Violence**, 17. Pp. 721-745.

Levinson, David. (1989). **Family violence in cross-cultural perspective**. Newbury Park: Sage.

National Council for Family Affairs. (2008). **The Reality of Violence against women in Jordon**.

Rabin, Barbara; Markus, Elliot, & Voghera, Nira. (1999). A Comparative study of Jewish and Arab battered women presenting in the emergency room of a general hospital. **Social Work in Health Care**, 29. Pp. 69-84.

Thomas, L.E. (1999). **The Battered Women Syndrome Violence in the Home**. New York, Free Press.

الاستثناء المركّب داخل البلدة القديمة في القدس خلال فترة الجائحة

رهام سماعنة[1]

مقدّمة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر جائحة كورونا، بوجود الواقع الاستعماريّ الاستيطانيّ الإحلاليّ، على سكّان البلدة القديمة في القدس، وذلك من خلال التركيز على حالة الاستثناء التي فرضتها الجائحة ومِن قَبلها الاحتلال، وعلاقة ذلك بالحيّز الضيّق الذي يعيش فيه سكّان البلدة القديمة، وما سينبثق عن هذه الجائحة من تغيُّرات ستطول السكّانَ الأصليّين في ظلّ الواقع الاستعماريّ الاستيطانيّ الإحلاليّ.

بُحثت الجوائح تاريخيًّا، وما زالت الدراسات تحاول الوقوف على كلّ الحيثيّات التي تنعكس على السلوك البشريّ أثناء وبعد مرحلة الجائحة. تُبيّن هذه الدراسات أنّ ثمّة آثارًا جمّة ومتشابهة تخلّفها الجوائح على الشعوب في مختلف أنحاء العالم، وإنْ تفاوت من دولة إلى أخرى، ليكون وقْعها أشدّ على شعوب العالم الثالث، نظرًا لظروفهم الصحّيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتردّية التي تعصف بهم، فما بالك إذا كان هذا البلد ما زال قابعًا تحت الاحتلال، مثل فلسطين التي تعاني بسبب هيمنة المحتلّ وعنصريّته منذ ثلاثة وسبعين (73) عامًا لتنضاف إلى جانب هذا جائحةُ كورونا؟! هذه الجائحة أماطت اللثام عن هشاشة الإنسانيّة، ولزوجة الحداثة، ووهم ما بعد الحداثة الذي نعيشه في ظلّ تداعي الديمقراطيّات الليبراليّة حتّى في الغرب، والتي نشهد تحوُّلها إلى ديمقراطيّات مزيَّفة ونيوليبراليّة حافظة لمصالح النُّخَب ومعادية لـمَن دونهم.

سأتناول في ورقتي حالة الاستثناء التي فُرضت على العالم بسبب جائحة كورونا التي قد تكون حديثة العهد بالنسبة للعالم، بينما للفلسطينيّ هي ذات طابع بنيويّ بفعل الاحتلال، وأخصّ بالذكر الفلسطينيّ الذي يعيش في البلدة القديمة في القدس؛ وذلك من خلال

1. رهام سماعنة: طالبة ماجستير في الأدب والتواصل بين الثقافات، الجامعة العربيّة الأمريكيّة، رام الله.

محاولة تفكيك اللحظة الآنيّة التي تخضع لمركّب من الاستثناءات سببها الاحتلال، وجائحة كورونا، والحالة المعلّقة، والكيفيّة التي بها تُخضِع هذه المركّباتُ الثلاثةُ المقدسيَّ للحيّز الضيّق نظرًا إلى كونه في سياق معلّق بين دولة احتلال مهيمِنة، ودولة فلسطينيّة غير معترَف بها وبه؛ وهو ما يجعله لا يرى جائحة كورونا كما يراها باقي العالم، حتّى إنّ رؤيته لِما بعد الجائحة قد تكون مختلفة نظرًا لوجوده تحت احتلال استبداديّ حرمه كلّ حقوقه ويسعى جاهدًا لمحوه.

جائحة كورونا ليست ڤيروسًا فقط بما تفرضه من استثناء، وإنّما هي "مفهوم" يتشكّل، يُشكِّل، ويُنتج تأمّلات ونقدًا، لدى المقدسيّ الذي عاش ويعيش أزمات متتالية من صُنع الإنسان يمكن أن نراها استثناء مركّبًا. تنبثق من هذا الاستثناء أسئلة وجوديّة كثيرة تتجاوز معنى العقل والإنسان والخصوصيّة والعيش وضروريّات الحياة، لتتوقّف عند مكانة المقدسيّ في عصر الحداثة، وأمام آلاف الأموات التي حصدها المحتلّ والجائحة؛ فَالمأساة آنيّة، حقيقيّة، ملحميّة ومستمرّة، وهي تتكشّف أمام أعيننا على الرغم من أنّها ليست جديدة. وقد يكون هذا التكشّف بفعل الجائحة إمّا فرصة للتحرّر من قيود الاحتلال بتصوّر واقع مختلف تمامًا بعد هذه الجائحة، وإمّا عذرًا لإحكام هذه القيود. يقول فخري صالح: "تبدو [البشريّة] وكأنّها على أهبة قطيعة تاريخيّة مع ماضيها وحاضرها في ظلّ غموض الحاضر والشكّ في المستقبل وهشاشة الأنظمة الصحّيّة" (الملائكة، 2020)؛ فهل للقطيعة مكان في ذهن المقدسيّ المرتبط بماضيه، والخاضع للاستثناء المركّب والحيّز الضيّق؟ إذا كانت الأوبئة "تاريخيًّا، أجبرت النّاسَ على القطيعة مع ما سبق وتخيُّل عالمهم بشكله الجديد"، فهل نستطيع أن ندّعي "أنّ هذا الوباء ليس استثناءً بل هو بوّابة، أو مَعبر بين عالَم وآخر"؟ (روي، 2020). سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة خلال البحث.

منهجيّة البحث

يستخدم البحث أدوات البحث الكمّيّ والكيفيّ. إلى جانب استبيان وُزّع على مقدسيّين يعيشون في البلدة القديمة (بلغ حجم العيّنة 50 مقدسيًّا)، شمل البحث سبع مقابلات مع مقدسيّين يعيشون في البلدة القديمة وأطرافها، فضلًا عن المراجَعات الأدبيّة التي من خلالها نستكشف ملامح المرحلة الحاليّة وما بعدها في ظلّ المعطيات القائمة، آخذين بعين الاعتبار أنّ الخوف الشديد من العدوى زعزع "أمننا الأنطولوجيّ" (Giddens, 1990, p. 21)، وعاث في طقوسنا اليوميّة، وأضاف مدماكًا إلى اغترابنا -وإن كنّا نخضع لهذا الاستثناء مسبقًا.

الاستثناء المركَّب والسيطرة

تدويل مدينة القدس ومنحها وضعًا قانونيًّا خاصًّا خلقا حالة استثنائيّة للمدينة وسكّانها الفلسطينيّين؛ فهم لا يخضعون للسلطة الفلسطينيّة ولا ينتمون للمنظومة الإسرائيليّة في المدينة. يرى 80% من سكّان البلدة القديمة في القدس أنّ أزمة جائحة كورونا تدفع بالاحتلال إلى تنفيذ مزيد من الخطط والهيمنة والاستبداد والسيطرة، في حين أنّ 8% غير متأكّدين من ذلك. أمّا المتبقّون (12%) فلا يرون ذلك. يتوافق شعور الفلسطينيّين بالاستبداد والسيطرة الإسرائيليَّيْن مع تخوُّفات الفيلسوف سلاڤوي جيجيك من وباء السلطويّة، ومن الإمعان في السيطرة والاستبداد، ومن كلّ هذه المستحدَثات التي تَطول الحرّيّاتِ بصورة أساسيّة في ظلّ الجائحة. وقد أثبتت الجوائح التي عصفت بالعالم أنّ هذه المراحل من حياة البشريّة تفرض سياسات وتغييرات عميقة على مختلف مَناحي الحياة. ومع حالة الاستثناء العالميّة وما فرضته من قوانين استثنائيّة، في طول العالم وعرضه، بل كذلك على أهمّ الديمقراطيّات في العالم، من شأن هذا أن يكسب الأنظمة في أوقات الأزمات سلطاتٍ أكثرَ قوّة، تعطيها الشرعيّة لتعطّل الحياة الدستوريّة. وفي حالة كمثل حالة المقدسيّين، فإنّ الاحتلال -الذي يمارس كلّ سيناريوهات الاستثناء والتلاعب بالقوانين قبل الجائحة- أمعن مع الجائحة في هذه السياسات، ولا سيّما في ما يتعلّق بشَرْعَنة الضمّ والسيطرة على مزيد من المباني. ومن الأمثلة على ذلك حيُّ الشيخ جرّاح الذي تسكنه 28 عائلة يبلغ تعداد أفرادها 550، وجميعهم يواجهون مخطَّط تهجير لصالح شركة "نحلات شمعون" الاستيطانيّة، وذلك بغية بناء مستوطنة تضمّ 200 وحدة سكنيّة. هذا المخطَّط ليس حديث العهد، لكن تنفيذه أصبح سهلًا في ظلّ الجائحة نظرًا لانشغال المقدسيّين بما فرضته الجائحة من أعباء مضاعَفة، إلى جانب انشغال العالَم بالجائحة. لذا، بات تنفيذ هذه القرارات أكثر سهولة في هذه المرحلة؛ وقد تسلّمت كلّ من عائلات حمّاد والدجاني والداوودي، في أيلول عام 2020، إخطارًا من محكمة الصلح الإسرائيليّة يطالبها بإخلاء منزلها لصالح المستوطنين. تبعهم بعد ذلك تسلُّمُ عائلات القاسم والجاعوني والسكافي، في تشرين الأوّل عام 2020، إخطارًا بالقرار ذاته، مع العلم أنّه هُجّرت ثلاث عائلات سابقًا من الشيخ جرّاح (عائلة الكرد عام 2008، وعائلتا حنون والغاوي عام 2009)، بينما حلّ المستوطنون مكانهم.

التعطّش الدائم للسيطرة من قِبل الاحتلال ظهر جليًّا خلال الجائحة، إذ حاولت حكومة الاحتلال خلال فترة الجائحة أن تفرض نفسها كعنوان وحيد في تلقّي الأخبار وفي تحديد سير العمل في مواجهة الوباء، من خلال فرض الإغلاق والفتح على شتّى مَناحي الحياة، وأضف إلى ذلك ما تقوم به سلطات الاحتلال من تشديدات على إجراءات دخول المقدسيّين إلى الأماكن المقدَّسة. فعلى سبيل المثال، في أيّار عام 2020 منعت قوّات الاحتلال الدخول إلى باحات المسجد الأقصى منعًا باتًّا، وأغلقته تمامًا أمام المقدسيّين كرسالة ضمنيّة تقول لهم من خلالها إنّها تملك كامل السيطرة على المسجد الأقصى وسائر الأماكن الدينيّة، وإنّ لها هي الحقّ في أن تبيح دخول مجموعاتها المتطرّفة إلى المسجد الأقصى. أضف إلى ذلك سماحَ هذه القوّات بتزايد زيارات المستوطنين للأحياء داخل البلدة القديمة، واستمرارَ تجمُّعاتهم، بينما حظرت زيارات الفلسطينيّين وتجمُّعاتهم، وتعرُّضَ مَن يخالف للحبس ودفع الغرامات. كذلك أقدمت سلطات الاحتلال على إجراء مسوحات شاملة لباحات المسجد الأقصى، مستغلّة غياب السكّان وظروف الجائحة، ناهيك عن الخروقات التي تجري كلّ يوم في منطقة القصور الأمويّة، وهو ما وضّحه مجلس الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلاميّة، والهيئة الإسلاميّة العليا وهيئة العلماء والدعاة، في بيانَيْن صدَرَا في الـ 13 من كانون الثاني (2021) يشيران فيهما إلى هذه الانتهاكات وخطورتها.

وبعد السماح لسكّان البلدة القديمة بالدخول إلى المسجد الأقصى، باتت قوّات الاحتلال تفرض تفتيشًا لكلّ من يدخل، وذلك من خلال التدقيق في فحص أرقام الهُويّات بحجّة الكشف عن المتهرّبين من الحَجْر الصحّيّ، أو عن المخالِطين الذين يخالفون الأنظمة الصحّيّة. قد يبدو هذا الإجراء في ظاهرِهِ مكافَحة للجائحة، بينما في باطنه هو نوع من فرض المزيد من السيطرة. وعندما سُئِل المستطلَعة آراؤهم (في ما بعد: المستطلَعون /المستطلَعين): هل تحوّلت جائحة كورونا إلى أداة فاعلة بيد الاحتلال لفرض مزيد من السيطرة والتضييق على سكّان البلدة القديمة في القدس؟ كانت إجاباتهم جميعًا بالإيجاب («نعم»)، باستثناء واحد من المستطلَعين أجاب بالسلب («لا»). يبدو جليًّا لنا أنّ حكومة الاحتلال استغلّت الجائحة وحوّلتها إلى أداة فاعلة لفرض المزيد من الهيمنة على السكّان.

واقع مدينة القدس والبلدة القديمة قبل الجائحة وأثناءها

يعيش 32 ألف فلسطينيّ (تفكجي، 2019) داخل حدود البلدة القديمة في مدينة القدس، التي تقع داخل السور العثمانيّ، وتبلغ مساحتها 178 دونمًا، بينما يعيش 414,786 فلسطينيًّا (الإحصاء الفلسطينيّ، 2017، ص 35) في القرى والأحياء المحيطة بالبلدة القديمة في القدس، وجميعها تخضع للتطويق والاختراق، حيث يقطع الاحتلال الإسرائيليّ ويفكّك القرى والأحياء بالمستوطنات والشوارع، ابتغاءَ تحقيق مآربه الاستيطانيّة وفرض السيطرة. وتشهد المدينة يوميًّا عمليّات هدم للبيوت. من الأمثلة على ذلك بيتُ مسؤول الحراسة في المسجد الأقصى فادي عليّان، وبيت حاتم أبو ريالة، وغيرهم كثيرون، ناهيك عن الذين يُجبَرون على هدم منازلهم بأيديهم، وآخرين يُجبَرون على إخلاء منازلهم لصالح إسكان عائلات المستوطنين. أضف إلى ذلك الإجراءاتِ التعسفيّةَ التي يتعرّض لها السكّان داخل وخارج السور، نحو: الحبس الفعليّ والمنزليّ (سواء أكان ذلك للأطفال أَم للنساء أَم للشيوخ أَم للشباب)؛ الإبعاد؛ فرض الغرامات الماليّة الباهظة على السكّان من قِبل حكومة الاحتلال لأسباب واهية وغير حقيقيّة؛ سحْب حقّ الإقامة في القدس مِن كلّ مَن يتغيّب عن الإقامة في منزله، لأسباب تتعلّق بالسفر أو الدراسة وغيرها. ونتيجة لهذه السياسات الاستعماريّة، أُنهكت القِطاعات الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتعليميّ والصحّيّ في المدينة؛ إلى جانب حرمان الشباب من العمل في تخصُّصاتهم أو في المناصب المتنفّذة، ولذا تجد خرّيجَ هندسة الحاسوب يعمل في مطعم، وآخر على بسطة كعك -وكلّ ذلك قبل جائحة كورونا.

يعيش سكّان البلدة القديمة في القدس مع كلّ تلك الظروف الواردة أعلاه، علاوة على العنف المتصاعد من قِبل المستوطنين على السكّان الأصليّين دون حسيب أو رقيب، فضلًا عن الحيّز الضيّق الذي يحكمهم والذي عمل على زيادة التركيز البشريّ في أحياء البلدة القديمة. هذا الواقع المفروض كان له أبعاد عميقة عندما اجتاحت الجائحة العالم؛ وسرعان ما انعكس على شتّى مناحي الحياة، ليشهد سكّان البلدة القديمة تسارعًا في انتشار الوباء مقارَنةً بسائر التجمّعات الفلسطينيّة. نعزو ذلك إلى الكثافة السكّانيّة العالية، ووجود اليهود المتزمّتين في المدينة، والذين عُرف عنهم أنّهم من أقلّ الفئات التي تلتزم بإجراءات الوقاية من الوباء، ناهيك عن أنّ المقدسيّين الذين يعيشون في المناطق المجاورة لأحياء اليهود هم من الطبقة

الفقيرة التي يكاد أفرادها ينحصر انشغالها في شؤون تحصيل قوت يومهم ودفعهم للضرائب المفروضة عليهم من قِبل حكومة الاحتلال، ولذا تجدهم مجبَرين على مزاولة أعمالهم حتّى في ظلّ خطورة تفشّي الجائحة واحتماليّة إصابتهم بها. ولا ننسى أنّ البلدة القديمة في القدس من أهمّ المراكز السياحيّة التي يقصدها الكثير من السيّاح القادمين من مختلف أنحاء العالم، وأنّه في بداية الجائحة -قبل أن تُفرَض الإغلاقات العالميّة المشدَّدة- كان بمقدور السيّاح استكمال جولاتهم، وقد أسهم ذلك في نقل الوباء من العالَم إلى سكّان البلدة القديمة وأصحاب الدكاكين والمحالّ التجاريّة.

مع بداية انتشار الوباء، تعاملت حكومة الاحتلال الإسرائيليّ مع سكّان البلدة القديمة على أنّهم عناصر ناقلة للوباء، ولم توفّر لهم مراكز فحص. وكان من الواضح تقصير وزارة الصحّة الإسرائيليّة في إجراء الفحوصات والمسح الميدانيّ، ومنع السلطة الفلسطينيّة من أيّ تدخّل على نحوٍ فعليّ في المدينة. وقد قامت باعتقال محافظ القدس عدنان غيث، ووزير شؤون القدس فادي الهدمي، نتيجة قيامهما بنشر التوعية بشأن وباء كورونا في القدس حسب ما جاء في التهم الموجَّهة إليهما. كلّ هذا التضييق والبطء في الإجراءات الطبّيّة عكسَ أعدادًا غير حقيقيّة بشأن المصابين بالڤيروس. لكن لاحقًا، في الثاني من نيسان عام 2020، فُتِح أوّل مركز للفحص في جبل المكبّر، وتبعه لاحقًا افتتاحُ المراكز وتوزيع بعض النشرات التوعويّة، وجاء ذلك نتيجة للقلق البالغ من تبعات عدم الاكتراث بانتشار الوباء على السكّان اليهود، وخاصّة بعد متابعة ما جرى في دول مثل إيطاليا والولايات المتّحدة الأمريكيّة وغيرها. ومع تزايد أعداد الحالات وارتفاع وتيرة خطورة الجائحة المعلَن عنها في العالم، استنكرت الجهات فلسطينيّة وعبّرت عن قلقها لما يجري في القدس، وأخذت تنشر أعداد المصابين في القدس ضمن التحديثات الخاصّة بوزارة الصحّة الفلسطينيّة.

وفي مقابلة مع الصحفيّ أحمد البديري قال: «منذ بداية الجائحة، وتحديدًا في الأسابيع الأولى، كان واضحًا أنّ هناك تنصُّلًا من قِبل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ من تحمّل مسؤوليّاتها كقوّة احتلال على القدس، بينما نحن ما زلنا نعيش تحت الاحتلال، وحسب القانون الدوليّ على الاحتلال أن يوفّر احتياجات السكّان

الأصليّين، لكنّه لم يفعل ذلك، بل ركّز خدماته في القدس الغربيّة، والحارات التي يسكنها اليهود». ويضيف أنّ السلطة الفلسطينيّة لم تستطع العمل في البلدة القديمة في القدس، ولم يكن لديها الإرادة، «فنحن لم نشعر بذلك باستثناء بعض الجهود المهمّة من النوادي، ومن حركة فتح، حيث قدّموا بعض الخدمات لكنّها لم تستمرّ. لذا عملنا على تشكيل "مبادرة التجمّع المقدسيّ لمواجهة الكورونا"». في المقابل، يقول الناشط المقدسيّ فادي مطور، في ما يتعلّق بدَوْر التنظيمات، إنّ هناك ملاحقة للناشطين وفرض غرامات ماليّة واعتقالات كما حدث مع محافظ القدس الذي حاول العمل في داخل البلدة القديمة بالخفاء. كذلك يضيف المطران المقدسيّ عطا الله حنّا: «إنّ المقدسيّين يجدون أنفسهم في هذه الأيّام العصيبة بين مطرقة الاحتلال وسياساته، وسندان الكورونا. بالإضافة أنّ الاحتلال يقمع أيّ نشاط إغاثيّ في المدينة المقدّسة، علمًا أنّ هذه النشاطات إغاثيّة وتحمل الطابع الإنسانيّ التضامنيّ مع أبناء القدس في هذه الظروف» (عبد الواحد، 2020).

كلّ الظروف السابقة كانت سببًا في رفع وتيرة أعداد المصابين في البلدة القديمة وصعوبة إجراء الحَجْر المنزليّ. يقول ماهر ديب، المدير الطبّيّ لمستشفى مار يوسف («الفرنسيّ») في القدس: «إنّ الحَجْر الصحّيّ المنزليّ غير متاح لنسبة كبيرة من المقدسيّين بسبب الكثافة السكّانيّة، حيث يبلغ معدّلها 7.3 أشخاص لكلّ غرفة سكن واحدة، ممّا شكّل ضغطًا كبيرًا على أداء المستشفيات المقدسيّة خلال الجائحة، فمن بين مستشفيات مقدسيّة مستشفيان اثنان -مستشفى المقاصد ومستشفى مار يوسف «الفرنسيّ»- يضمّان أقسامًا للتعامل مع إصابات الكورونا» (عودة الله، 2020، ص 83).

الاستثناء والحيّز الضيّق داخل البلدة القديمة في القدس

ترفض الحكومة الإسرائيليّة إعطاء سكّان البلدة القديمة في القدس أيّ نوع من التراخيص للبناء أو التوسعة، بل إنّها كذلك تستغلّ أبسط الفرص للهدم وتقليص حيّز المنازل، كما أنّها تحظر القيام بأيّ إصلاحات للبنى التحتيّة، لتجبر المقدسيّ على العيش في ظروف معيشيّة قاسية في ظلّ مساحة البيوت القديمة؛ وهي تتّبع ذلك كإجراء إستراتيجيّ لتقليص أعداد السكّان قدْر الإمكان باستخدام شتّى الطرق. ويصرّ الاحتلال على تقليص الحيّز باستمرار، بسبب تخوّفه من أيّ زيادة سكّانيّة

عربيّة في البلدة القديمة؛ وذلك أنّ سياسته بالأصل تقوم على تقليص ومحو الوجود الفلسطينيّ في أحياء البلدة القديمة "وتهدف مخطّطاته للقدس الموحّدة ألّا يزيد عدد الفلسطينيّين فيها على نسبة 18%، وهم الآن يشكّلون نحو 34%" (السلحوت، 2020). وفي ظلّ هذه الإستراتيجيّات التي يتّبعها الاحتلال لتحقيق أهدافه الاستيطانيّة، يصبح التعامل مع ظروف جائحة كورونا أكثر صعوبة؛ وتطبيق الحَجْر والتزام البيوت والتباعد انعكاس أساسيّ لحالة الاستثناء المفروضة على العالم، ممّا يشكّل صعوبات مركّبة على البلدة القديمة في القدس نظرًا لطبيعة الظروف المفروضة عليها مسبقًا وخاصّة المساحات الضيّقة، ولذا من الطبيعيّ أن يتمخّض الأمر عن كثير من الانعكاسات النفسيّة والصحّيّة، سواء أكان ذاك على الأفراد أم على الجماعات، وهذا يعني أنّه في حالة المقدسيّ تحوّل الحَجْر إلى شأن مَرَضيّ أكثر ممّا هو شأن وقائيّ، له تبعات خطيرة على السكّان تتمثّل في انتشار متزايد للحالات المصابة، وهو ما يبعث على الشعور بالخوف والهلع الذي ترتّب عن هذه الحالة المركّبة. علاوة على هذا، هنالك الحرمان العنصريّ للسكّان الأصليّين الذين يفتقر بعضهم إلى السيطرة على شؤون حياتهم بسبب طبيعة العنف الاحتلاليّ القائم وتركيبته؛ إذ يرى 36% من السكّان أنّهم لا يملكون السيطرة على حياتهم، مقابل 42% يشعرون أنّهم يسيطرون على مَناحي حياتهم، بالإضافة إلى أنّ 22% يرَوْن أنّهم ربّما يسيطرون على حياتهم وربّما لا يسيطرون. لنلاحظ أنّ هناك تفاوتًا بين آراء السكّان في موضوع السيطرة على حياتهم؛ ويعود ذلك إلى سببين: أوّلهما أنّ بعض البيوت تحتوي على كثافة سكّانيّة أقلّ من غيرها، وثانيهما الأوضاع الاقتصاديّة المتفاوتة.

هذه الظروف التي يعيش فيها المقدسيّ، إلى جانب الجائحة، أجّجت شعوره بعمق المعاناة الرهيبة؛ وذلك أنّ الاحتلال فرض عليه الضيق والرقابة الصارمة لقتله نفسيًّا ومحو وجوده، في حين أنّ الجائحة ترغمه على التقيّد بالحيّز (الضيّق أصلًا) للحفاظ على نفسه بيولوجيًّا. وشتّان ما بين مَن يريد إنهاء الحياة ومن يريد المحافظة عليها. وكلتا الحالتين تفرض عليه العزلة عن محيطه، لكن العزلة التي سبّبها الاحتلال هي بنيويّة وليس من السهل تفكيكها، بينما الجائحة بما تفرضه تُعتبَر حالة طارئة في بعض جوانبها وغير مستدامة. ومن المعروف عن الإنسان أنّه يخشى العزلة بقدْر ما يخشى السجن. أضف إلى هذا أنّ كلّ مآسي الناس ناتجة عن شيء واحد، هو أنّهم لا يعرفون أن يمكثوا

داخل بيوتهم دون حركة (Pascal, 1950, p. 64)، فكيف إذا كانت هذه البيوت تتنافى مع فعل السكن، وتجعل المقدسيّ أكثر عرضةً لعنف الأوبئة وانتشارها بحكم الحيّز المتاح والذي يتنافى مع كينونة الإنسان الذي يتحدّث عنه هايدچر؟ يرى هايدچر أنّه «جوهر السكن أن تشعر بإنسانيّتك بالدرجة الأولى، والسكن تعبير عن الطريقة الخاصّة للوجود الإنسانيّ في العالم؛ أي بمعنى آخر السكن هو مكان يشعر الإنسان داخله بالأمان والفرح، والحماية؛ ولا يكفي أن نمتلك سقفًا فوق رؤوسنا لكي نتحدّث حقيقة عن فعل السكن» (هايدچر، 2013، ص 71). في حالة المقدسيّ، الاحتلال بسياساته يجعله يفتقر إلى فعل السكن الحقيقيّ والمتمثّل في الأمان، والدعوة إلى البقاء في المسكن باستمرار هي بمثابة نوع من الهيمنة والسيطرة المضافة إلى سابقاتها. فكما أنّ الحكومات تحتفظ بسلطة إعلان حالة الطوارئ، يحتفظ الاحتلال بها ويستغلّها لتجريد المقدسيّ من مزيد من الحقوق، ولإرغامه على العيش في فضاءات يعيش فيها شكلًا من أشكال النفي التي هي جزء من الإستراتيجيّة المتّبَعة لفرض هيمنة المستعمِر، وأغلبها أُنشئت كإجراء طوارئ أو إجراء مؤقّت تعدّى غايته الأصليّة، ليصير حالةً دائمة.

كلّما أضيفت إلى الهيمنة أدوات جديدة، امتدّت وانعكس أثرها على المكان والسكّان. هذا التمدّد أغرق البلدة القديمة في القدس -بمنازلها وأزقّتها- بشكل جديد من الهيمنة يتمثّل في مزيد من كاميرات المراقبة، فضلًا عن نقاط التفتيش وكثرة الأسلحة المتداوَلة بين المستوطنين والجنود، لتشعر أنّك في معسكر اعتقال، فلا تكاد زاوية تخلو من هذا المشهد. وبعد الجائحة، ازداد عدد هذه الكاميرات وأصبحت أقرب إلى البيوت، وذلك بحجّة الكشف عن المخالفين لأوامر الحَجْر الصحّيّ من مخالطين أو مصابين، وهو ما جعل السكّان يشعرون بأنّهم تحت رقابة مستمرّة؛ إذ يشعر 72% من سكّان البلدة القديمة أنّ الرقابة ازدادت بعد الجائحة، بينما يرى 24% أنّهم ربّما يكونون تحت رقابة أكبر، مقابل 4% لا يرَوْن ذلك. وأقصد بالرقابة هنا رقابة الاحتلال وَفقًا "لنموذج الهندسة السجنيّة الفوكويّ" (أسويق، 2020، ص 20) الذي يقوم على هاجس الضبط والتحكّم بكلّ التفاصيل ابتغاءَ إحكام السيطرة على الإنسان، والمتمثّل على هيئة معسكر اعتقال مزوَّد بكلّ تقنيّات المراقَبة، والبيروقراطيّة، وأشكال الإكراه المختلفة في الدولة الحديثة. لكن ينضاف إلى ذلك في الحالة المقدسيّة أنّ الاحتلال جعل هذا المعسكر أكثر بنيويّة من خلال

ما فرضه عنوةً عبْر سنوات احتلاله، حتّى بات ما هو داخل المنازل جزءًا من هذا المعسكر. وهذا يُبْطل تمامًا الدعوى القائلة بأنّ الوباء ساوى بين جميع الناس، وذلك لوجود الاحتلال وهيمنته. «فثمّة فرق بين التجوّل في دار مترامية الأطراف حيث يحافظ أفراده على خصوصيّاتهم على الرغم من إقامتهم سويّة فيها، وبين حشر عائلة كبيرة في شقّة ضيّقة لا يمكن إلّا أن تكون مَصدرًا لعنف أُسَريّ ومضارّ نفسيّة وجسديّة» (المصدر السابق).

تُعتَبر الجوائح من اللحظات المفصليّة في تاريخ العالم، وقد تكون لحظةَ القطيعة مع ما سبق، إلّا أنّه في البلدة القديمة على مستوى الحيّز الضيّق في السكن يرفض 88% من السكّان ترك مساكنهم الضيّقة، بينما يقول 10% من السكّان إنّهم قد يتركونها، في حين أنّ 2% فكّروا خلال الجائحة فعلًا في ترك بيوتهم في البلدة القديمة بسبب ضيق المساحة. فضلًا عن ذلك، إجابات المستطلَعين جميعهم كانت بالنفي. من وجهة نظر مازن (وهو أحد المستطلَعين): «لن يحدث ذلك، لأنّنا أوّلًا ما زلنا نشكّل 38% من السكّان، وثانيًا لأنّ الناس لديهم انتماء شديد لعروبة المكان».

أمّا في ما يتعلّق بالتفكير في المساحات الواسعة خلال فترات الحَجْر، فإنّ نسبة 42% فكّروا في مثل تلك المساحات التي قد تخفّف عنهم عبء الحَجْر، في حين أنّ 44% لم يفكّروا في ذلك، وَ 14% كان جوابهم أنّهم قد يفكّرون في الوَسَع. وبناءً على نتائج الاستبيان والمستطلَعين، نلاحظ أنّ حالة القطيعة مع الحيّز الضيّق للمنازل ليست في الحسبان، ولن تكون الجائحة مفصليّة في هذا الصدد.

الأزمات والخطر الوجوديّ:

تُعَدّ الجائحة التي يمرّ بها العالم من أخطر الأزمات التي تهدّد بقاء البشريّة، بينما في البلدة القديمة في القدس يعيش المقدسيّ حالة التهديد الوجوديّ هذه منذ ثلاثة وسبعين (73) عامًا تحت احتلال عنصريّ أهمُّ تطلُّعاته محوُ الوجود الفلسطينيّ، وما زال يحرص على خلق العديد من الأزمات للفلسطينيّ المقدسيّ. ونرى أنّ وقع أزمة جائحة كورونا على المقدسيّ مختلف تمامًا عمّا في سائر أرجاء العالم؛ فحياته عبارة عن سلسلة من الأزمات التي يخلقها الاحتلال. وحسب الاستبيان الذي شارك فيه سكّان البلدة القديمة في القدس، يرى 62% من المقدسيّين أنّهم قد اعتادوا

العيش تحت الأزمات، بينما 18% لا يرَوْن أنّهم اعتادوا العيش تحت الأزمات، ويقول 20% من السكّان إنّهم ربّما اعتادوا العيش في ظلّ الأزمات وربّما لم يعتادوا. وفي هذا انعكاس لمدى قدرة العقل البشريّ على العيش تحت أيّ ظرف. وعلى الرغم من أنّ العيش تحت وطأة الأزمات أمر معتاد وليس بجديد على المقدسيّ، فإنّ أزمة جائحة كورونا فاقمت صعوبة الواقع وتعقيده، إذ أضافت إلى ما اعتاده الريبةَ وعدم اليقين. أصبح المقدسيّ يواجه المجهول والخوف من موت غير مألوف، كما يجد نفسه في حقل الممكنات بعيدًا عن وجوده مع الآخرين بعيدًا عن عمله ودراسته؛ ففي حين يتصارع العالم من أجل الخروج من هذه الأزمة بحماية الإنسانيّة من الفناء، يصارع المقدسيُّ للخروج من أزمات كثيرة من ضمنها ما هو مستحدَث مثل الجائحة، ومنها ما هو قديم حديث يتعلّق بالاحتلال، والذي يحرص على خلق المزيد من الأزمات في هذه المرحلة الضحلة من حياة كوكب الأرض.

في ظلّ هذه الأزمات، نشهد أنّه ثمّة إعادة إنتاج للمجتمع البشريّ بعامّة، وللمقدسيّ -بخاصّة- الذي ترتبط محدِّدات عمليّة إنتاج حياته بالاحتلال قبل الجائحة؛ إذ يعمل الاحتلال على إنتاج حياة المقدسيّ في هذه المرحلة من خلال خلق المزيد من الأزمات، كتعميق الفصل بين سكّان القدس -على سبيل المثال- لا من خلال الحَجْر المنزليّ الذي يفرض التباعد الاجتماعيّ فحسْب، بل كذلك من خلال إبعاد السكّان وحبسهم وزرع المستوطنين بينهم عنوة بعد سرقة المنازل. ولذا، لا يجد 70% من السكّان دافعيّة للتواصل مع الجيران أو الأصدقاء بسبب الجائحة وهذه الإجراءات، بينما 22% لديهم هذه الدافعيّة على الرغم من التضييق الذي يفرضه الاحتلال مستغلًّا الجائحة، في حين يرى 8% أنّهم قد تكون لديهم الدافعيّة وقد لا تكون. هذه الإجراءات التي تخلقها الأزمات تهدّد الروابط الإنسانيّة، وتعزّز حالة الفردانيّة لدى المجتمعات حتّى بعد انتهاء الجائحة؛ وذلك أنّ الإجراءات العنصريّة التي يطبّقها الاحتلال -بالإضافة إلى الجائحة- تؤسّس لمرحلة خطرة من الانفصال الاجتماعيّ، إذ يرى 50% من السكّان أنّه بعد الجائحة من المريح لهم أن تبقى الزيارات والتواصل أقلّ مع محيطهم الاجتماعيّ، بينما يرى النصف الثاني 50% أنّه من غير المريح أن يكون التواصل أقلّ، ليضعنا ذلك في الموقع الخطِر بسبب الأزمات، وخاصّة تحت الاحتلال الذي يجد فرصته للتمدّد في ظلّ ظروف كهذه. أضف إلى ذلك أنّ

هـذه الأزمـات تخلـق فضـاءات أخـرى بعيـدة عـن الفضـاءات الاجتماعيّـة، كالفضـاء التكنولوجـيّ -علـى سـبيل المثـال- بوسـائله التواصليّـة ليحـلّ محـلّ العلاقـات البشـريّة الحسّـيّة، فتصبـح العلاقـات أشـبه بالعلاقـات المتخيَّلـة التـي تسـبح في فضـاءات غيـر مرئيّـة؛ إذ مـن خـلال الاسـتبيان تبيّـن أنّ علاقـة 75% مـن سـكّان البلـدة القديمـة مـع وسـائل التواصـل قـد ازدادت، بينمـا يقـول 28% منهـم أنّ هـذه العلاقـة لـم تـزدَدْ. ومـن مبـدأ اسـتثمار الأزمـة في جانـب إيجابـيّ، وأنّ أزمـةً مـا قـد تخلـق حلـولًا لأزمـات أخـرى، فـإنّ المقدسـيّ (الـذي أصبـح أكثـر تفاعـلًا مـع العالـم الافتراضـيّ -وَفـق مـا يشـير إليـه الاسـتبيان) يسـتطيع مـن خـلال ذلـك أن يحصـل علـى مجـال تواصلـيّ أوسـع وأكبـر، رغمًـا عـن المحتـلّ الـذي يجعـل مـن حيـاة سـكّان البلـدة القديمـة أشـبه بسـجن كبيـر، علـى الرغـم مـن تنـوّع سـكّانها (مـن أرمـن وأقبـاط، يونانيّيـن وأفريقيّيـن، مسـيحيّين ومسـلمين ويهـود وغيرهـم...)، هـذه البلـدة التـي اعتـادت أن تكـون مكانًـا آمنًـا جاذبًـا للنـاس بسـبب كـرم أهلهـا وبشاشـتهم.

تُعتبـر الأزمـات المرتبطـة بانتشـار الأوبئـة بمثابـة امتحـان للمجتمعـات، أو فرصـة لمراجعـة مـا هـي عليـه، ولا سـيّما أنّهـا "تهـدّد الروابـط الاجتماعيّـة، وتطلـق العِنـان لشـكل خفـيّ مـن حـرب أهليّـة مـن ناحيـة أخـرى" (أ.ف.ب.، 2020)، حسـب مـا يقـول المـؤرّخ لـوران هنـري فينيـو مـن جامعـة بورچـوني الفرنسـيّة، إلّا أنّ هـذا الشـكل مـن الحـرب الأهليّـة مسـتبعَد في الحالـة المقدسـيّة حسـب مـا يقـول المسـتطلَعون. كذلـك يوضّـح فينيـو أنّـه علـى صعيـد السـلوك أدّى الوبـاء إلى خلـق حـدّ أدنـى مـن المسـافة بيـن الأشـخاص، ويـزداد في حالـة الـدول الغربيّـة مقابـل الـدول الأخـرى، ويـؤدّي كذلـك إلى تعميـق اللامسـاواة في المجتمعـات، ويخلـق الكثيـر مـن الأزمـات الأخلاقيّـة أو يكشـف عنهـا. أمّـا في مـا يختـصّ بالمقدسـيّ، فيـرى 48% مـن السـكّان أنّ الوبـاء يؤثّـر علـى القيـم والأخـلاق، بينمـا 40% لا يـرَوْن ذلـك، مقابـل 12% يـرَوْن أنّـه قـد يؤثّـر. أضـف إلى ذلـك أنّ الأزمـة تخلـق لـدى الإنسـان رغبـة بالبحـث عـن مـلاذ لتخفيـف عـبء الأزمـة، وقـد يكـون هـذا المـلاذ متمثّـلًا بالعـودة إلى ممارسـة الطقـوس الدينيّـة والتقـرّب إلى اللـه، وهـذا مـا نشـهده في الحالـة المقدسـيّة حسـب آراء المسـتطلَعين أيضًـا.

وعند سؤال وُجّه إلى بعض المستطلَعين عن إمكانيّة استغلال الأزمة لخلق حيّز جديد في الحالة المقدسيّة، يجيب الباحث المقدسيّ خليل التفكجي بقوله: «الحيّز محدود لأنّ الآخَر سيطر على الجزء الأكبر؛ فهنالك إحلال وطرد مستمرّ»، بينما يجيب الصحفيّ أحمد البديري بقوله: «من الممكن خلق حيّز جديد من خلال المبادرات التي يقوم بها السكّان في البلدة القديمة»، وهو ما سأوضّحه أكثر في موضع لاحق. ويجيب عارف الحسيني بقوله: «دومًا هناك مكان لحيّز جديد، وربّما سيكون شكله أكثر انخراطًا مع مؤسّسات الاحتلال». أمّا فادي فيقول: «إنّ الحيّز الجديد يُفرَض في حال تعزيز صمود المقدسيّ». وفي ظلّ مرحلة إعادة إنتاج المجتمع البشريّ التي نعيشها والتي خلقتها الأزمة، فإنّ محاولة البحث عن سبل البقاء في ظلّ أزمة الجائحة والاحتلال تضع المقدسيّ أمام تساؤل عن الثوابت التي ستبقى في ظلّ هذا التهديد الوجوديّ. وعند توجيه هذا السؤال إلى المستطلَعين، أجاب خليل التفكجي أنّه يعتبر الأمل والتاريخ والهُويّة الوطنيّة والانتماء كلّها من الثوابت، وهذه الثوابت لن تزول، وأنّه سوف تكون هناك تطوُّرات نحو الأفضل؛ فكلّ الشواهد تدلّ على أنّ بقاء الحال من المحال، إذ لقد مرّت من هنا -على حدّ قوله- إمبراطوريّات كثيرة لكن مصيرها كان الزوال، بينما المقدسيّ بقي. ويجيب فادي قائلًا: «إنّ الترابط الاجتماعيّ من الثوابت التي ستبقى»، في حين يجيب عارف الحسيني: «الهُويّة الوطنيّة سوف تبقى راسخة، بيد أنّ ثوابت المقاطعة لمؤسّسات الاحتلال والأَسْرلة والدخول بكثافة إلى سوق العمل الاحتلاليّة كأيدٍ عاملة رخيصة سوف تتشتّت وستنهار السدود المنيعة القائمة منذ نصف قرن».

لا شكّ أنّ أزمة الكورونا أثارت الكثير من القلق الفكريّ والوجوديّ الذي يتمحور حول الذات والهُويّة لدى المقدسيّ، وشكْل حضوره في هذا العالم، وهو الذي عاش وما زال يعيش الأزمات المتتالية التي سببُها سياسة الاحتلال وعنصريّته. وقد تكون أزمة الجائحة فرصة للتفكير والتقارب في بعض الأحيان، وقد تكون على العكس من ذلك؛ ففي إجابات المقدسيّين عن السؤال «هل ترى نفسك في ظلّ هذه الأزمة أقرب إلى كونك فلسطينيًّا؟»، كانت إجاباتهم على النحو التالي: 86% منهم يشعرون أنّهم أقرب إلى فلسطينيّتهم، بينما 10% يجيبون بأنّهم لا يشعرون بذلك. أمّا الـ 4% الباقون فإنّهم ربّما يشعرون بذلك وربّما لا وَفق ما جاء في إجاباتهم. في المقابل، نجد

أنّ هذه الأزمة أجّجت حالة الصراع بين الجهاز الصحّيّ الطبّيّ الإسرائيليّ والجمهور المقدسيّ، هذا الجمهور الذي عَكَسَ غضبَه وعدمَ ثقته بالاحتلال من خلال عزوفه عن أخذ المطعومة من المحتلّ، لشكّه في كلّ ما يقدَّم من حكومة الاحتلال؛ إذ في كلّ مرّة يقدّم فيها الاحتلال شيئًا يكون هناك شيء أكبر يأخذه من المقدسيّ.

مقدسيّ ما بعد الكورونا

العالَم الذي نعيش فيه حاليًّا تَشَكَّلَ بفعل الكثير من العوامل، وبعض هذه العوامل كانت انعكاسًا لِما فرضته الأوبئة السابقة. لذا، من المحتمل أيضًا أن تعيد هذه الجائحة التأثير في العالم الذي نسكنه ليظهر بصورة جديدة -وإن على نحو جزئيّ-. وسينعكس أثر ذلك على الأجيال اللاحقة، وقد نحتاج إلى وقت طويل حتّى نتبيّن أثرها، نظرًا للنهايات الشديدة الفوضى التي تفرضها الجوائح؛ إذ إنّها تغيّر نظرة المجتمع الأساسيّة إلى العالم على نحوٍ عميق، وكذلك يمْكنها قلب الهياكل الاقتصاديّة الأساسيّة، والتأثير في مراكز القوّة، ممّا يثير الصراعات بين القوى العظمى. وهذا ما نشهده في هذه المرحلة، ومن خلال المعطيات المتوافرة؛ إذ من الواضح أنّ الديمقراطيّة الزائفة التي تعمل لمصلحة النُّخَب على حساب الإنسان العاديّ قد انكشف أمرها، وفقدت القوى العالميّة مصداقيّتها أمام مواطنيها أكثر فأكثر. وإذا ظنّ البعض أنّ الجائحة فرضت على كوكب الأرض عدالة استثنائيّة إلى حدٍّ ما فإنّه واهم؛ فحسب ألبير كامو في روايته "الطاعون"، فعليًّا يكون الأثر بالعكس، إذ يزداد الشعور بعدم العدالة في قلوب الناس، ولا سيّما إذا نظرنا إلى هذه العدالة من منظورِ ما يحدث لسكّان البلدة القديمة وما ذكرناه سابقًا بشأن ظروفٍ محيطةٍ بالبلدة، ولذا فإنّ الآثار التي سوف تترتّب على المقدسيّ بعد هذه الجائحة قد تكون أكثر تعقيدًا وظلمًا، وقد يحدث العكس.

أمّا التغيُّر الذي قد يَحدث على صعيد سكّان البلدة القديمة في القدس، فمن خلال نتائج الاستبيان والمقابلات مع المستطلَعين تبيَّنَ أنّ الخوف الشديد من العدوى سلخَنا عن طقوسنا اليوميّة وزاد من اغترابنا، وهذا سيبقى -وإنْ جزئيًّا- بعد انتهاء الجائحة. كذلك إنّ التغيير في السلوك التفاعليّ اللمسيّ سيمتدّ طويلًا، وسينعكس على الروابط الاجتماعيّة التي قد يتحلّل بعضها نتيجة لهذه الجائحة، وقد ذكرتُ ذلك آنفًا في إحدى نتائج الاستبيان. فضلًا عن هذا، ثمّة مفاهيم نتعايش معها

ويبدو أنّه قد آن الأوان للتحرّر من سلاسلها، كالعدالة والديمقراطيّة التي نعيش وهمها منذ ثلاث وسبعين (73) سنة تحت احتلال يحاول نزع كلّ محاولة نضاليّة شرعيّة يقوم بها الفلسطينيّ المقدسيّ. كذلك سيظهر الصمود والثبات، في الحيّز الضيّق وفي ظلّ حالة الاستثناء المركَّبة من الاحتلال والجائحة، سيظهران بمثابة انتصار ورسالة للمحتلّ؛ إذ يرى 74% من السكّان أنّه ما زال بإمكانهم الصمود أمام المحتلّ بعد جائحة كورونا، مقابل 20% يرَوْن أنّهم قد يكونون قادرين على الصمود بعد الجائحة، في حين يرى 6% أنّهم لن يكونوا قادرين على الصمود في وجه الماكينة الاحتلاليّة بعد انتهاء الجائحة. أمّا المستطلَعون، فقد تفاوتت إجاباتهم؛ إذ ترى سيرين أنّ الحياة ستعود إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حدوث جائحة الكورونا، ولن يكون المقدسيّ أمام بداية جديدة مختلفة بسبب الجائحة، ولن يأخذ معه شيئًا من هذه الجائحة، باستثناء جيل يصعب التعامل معه نظرًا لانقطاعه عن ممارسة حياته الطبيعيّة، سواء أكان ذاك في المدارس، أم في الجامعات، أم في العمل. أمّا خليل التفكجي، فيقول: «سكّان البلدة القديمة بعد هذه الجائحة سوف يأخذون معهم التجربة والتضامن الذي شعروا به، بالإضافة إلى الذكريات والتاريخ الذي سيُروى للأجيال القادمة عن هذه التجربة». أمّا عارف الحسيني فيقول: «هذه الأزمة لن تذكّرنا أنّنا تحت احتلال استبداديّ حرمَنا كلَّ حقوقنا وعلينا تفكيكه حتّى نتجنّب زوالنا، كما أنّ الناس لا يفكّرون في البدايات الجديدة أو القديمة. هم بحاجة إلى إمكانيّات العيش بكرامة؛ وصمود الناس ضروريّ لأنّه ليس لديهم مفرّ أو خيار آخر. والاحتلال ينتهج سياسة ذكيّة لا تجعل الأمور تنفجر». وأضاف عارف: «الشابّ المقدسيّ لا يستطيع التفكير في معنى العيش وهو من يكدح من أجل توفير لقمة العيش، وليس لديه وقت أو إمكانيّة للترف الفكريّ، وكلّ ما سوف يأخذه المقدسيّ بعد الجائحة هو المزيد من الألم واليأس. أمّا ما سينعكس في عقول الأجيال نتيجة لهذه الجائحة، فهو خجل في العالم لمواقفه وتخاذله؛ وكلّ ذلك سيُغرِق المقدسيّ أكثر في الحيّز الضيّق».

أمّا في ما يتعلّق بتغيّر طرق نضال المقدسيّ بعد الجائحة، وإمكانيّة بحثه عن بيئة تشارُكيّة أوسع عنوانُها التحرُّرُ من فكرة المساحة والحدود لخلق أشكال نضاليّة جديدة، فإنّ 30% من المقدسيّين يرَوْن أنّ الطرق النضاليّة ستتغيّر، بينما يرى

48% أنّها لن تتغيّر، في مقابل 22% يرَوْن أنّها ربّما تتغيّر وتتّخذ من التشارُكيّة سبيلًا للنضال، وخاصّة بعد أن عاش العالَم جزءًا من مرحلة الاستثناء التي عانى منها المقدسيّ طويلًا. علاوة على هذا، ثمّة فرصة تاريخيّة أمام المقدسيّ حدثت في 2021/3/3، حيث فتحت المدّعية العامّة فاتو بِنْسودا التحقيق في الجرائم التي ارتُكِبت في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، وهو أوّل تحقيق تقوم به محكمة دوليّة في الجرائم الإسرائيليّة، وإنْ جرى العمل عليه جيّدًا ومتابعته فإنّ سكّان البلدة القديمة سيستطيعون محاكمة المحتلّ على الجرائم التي ارتكبها ضدّهم.

بنًى جديدة للتضامن

فرضت الجائحة على مختلف الأنظمة السياسيّة في العالم ظروفًا استثنائيّة دفعتها إلى الانغلاق على الذات أكثر تحت عنوان التحكّم بالمصير والاستقلاليّة والحفاظ على سلامة مواطنيها، وهذا أدّى إلى خلق منظومة من العزلة التي تزيد من وهم فكرة المرض هي أخطر بكثير من عيش تجربة المرض. وفي الحالة المقدسيّة، تُعَدّ العزلة حالة مركَّبة بسبب الجائحة من جهة، والاحتلال الذي يستغلّ كلّ فرصة للإمعان في السلب والتهويد من جهة أخرى. وتمدُّد عزلة المقدسيّ يُعَدّ فرصة ثمينة للاحتلال لتنفيذ مخطّطاته؛ ولذا يجد المقدسيّ نفسه مضطرًّا إلى البحث عن سُبُل لكسر هذه العزلة، ليحافظ على شرط الوجود المتمثّل بالتفاعل البشريّ، سواء أكان ذاك من خلال التضامن أَمْ من خلال غيره من الأشكال، وذلك ليشعر بمعنى وجوده وقيمته؛ إذ بغير الآخَر لا يمكنه معرفة «الأنا».

وعند توجيه سؤال إلى المستطلَعين عن مدى أهمّيّة التضامن بالنسبة لسكّان البلدة القديمة في القدس، وعمّا إذا كان في الإمكان استغلال التضامن كإحدى وسائل الضغط على العالَم للتحرُّر من الحيّز الضيّق ومن غطرسة الاحتلال، فإنّ فادي المطور يجيب بقوله: «أجل، يمكننا استغلال التضامن ليكون إحدى وسائل الضغط الفاعلة في وجه الاحتلال لكشف عنصريّته». أمّا أبرار صوّاف، فتجيب بقولها: «لا يمكن ذلك، لأنّ الواقع سيزداد تفتُّتًا، وسيصبح السكّان أكثر عجزًا وابتعادًا عن فكرة التضامن». ويضيف مازن بالنفي أيضًا، لأنّ الوضع الفلسطينيّ لا يسمح بذلك حاليًّا بسبب ضعف الحركة الوطنيّة والانقسام؛ ولذا فمن خلال إجابات المستطلَعين نلاحظ أنّ ثمّة شكًّا في بنى التضامن ومدى فاعليّتها على الرغم من الحِراكات التضامنيّة التي تجري لدعم سكّان البلدة القديمة، سواء أكان ذاك خلال الجائحة أم قبلها. أورد مثلًا «حملة "للقدس حياة"

التركيّة التي أطلقتها مُؤسَّستا دنيز فنري والمشرق» (موقع الجزيرة، 2020) لدعم الفئات الأكثر تضرُّرًا من تبعات الجائحة. أضف إلى ذلك الحراكَ التضامنيّ الذي قامت به مجموعة من الشباب المتضامنين في برلين مع قضيّة تهويد حيّ الشيخ جرّاح، مع العلم أنّ هذه الحِراكات التي تتولّد تضامنًا مع حيّ الشيخ جرّاح في ازدياد، وانبثق وينبثق عنها نتائج تؤسّس لمرحلة مختلفة عمّا سبق، نظرًا لخطورة ما يجري في الحيّ.

كلّ هذا مع العلم أنّ بنى التضامن التي يراها المقدسيّ أقلَّ فاعليّةً هي في حقيقة الأمر بحاجة إلى عمل مكثّف لِتُؤْتيَ أُكُلَها، وتشهد على ذلك حركة مقاطعة البضائع الإسرائيليّة التي باتت -بسبب العمل المكثّف على بناها التضامنيّة- ذات فاعليّة وتأثير، ومن هنا فإنّ المقدسيّ يستطيع استغلال فرصة تواصله مع العالم الافتراضيّ التي ازدادت خلال فترة الجائحة بنسبة 72% حسب ما ذكرتُ في ما سبق من خلال تناول نتائج الاستبيان، ليبدأ بتشكيل بنى تضامن جديدة وذات فاعليّة قد تساعده على تغيير الواقع الاحتلاليّ لصناعة مستقبل جديد لصالح الأجيال اللاحقة.

المبادَرات

تُخلق المبادرات في المجتمعات لتحسين شيءٍ ما أو لحلّ مشكلة أو أزمة معيّنة. ونظرًا لكثرة الأزمات والمشكلات التي مرّت وما زالت تمرّ على سكّان البلدة القديمة في القدس، فإنّ نهج المبادرات ليس بجديد على السكّان. واستكمالًا لِما قاله الصحفيّ أحمد البديري سابقًا، يضيف هو نفسه: «العمل الأهليّ المتمثّل بالمبادرات مهمّ جدًّا بسبب غياب عمل الفصائل والأحزاب والسلطة الفلسطينيّة المتغيّبة جميعها بسبب الاحتلال وبطشه». وفي ظلّ غياب هذه البنى، يصبح العبء أكبر على المؤسّسات الثقافيّة التي يُسمح لها بالعمل على نحوٍ محدود، ومع الكثير من القيود التي يفرضها الاحتلال، ولذا خلال فترة الجائحة كان دَوْر هذه المؤسّسات أيضًا محدودًا حسب وجهة نظر السكّان؛ فهنالك 46% منهم لم يشعروا بدَوْرها في تخفيف أثر الجائحة، في حين أنّ 28% من السكّان يقولون إنّه ربّما كان لها دَوْر، في مقابل 26% من السكّان يقولون إنّه فعلًا كان للمؤسّسات الثقافيّة دَوْر أثناء الجائحة. وهذا التباين في الآراء يعكس مدى أهمّيّة وجود جسم أكبر من المؤسّسات الثقافيّة بشرط أن يضمّها؛ وذلك في سبيل القيام بدَوْر أكثر فاعليّة أثناء الأزمات. لذا، حسب وجهة نظر البديري:

«كانت هناك فرصة جيّدة للمؤسّسات الثقافيّة والمجتمع المدنيّ والنوادي والتجمّعات الشبابيّة والمتطوّعين للعمل معًا، في ظلّ أزمة الجائحة وغيرها من الأزمات؛ فهم يشكّلون جيشًا كاملًا يمكن تجنيده لخدمة الأهالي ومساندتهم ومساعدتهم ومدّ يد العون للفقراء. وفي كلّ مرّة يكون هناك فراغ أو حاجة لتحرّك المقدسيّ، فإنّه يتحرّك بصرف النظر عن كيفيّة ذلك وعن الطرف المشارك. وتشهد الأزمات التي يمرّ بها المقدسيّ أنّ هناك مبادرات ممتازة وناجحة وليست وهميّة أو على صفحات الفيسبوك؛ فحملات الفيسبوك -كما يقول- غير كافية، بل ثمّة حاجة إلى التحرّك على الأرض، وفي حال وجود أيّ أزمة سيكون هناك تجدّد لهذه المبادرات وسيعمل السكّان معًا لتخطّيها».

عندما وجد السكّان في البلدة القديمة أنفسهم أمام أزمة جائحة الكورونا، وجدوا أنّ عليهم صنع جسر لضمان نجاتهم من محنة الجائحة ومن الفزع والجزع والرعب الذي أحاط بالعالم كلّه بسبب هذه الجائحة. وفي ظلّ تخلّي الاحتلال عن تولّي مسؤوليّاته تجاه السكّان الأصليّين، وجدوا أنّه لا بدّ من التحرّك تحرّكًا جِدّيًّا وإدارة الأزمة بعيدًا عن التباكي على الرغم من شحّ الإمكانات، ولذا أطلقوا في منتصف شباط عام 2020 مبادرة التجمّع المقدسيّ لمواجهة جائحة الكورونا. إلى جانب ذلك، بعد أن خُفّفت القيود عن المسجد الأقصى، أُطلِقت مبادرة "صَلِّ الفجر بالأقصى وخذ ضيافتك عند الباب" التي وجد فيها المقدسيّون وسيلة لإعادة السكّان إلى أسوار مدينتهم، ولا سيّما بعد فترات الانقطاع الطويلة التي فرضتها الجائحة وأمعن فيها الاحتلال، وأُطلِق غيرها الكثير من المبادرات التي أصبحت بمثابة خيط الأمل، نظرًا لأهمّيّتها لسكّان البلدة القديمة في القدس؛ وذلك أنّ الاحتلال يعمل على محاربتها بشدّة، ويستهدف الشبّان المتطوّعين، سواء أكان ذاك من خلال الحبس الفعليّ، أم من خلال الحبس المنزليّ، أم من خلال فرض الغرامات، في محاولة منه لفرض سيطرته على السكّان، ومنع أيّ فعّاليّة أو نشاط تقوم به أيّ جهة خارجة عن سيطرته، ليؤكّد أنّه هو صاحب الكلمة الفصل في كلّ ظرف وزمان، وأنّ السكّان تحت سيطرته، وأنّهم إن حاولوا الخروج عن ذلك فسيعاقَبون.

الخاتمة

من الواضح تاريخيًّا أنّ الجوائح نادرًا ما يكون لها نهايات سريعة وبسيطة كوباء الكوليرا مثلًا، إذ تبيّن أنّ الأمراض الناتجة عن الجوائح قد تتلاشى وتتضاءل حدّتها، ولكنّها لا تختفي أبدًا، وكذلك الحال سيكون بالنسبة لجائحة الكورونا التي أرّقت العالم بما فعلته وما ستخلّفه من آثار لن تتلاشى مع انقشاع الجائحة؛ بل سينعكس أثرها على طبيعة الأنظمة الاجتماعيّة السياسيّة والاقتصاديّة، وقد تَنْقل العالم إلى مرحلة جديدة مختلفة تمامًا، تشبه لحظة القطيعة مع السابق والاستمرار في ما هو جديد. وكذلك الحال بالنسبة للبلدة القديمة في القدس، التي لن تكون بمعزل عن كلّ هذه التغيُّرات، والتي سوف تضاف إليها حقيقة أنّ كلّ ما هو متعلّق بأزمة وجودها تحت احتلال عنصريّ ومهيمِن زاد من ممارساته الاحتلاليّة خلال فترة الجائحة ليؤكّد أنّ الأزمات -سواءٌ في هذا الجوائحُ وغيرُها- هي وَقودُ القوّة المهيمنة؛ إذ تمنحها الفرصةَ للتلاعب بالنظام السياسيّ وفرض مزيد من السيطرة التي تتصاعد يومًا بعد يوم. تتبدّى هذه السيطرة من خلال تزايد العنف الاستعماريّ المفْرِط الممارَس على السكّان والمكان، من تقسيم وعزل وهدم وفرض غرامات وحبس (منزليّ أو فعليّ). كلّ هذه الإجراءات وغيرها ترمي إلى صهر وعي المقدسيّ ودفعه إلى تذويت الهزيمة، وإلى إقناعه بعدم جدوى النضال وبالقبول بالأمر الواقع، بعد أن يفقد قدرته على تخيُّل أيّ خلاص، في ظلّ حالة عدم الثبات والاستقرار والمخاطرة التي تشكّل مظاهر الحياة اليوميّة والعاديّة في البلدة القديمة في القدس. وتمامًا كما أنّ للميكروبات التي تسبّبها الجوائح طرقًا عديدة لإصابة جسم الإنسان بالعدوى، فإنّ للاحتلال أيضًا طُرُقه في إصابة وعي السكّان وتغيُّرهم من خلال فرض مزيد من السيطرة عليهم. كلّ ذلك يدفعنا للتفكير في ما إذا كانت جائحة الكورونا -بما حملته من أزمات- قد نجحت في إعطائنا فرصة النظر إلى الاحتلال من منظور وبائيّ. فعندما شعر العالم بالخطر وتهديد الوجود بسبب الجائحة، سارعت الدول إلى في النظر إلى الوراء لرؤية أسباب الجوائح الماضية وآثارها، وما الذي أوصل تفشّي الأمراض السابقة إلى نهايته، أو ما الذي أسهَمَ في بقاء تلك الأمراض، وكيف كان شكل القطيعة، وكيف أصبح شكل الاستمراريّة مع نهاية كلّ جائحة. هل ستدفعنا هذه النظرة الوبائيّة إلى التمحيص وتفكيك أسباب وآثار الاحتلال وما أسهَمَ في بقائه؟ معرفة أصل الداء تساعد في تركيب العلاجات المناسبة لوضع حدّ لهذا الوباء الاستعماريّ الذي امتدّ طويلًا وسلب الكثير.

في الختام، نستطيع أن نلاحظ أنّ سكّان البلدة القديمة، على الرغم ممّا يخضعون له من محاولة تطهير عرقيّ، قد أثبتوا صمودهم وقدرتهم على الثبات في الحيّز الضيّق، حتّى في ظلّ حالة الاستثناء المركّبة وتحت هيمنة الاحتلال؛ على نحوٍ ما فعلوا في كلّ الأزمات التي عصفت بهم، وذلك من خلال المبادرات التي أثبتت فاعليّتها على مرّ الأزمات، والتي تعطي المقدسيَّ المزيدَ من الأمل. لكن في المقابل، هذه الجائحة -بما أضافته من سيطرة للمحتلّ- دفعت المقدسيّ أكثر صوب الحفاظ على حقّ وُجوده من خلال الصراع المستمرّ على البقاء، والذي يشغله عن التفكير في خلق حلول واقعيّة للخروج من هيمنة المحتلّ واستبداده ككلّ؛ هذا الاحتلال الذي حرم المقدسيّ من حقوقه ويحاول محو وجوده، وهو يحرص على إغراقه (إغراق المقدسيّ) بالهموم والأعباء المتعلّقة بتوفير أدنى مستلزمات الحياة، ممّا يجعل تفكيره في الخلاص من الاحتلال واحتماليّة القطيعة عمّا سبق والاستمراريّة لما هو حاضر يبدو أصعب، لكن صموده في وجه أدوات الاحتلال وصراعه على البقاء لم يتزحزح قيد أنملة. وتبقى قابليّة كلّ شيء للتغيُّر والتجديد في أيّ لحظة غير متوقّعة هي الأمل لدى السكّان في البلدة القديمة؛ إذ أجمع المستطلَعون أنْ لا ضمان على ثبات الأشياء، وأنّه قد يكون التغيُّر المستمرّ هو السبيل غير المتوقّع الذي سيدفع بالمقدسيّ في لحظةٍ ما إلى التغيُّر وتفكيك ما هو قائم، فكلّ ما هو من صنع البشر قابل للتفكيك.

الجدول (1): تفاصيل المستطلَعين

الاسم	تعريف مقتضَب	تاريخ المقابلة
أحمد البديري	إعلاميّ وصحفيّ من سكّان البلدة القديمة في القدس، وهو منسّق مبادرة التجمّع المقدسيّ.	2021/03/13
خليل التفكجي	مدير جمعيّة الدراسات العربيّة، وهو من سكّان وادي الجوز.	2021/03/03
عارف الحسيني	مهندس إلكترونيّات وفيزيائيّ وروائيّ فلسطينيّ من القدس، من سكّان وادي الجوز.	2021/02/20

فادي مطور	ناشط مقدسيّ، من سكّان وادي الجوز.	2021/03/01
أبرار صوّاف	ناشطة مقدسيّة، من سكّان عقبة المفتية في البلدة القديمة.	2021/02/28
سيرين	معلّمة، من سكّان البلدة القديمة في القدس.	2021/03/07
مازن	ناشط مقدسيّ، من سكّان الشيخ جرّاح.	2021/03/05

المصادر

أسويق، الحسن. (2020). «الحَجْر والعزاء رؤية فلسفيّة لأصل معاناة الحَجْر». لدى: عبد العالي، المتّقي؛ وَعبد الله، هداري (منسّقان). الجوائح في الأزمنة المعاصرة - رؤى دينيّة وفلسفيّة. أكادير: دار العرفان للنشر والتوزيع. ص 20.

الجزيرة. (2020، 13 أيّار). "للقدس حياة".. حملة تركيّة لدعم المدينة في مواجهة كورونا. الجزيرة.

الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. (2018، شباط). النتائج الأوّليّة للتعداد العامّ للسكّان والمساكن والمنشآت 2017. ص 35.

روي، أرونداتي. (2020/ 2020، 3 نيسان). وباء كورونا كبوّابة عبور. (ترجمة أماني لازار). قنطرة. [نُشر في الأصل بالإنجليزيّة في صحيفة الفايننشل تايمز]

السلحوت، جميل. (2020، 28 كانون الأوّل). بدون مؤاخذة - تهويد وادي الجوز في القدس. حيّ وادي الجوز المقدسيّ.. الاستعمار والاستثمار. مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

عبد الواحد، راسم. (2020، 8 نيسان). القدس بين فايروس[2] الاحتلال وجائحة "كورونا". مدينة القدس.

عودة الله، أسماء. (2020). الفلسطينيّون في القدس المحتلّة. مجلّة التقدّميّ، العدد الثاني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء ص 83.

الملائكة، ملهم. (2020). كوفيد-19 اختبار الروح الإنسانيّة: عالم ما بَعد كورونا... رؤى استشرافيّة لنخبة من المفكّرين. قنطرة.

هايدچر، مارتن. (2013/1927). **الكينونة والزمان**. (ترجمة فتحي المسكيني). بيروت: دار الكتاب الجديد المتّحدة. ص 71.

هسبريس-أ.ف.ب. (2020، 16 آذار). تاريخ.. انتشار الأوبئة الكبرى يمتحن المجتمعات. هسبريس.

Giddens, Anthony. (1990). **The consequences of modernity**. United Kingdom: Politiy Press. P. 21.

Pascal, Blaise. (1950). **Pensées**. Hachette. P. 64.

2. كذا في الأصل -بالفاء والألف.

ملاحق

ملحق 1:

نتائج استطلاع رأي نيسان 2021 (قبل الهبّة)[1]

سنقرأ عليك ثلاث مقولات. درج موافقتك على سلم من 1 الى 7، بحيث يعني الرقم 1 أنك غير موافق اطلاقا، والرقم 4 في الوسط، والرقم 7 موافق جدا.							
الإجابة	1	2	3	4	5	6	7
	النسبة المئويّة						
يخدم العمل البرلماني لأعضاء الكنيست العرب مصالح العرب في إسرائيل	31	7	12	15	14	5	14
يهتم أعضاء الكنيست العرب بالقضايا التي تخص الضفة والقطاع أكثر من اهتمامهم بالقضايا اليومية للمواطنين العرب في إسرائيل	34	9	11	12	7	3	22
يجب الانسحاب من العمل البرلماني	57	5	3	5	6	3	17

1. هذا الملحق لم يدقق لغويًا

سنقرأ عليك بعض استراتيجيات الاحتجاج، الى أي مدى تظن ان كل استراتيجية منها ناجحة في تحقيق أهدافها؟ درج اجابتك على سلم من 1 إلى 5 ، يعني الرقم 1 كبير جدا والرقم 2 كبير والرقم 3 متسوط، والرقم 4 قليل والرقم 5 قليلا جدا او اطلاقا لا.					
الإجابة	1	2	3	4	5
	النسبة المئويّة				
المظاهرات الجماهيرية السلمية (مسيرات)	23	8	27	10	32
القيام بأعمال تعطيل تعتبر قانونية (نحو اضراب تجاري، اضراب مدارس...)	20	12	22	12	34
التوجه للمحاكم	24	16	26	11	22
التوجه إلى مؤسسات وسفارات دولية لطلب المؤازرة والضغط على إسرائيل	22	10	24	10	31
اغلاق شوارع ومفترقات طرق	23	8	17	8	44
تعزيز العمل العربي اليهودي المشترك	38	15	15	11	20

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
راض جدا	5.3
راض	38.3
غير راض	22.5
غير راض بالمرة	33.9

هل تؤيد أن ينتخب الجمهور العربي أعضاء ورئيس لجنة المتابعة بشكل مباشر؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
نعم	66.1
لا	29.7
لا أعرف	4.2

من أجل النهوض بالمجتمع العربي اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حسب رأيك ما هو الخيار الأنسب، لتحقيق ذلك في ظل الوضع الراهن؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
تنظيم العرب بشكل جماعي من خلال بناء مؤسسات وطنية	45.8
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيلي بشكل كامل	45.0
التركيز على المصلحة الشخصية والتقدم الشخصي	7.3
لا اعرف	1.9

ما هو موقفك من دخول الجيش الاسرائيلي للبلدات العربية خلال أزمة كورونا من أجل تقديم المساعدة؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
اؤيد ذلك جدا	50.3
اؤيد ذلك بتحفظ	28.5
لا اؤيد بتاتا	19.9
لا اعرف	1.2

كيف تقيم دور الهيئات العربية (الأحزاب، لجنة المتابعة، هيئة الطوارئ) في مواجهة تداعيات كورونا على المجتمع العربي؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
جيد جدا	10.2
جيد	48.8
سيء	19.5
سيء جدا	18.3
لا أعرف	3.3

ما هو الحل السياسي الأنسب برأيك للقضية الفلسطينية-الإسرائيلية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
حل الدولتين لشعبين	44.1
حل الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيين معا	23.0
حل الدولتين مع تحويل إسرائيل لدولة لكل موطنيها	22.4
لا يوجد	10.5

هل تؤيد دخول/ انضمام الأحزاب العربية في الحكومات الاسرائيلية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
نعم بكل تأكيد	73.9
لا	24.0
لا أعرف	2.0

لمن صوَّتَّ في الانتخابات الأخيرة	
الإجابة	النسبة المئويّة
القائمة المشتركة	33
القائمة العربيّة الموحدة	21
أحزاب يهوديّة وصهيونيّة	18
لم أصوّت	27

لمن أجاب (لم اصوت)، لماذا لم تصوت في انتخابات الكنيست الأخيرة؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
لعدم قدرة العرب على التأثير في اتخاذ القرارات	23.6
بسبب تفكيك القائمة المشتركة	18.1
مقاطع لاعتبارات أيديولوجية ومبدئية	15.9
الانتخابات لا تهمني	13.7
السياسات العامة للدولة لا تشجع على التصويت	8.4
احتجاجا على أداء القائمة المشتركة	4.5
اسباب اخرى	15.8

الفئة العمريّة	
الإجابة	النسبة المئويّة
34-18	39
44-35	19
54-45	19
64-55	13
65+	9

مجموعة الجندر	
الإجابة	النسبة المئويّة
رجال	57
نساء	43

ماهي ديانتك؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
مسلم	78
مسيحيّ	9
درزيّ	10
آخر	3

ماهو مدى تديُّنك؟ درّج إجابتك على سلّم من 1 إلى 5 (1: متديّن جدًّا؛ 5: ملحد)	
الإجابة	النسبة المئويّة
1	6
2	23
3	55
4	10
5	5

ماهي الشهادة الأخيرة التي حصلت عليها	
الإجابة	النسبة المئويّة
ابتدائيّة	7
اعداديّة	17
ثانويّة	38
شهادة فوق ثانويّة (دبلوما؛ تأهيل مهنيّ؛ هندسانيّ)	9

ملحق 2:

نتائج استطلاع رأي أيّار 2021 (بعد الهبّة)[1]

ما هو برأيك العامل المركزي لاندلاع الهبة الشعبية في المجتمع العربي في إسرائيل؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
أحداث المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح	60.5
تمييز الدولة تجاه المواطنين العرب في مجالات الحياة المدنية.	21.1
الغضب من تخاذل الشرطة والدولة في مواجهة الجريمة والعنف	15.2
تهويد المدن الساحلية واللد والرملة	1.0
لا اعرف	2.1

سنقرأ عليك بعض استراتيجيات الاحتجاج، الى أي مدى تظن ان كل استراتيجية منها ناجحة في تحقيق أهدافها؟ درج اجابتك على سلم من 1 إلى 5 ، يعني الرقم 1 كبير جدا والرقم 2 كبير والرقم 3 متسوط، والرقم 4 قليل والرقم 5 قليلا جدا او اطلاقا لا.					
الإجابة	1	2	3	4	5
	النسبة المئويّة				
المظاهرات الجماهيرية السلمية (مسيرات)	30	16	27	8	19
القيام بأعمال تعطيل تعتبر قانونية	38	10	16	7	28
التوجه للمحاكم	22	14	23	9	31
التوجه إلى مؤسسات وسفارات دولية لطلب المؤازرة والضغط على إسرائيل	24	15	19	9	30
اغلاق شوارع ومفترقات طرق	16	11	13	7	54

1. هذا الملحق لم يدقق لغويًّا

تعزيز العمل العربي اليهودي المشترك	43	17	21	7	11
مقاطعة مؤسسات سياسية ومصالح تجارية إسرائيلية	25	9	13	9	42

حسب تقديرك، ما هو حجم دور الاحزاب العربية في الهبة الشعبية الأخيرة؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
كبير جدا	5.2
كبير	9.5
متوسط	20.8
قليل	17.2
قليل جدا	47.2

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا للجماهير خلال الهبة الشعبية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
راض جدا	4.1
راض	38.8
غير راض	24.1
غير راض بالمرة	33.0

ما مدى رضاك عن أداء لجنة المتابعة العليا للجماهير خلال الهبة الشعبية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
راض جدا	4.1
راض	38.8
غير راض	24.1
غير راض بالمرة	33.0

هل تؤيد أن ينتخب الجمهور العربي أعضاء ورئيس لجنة المتابعة بشكل مباشر؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
نعم	71.3
لا	23.0
لا أعرف	5.8

من أجل النهوض بالمجتمع العربي اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حسب رأيك ما هو الخيار الأنسب، لتحقيق ذلك في ظل الوضع الراهن؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
تنظيم العرب بشكل جماعي من خلال بناء مؤسسات وطنية	46.6
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيلي بشكل كامل	44.9
التركيز على المصلحة الشخصية والتقدم الشخصي	6.5
لا اعرف	2.0

ما هو الحل السياسي الأنسب برأيك للقضية الفلسطينية-الإسرائيلية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
حل الدولتين لشعبين	51.1
حل الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيين معا	25.1
حل الدولتين مع تحويل إسرائيل لدولة لكل موطنيها	20.7
لا اعرف	3.0

هل تؤيد مشاركة الأحزاب العربية في الحكومات الاسرائيلية؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
نعم بكل تأكيد	75.5
لا	22.7
لا أعرف	1.9

الفئة العمريّة	
الإجابة	النسبة المئويّة
34-18	39
44-35	21
54-45	17
64-55	13
65+	10

مجموعة الجندر	
الإجابة	النسبة المئويّة
رجال	52
نساء	48

ماهي ديانتك؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
مُسْلم	83
مسيحيّ	8
درزيّ	9
آخر	1

ماهي الشهادة الأخير التي حصلت عليها؟	
الإجابة	النسبة المئويّة
ابتدائيّة	6
اعداديّة	12
ثانويّة	42
شهادة فوق ثانويّة (دبلوما؛ تأهيل مهنيّ؛ هندسانيّ)	10
لقب أوّل من كليّة أو جامعة	23
ماجستير وما فوق	6

ملحق 3:

قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

وحدة السياسات - مدى الكرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل نتائج انتخابات الكنيست الـ24 (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. ستتطرّق الورقة في قسمها الأوّل إلى عرض نتائج الانتخابات من خلال المعطيات التي أعدّتها وحدة السياسات، والتي سنتبيّن من خلالها أنماط التصويت والامتناع عنه في المجتمع الفلسطينيّ، فيما سيتطرّق القسم الثاني إلى عرض تحليليّ لهذه النتائج، وستعرض الخاتمة أهمّ الخلاصات بشأن هذه الانتخابات.

نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطينيّ:

لم تتعدَّ نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ في هذه الانتخابات (آذار 2021) الـ 45%. وهي النسبة الأقلّ منذ بداية مشاركة الفلسطينيّين في إسرائيل في الانتخابات البرلمانيّة منذ العام 1948 (انظروا الجدول 1). مقارنة مع نتائج الانتخابات في الدورة السابقة (آذار 2020) التي بلغت فيها نسبة مشاركة العرب الفلسطينيّين 65%، نرى أنّ هناك تراجعًا جِدّيًّا في نسبة التصويت وارتفاعًا في نسبة الممتنعين عن التصويت. يشكّل العزوف عن التصويت المعطى الأهمَّ في السلوك الانتخابيّ لدى الفلسطينيّين منذ تشكيل القائمة المشتركة في العام 2015؛ وبحسب نتائج الانتخابات الأربع الأخيرة التي جرت خلال السنتين الماضيتين تراجعت نسبة التصويت إلى أقلّ من 50% ومن ثَمّ قفزت إلى 60% وأكثر لتتراجع إلى 45% في الانتخابات الأخيرة. هذه التغيُّرات الحادّة في أنماط التصويت تحمل الكثير من الدلالات بشأن العلاقة بين الجمهور الفلسطينيّ والعمل البرلمانيّ عمومًا، وبينه وبين الأحزاب العربيّة على وجه الخصوص (انظروا الجدول 2).

الجدول (1): معدّلات المشاركة في انتخابات الكنيست منذ عام 1949

العام	دورة الكنيست	نسبة التصويت العامّة %	نسبة تصويت العرب (%)
1949	1	86.9	69.3
1951	2	75.1	85.5
1955	3	82.8	91.0
1959	4	81.6	88.9
1961	5	81.6	85.5
1965	6	83	87.8
1969	7	81.7	82
1973	8	78.6	80
1977	9	79.2	75
1981	10	78.5	69.7
1984	11	79.8	73.7
1988	12	79.7	73.9
1992	13	77.4	69.7
1996	14	77.0	79.3
1999	15	78.7	75.0
2003	16	67.8	62.0
2006	17	63.5	56.3
2009	18	64.7	53.6
2013	19	67.8	57.3
2015	20	72.3	64
2019 نيسان	21	68.5	49
2019 أيلول	22	69.8	60
2020	23	71.5	65
2021	24	67.4	45

المصدر: حتى العام 2009: روحانا، شحادة وصبّاغ خوري (2010)؛ 2013 وما بعدها: لجنة الانتخابات المركزيّة[1]

1. روحانا، نديم؛ شحادة، امطانس؛ وصبّاغ-خوري، أريج. (2010). الانتخابات الإسرائيليّة 2009: تحوّلات في الاتّجاهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، عدد 82. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة.

احتساب نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين في العام 2013 وما بعدها من نتائج الانتخابات حسب البلدات، التي نشرتها لجنة الانتخابات. نُفّذ الاحتساب كمجموع المقترعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع.

الجدول (2): نسبة التصويت في المجتمع العربيّ وعدد القوائم العربيّة المشارِكة في الانتخابات

الدورة الانتخابيّة	نسبة المشاركة (%)	عدد القوائم العربيّة
2009	53.6	ثلاثة أحزاب
2013	57.3	ثلاثة أحزاب
2015	64	القائمة المشتركة
نيسان 2019	49	قائمتان
أيلول 2019	60	القائمة المشتركة
آذار 2020	65	القائمة المشتركة
آذار 2021	45	قائمتان

حصلت القائمة المشتركة في الدورة الانتخابيّة الأخيرة (آذار 2021) على 212,048 صوتًا، أي ما يعادل 4.8% من مُجْمَل الأصوات العامّة، بينما حصلت القائمة العربيّة الموحَّدة على 167,132 صوتًا، أي ما يعادل 3.7% من مُجْمَل الأصوات العامّة.[2] على سبيل المقارنة، حصلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ23 (آذار 2020) على 581,507 أصوات تعادل 12.6% من مجمل الأصوات العامّة.[3] على الرغم من التراجع الذي حصل في نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ، فإنّ غالبيّة المصوّتين العرب انتخبوا القائمتين العربيّتين، إذ بلغت نسبتهم نحو 80% من الأصوات العربيّة، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونيّة. في انتخابات عام 2020، صوّت 87% من المصوّتين العرب للقائمة المشتركة، بينما صوّت الباقون (13%) للأحزاب الصهيونيّة (انظروا الجدول 3).

2. المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزيّة **لانتخابات الكنيست الـ24** (آذار 2021). (بالعبريّة)
3. المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزيّة **لانتخابات الكنيست الـ23** (آذار 2020). (بالعبريّة)

الجدول (3): أنماط التصويت لدى المجتمع العربيّ منذ تشكيل القائمة المشتركة (2015)[4]

	2015	نيسان 2019	أيلول 2019	آذار 2020	آذار 2021
عدد الأصوات للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611	487,911	317,384
عدد المقاعد	13	10	13	15	10
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة	%82	%70	%80	%87	%79.5
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	%18	%30	%20	%13	%19.4
نسبة الامتناع عن التصويت	%36	%51	%40	%35	%55

حصلت الأحزاب الصهيونيّة في هذه الانتخابات على ما يقارب 20% من الأصوات العربيّة، أي نحو 80 ألف صوت. من هذه الثمانين ألفًا من الأصوات، حصل الليكود على 26 %، وحزب ميرتس على 19%، وحزب يسرائيل بيتينو برئاسة أڤيچدور ليبرمان على 17%، وحزب يش عتيد برئاسة يئير لـپيد على 11% من هذه الأصوات (انظروا الجدول 4).

الجدول (4): توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب الصهيونيّة في المجتمع العربيّ حسب الحزب

الحزب	النسبة
الليكود	%26
ميرتس	%19
يسرائيل بيتينو	%17
يش عتيد	%11

في التجمّعات العربيّة الدرزيّة، ذهبت أغلب الأصوات للأحزاب الصهيونيّة؛ فقد صوّت نحو 33 ألفًا منهم للأحزاب الصهيونيّة (82% من الأصوات في هذه التجمّعات)، بينما صوّت نحو 6,600 للقائمتين العربيّتين. من الجدير بالتأكيد أنّ نسبة التصويت في التجمّعات

4. لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.

العربيّة الدرزيّة بلغت 46% -وهي نسبة شبيهة بنسبة التصويت العامّة في المجتمع العربيّ عمومًا (انظروا الجدول 5 والجدول 6).

الجدول (5): نسبة التصويت في التجمّعات الدرزيّة[5]

البلدات الدرزيّة	عدد الأصوات	النسبة
86,946	40,353	%46
للقائمتين العربيّتين	6,668	%16.5
للأحزاب الصهيونيّة	33,241	%82.4

الجدول (6): توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب الصهيونيّة في التجمّعات الدرزيّة حسب الحزب

الحزب	نسبة التصويت (العامّة)	نسبة التصويت (من مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة 82%)
كاحول لاڤان	%6.8	%8.3
يسرائيل بيتينو	%25.6	%31.1
الليكود	%17.6	%21.4
ميرتس	%6.3	%7.7
يِش عتيد	%10.1	%12.3
شاس	%5.1	%6.2

قراءة تحليليّة في نتائج الانتخابات:

تشير نتائج الانتخابات التي عرضتها الورقة إلى الأمور التالية:

أوّلًا: نسبة التصويت في المجتمع العربيّ للكنيست الرابع والعشرين هي مؤشّر على سلوك احتجاجيّ وعقابيّ في الدرجة الأولى للقائمة المشتركة، وفي المُجْمَل لا يحمل موقفًا سياسيًّا سلبيًّا من العمل البرلمانيّ. إنّ الارتفاع والهبوط في معدَّلات التصويت

5. أُحتُسِبت الأصوات في التجمّعات الدرزيّة التي يبلغ تعداد الدروز فيها ما يربو على 50% من مُجْمَل عدد سكّان البلدة.

على نحو ملحوظ من دورة إلى أخرى، بهذه السرعة والنِّسب العالية لهذه الجهة أو تلك، لا يمكن الاستدلال منه أنّه نزع الشرعيّة عن العمل البرلمانيّ في السياسة العربيّة المحلّيّة. كنّا قد أشرنا في ورقة تقدير موقف سابقة (نيسان 2019) إلى ثلاثة أنماط من الامتناع عن التصويت: الأيديولوجيّ: وهو الذي ينزع الشرعيّة عن العمل البرلمانيّ؛ السياسيّ: وهو السلوك الاحتجاجيّ على إدارة سياسة العمل البرلمانيّ؛ العُزوفيّ: وهو اللامبالاة من مُجْمَل العمل السياسيّ. يحمل سلوك المقاطعة أو الامتناع عن التصويت النمطَ الثاني بالأساس، وهذا ما يفسّر ارتفاع وتراجع نسب التصويت على نحوٍ دراماتيكيّ في خلال عامين، حيث كانت نسب التصويت في أيلول عام 2019 وآذار عام 2021 هي الأقلّ (49% وَ 45% على التوالي -انظروا الجدول 1) بسبب انشقاق المشتركة وغياب خطاب سياسيّ جِدّيّ في هاتين الدورتين، فيما كانت مرتفعة في أيلول عام 2019 وآذار عام 2020 (60% وَ 65% على التوالي -انظروا الجدول 1)، لأنّ القوائم العربيّة انضوت تحت مظلّة القائمة المشتركة مع توجُّه وخطاب سياسيّ واضحَيْن.

ثانيًا: عطفًا على ما سبق، الامتناع عن التصويت (السياسيّ - الاحتجاجيّ) هو النمط الأبرز والأهمّ في هذه الانتخابات، من بين سائر أنماط التصويت (على سبيل المثال: نِسَب التصويت للقوائم العربيّة والأحزاب الصهيونيّة). تميّزت الحملة الانتخابيّة الأخيرة عن سابقاتها بكثافة الدعايات الانتخابيّة للأحزاب الصهيونيّة التي استهدفت المجتمع والناخب العربيَّيْن. وقف على رأس هذه الأحزاب حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وبلغ به الأمر أن يتبنّى ويردّد الكنْية «أبو يئير» في هذه الحملة (الكنْية التي أطلقها عليه بعض العرب). بَيْدَ أنّ هذه الكثافة لم تمنحهم سوى ما يقارب 20% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، جاءت معظمها من التجمّعات الدرزيّة (انظروا الجداول: 3؛ 4؛ 6). نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة في آذار عام 2020 لم تتعدَّ الـ 13%، وقد حدث الارتفاع الطفيف في نسبة المصوّتين في هذه الدورة بسبب تراجع نسبة التصويت العامّة في المجتمع العربيّ، لا بسبب ارتفاع عدد المصوّتين المطْلَق للأحزاب الصهيونيّة.[6] بذلت الأحزاب الصهيونيّة جهودًا كبيرة في الدعاية الانتخابيّة باللغة العربيّة (نحو: الليكود؛ ميرتس؛ تِكْڤاه حَدَشاه؛ يِش عتيد؛ حزب العمل)، وتنافست الأحزاب الصهيونيّة في

6. حصلت الأحزاب الصهيونيّة على نحو 92 ألف صوت في انتخابات آذار عام 2020، أي ما يعادل 13% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، فيما حصلت على نحو 80 ألف صوت في الانتخابات الأخيرة -ما يعادل 19% من مُجْمَل الأصوات العربيّة.

ما بينها على إدراج شخصيّات عربيّة، ولا سيّما نسائيّة. فعلى سبيل المثال، أدرج حزب ميرتس مرشّحَيْن في المكانَيْن الرابع والخامس، والليكود لأوّل مرّة يُدْرِج مرشَّحًا عربيًّا مسلمًا في قائمته، كما أدرج حزب العمل مرشَّحة في المكان السابع، إلّا أنّ ذلك لم يسعفهم ولم نلحظ تحوُّلًا كبيرًا في معدّلات التصويت للأحزاب الصهيونيّة؛ وهذا يؤكّد أنّ سلوك الامتناع عن التصويت هو السلوك الأبرز في هذه الانتخابات.

ثالثًا: حصلت القائمتان العربيّتان في دورة الانتخابات الحاليّة على ما يقارب الـ 380 ألف صوت، أي أقلّ بنحو 200 ألف صوت عن انتخابات آذار عام 2020، عندما كانتا ضمن القائمة المشتركة. عدد الأصوات الحاليّ والانقسام إلى قائمتين، علاوة على عدم تغيُّر عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونيّة في الدورتين الأخيرتين، يدلّ على أنّ الخَيارَيْن الأساسيَّيْن لدى الجمهور الفلسطينيّ كانا إمّا التصويت للقائمتين العربيّتين، وإمّا الامتناع عن التصويت. نقدّر أنّ تراجع التصويت للقوائم العربيّة كان بسبب انشقاقهما أوّلًا. وإذا نظرنا في الجدول (3)، نرى أنّ هناك علاقة طرديّة بين نسبة التصويت للقوائم العربيّة وانشقاقها وتحالفها؛ فعند انشقاقها تنخفض نسبة التصويت، وعند تحالفها ترتفع هذه النسبة. وثانيًا بسبب غياب برنامج سياسيّ واضح للقائمتين، ولا سيّما القائمة المشتركة التي غلب على خطابها طابع المناكفات والانجرار وراء مقولات وشعارات القائمة العربيّة الموحَّدة ونقاشها، في حين كان خطاب القائمة العربيّة الموحَّدة واضحًا بشعارها "مؤثّر، واقعيّ ومحافظ" وإن كان مفْرَغًا سياسيًّا. واستطاعت القائمة العربيّة الموحَّدة أن تجرّ القائمة المشتركة إلى نقاش حول القضايا الاجتماعيّة مع تغييب تامّ للنقاش حول القضايا السياسيّة والوطنيّة التي تعيد الاعتبار لمسألة الحقوق الجماعيّة، والمكانة القوميّة والمدنيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، والعلاقة مع الشعب الفلسطينيّ ومشروعه الوطنيّ.

رابعًا: تتمّة لِما سبق، حملت القائمة المشتركة في انتخابات آذار عام 2020، وقبلها في انتخابات أيلول عام 2019، شعارًا واضحًا هو إسقاط نتنياهو. وعلى الرغم من النقد الشديد على هذا الخطاب وخطورته الذي أشرنا إليه في ورقة تقدير موقف سابقة (أيلول 2019)، فإنّه كان واضح المعالم من حيث مفردات الخطاب، ومن حيث توجّهاته والأمل الذي أعطاه للناس بإمكانيّة إسقاط نتنياهو وتقوية تأثير

القائمة المشتركة في الكنيست. كان اقتناع الناس بهذا الخطاب كبيرًا جدًّا، وممّا زاد من الحافز للتصويت للقائمة المشتركة، والتفاف الناس حول هذا الشعار، الخطابُ التحريضيّ الذي مارسته أغلب الأحزاب الصهيونيّة وقادتها -ولا سيّما حزب الليكود ونتنياهو- ضدّ الجماهير العربيّة والقائمة المشتركة، في محاولة لنزع شرعيّة الصوت العربيّ. في هذه الانتخابات، غاب هذا الحافز للتصويت بسبب تضافر عوامل ثلاثة: 1- غياب التحريض الذي مارسه نتنياهو على الجماهير العربيّة والقائمة المشتركة، بل إنّ هذه الأحزاب لم تصوّت -أو تغيّبت عن التصويت- في لجنة الانتخابات المركزيّة على طلبات شطب أيّ من القائمتين العربيّتين أو شطب أيّ من مرشّحيها كما حدث في الدورات الانتخابيّة السابقة، بل لقد اختارت شطب المرشّحة العربيّة في قائمة حزب العمل تحديدًا. 2- فشل التوصية على چانتس في ترجمة شعار إسقاط نتنياهو في انتخابات آذار عام 2020، ممّا فرّغ هذا الشعار والخطاب من مضامينه العمليّة والسياسيّة، إذ أكّد النظام السياسيّ الإسرائيليّ أنّه لن يقبل تشكيل حكومة تستند إلى القوائم العربيّة، وهو ما نزع الثقة عن هذا الخطاب في الانتخابات الأخيرة. 3- العطب في العمل البرلمانيّ العربيّ، والعمل الجماعيّ قبل تفكُّك المشتركة، والسجال العنيف بعد التفكُّك، فضلًا عن شيوع الانطباع أنّ العمل البرلمانيّ عاجز على الرغم من وعود التأثير في الحملة الانتخابيّة السابقة (آذار 2020) عن تقديم أيّ إسهام في محاربة الجريمة في المجتمع العربيّ، ممّا دفع الناس إلى التحرّك من خلال حراكات شعبيّة وشبابيّة نازعة الثقة عن العمل البرلمانيّ، وحتّى عن العمل السياسيّ التقليديّ. ولا بدّ من إضافة تداعيات جائحة كورونا على العرب تحديدًا، وما حملته هذه التداعيات من إحباط في المجتمع العربيّ أدّى إلى العزوف عن المشاركة السياسيّة البرلمانيّة.

خاتمة:

تحمل هذه الانتخابات دلالات كثيرة عن العمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وتجب دراستها بعمق. أهمّ هذه الدلالات اختزالُ العمل الوطنيّ والسياسيّ للعمل البرلمانيّ واعتباره رافعة سياسيّة مركزيّة في المجتمع الفلسطينيّ، ولا سيّما في برلمان تهيمن عليه قوى يمين صهيونيّ؛ إذ إنّه منذ تأسيس القائمة المشتركة، وتَضافُر تأسيسها مع ظروف فلسطينيّة وإقليميّة وإسرائيليّة، وُضِعت القائمة

المشتركة كمركز في العمل السياسيّ، على الرغم من أنّها لم تكن مشروعًا وطنيًّا، ولم تضع برنامجًا سياسيًّا جماعيًّا، ولم تطوّر الخطاب والعمل السياسيَّيْن في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل[7] كما تَصَوَّرَها قبل ذلك أحدُ مركِّباتها.[8] كلّ هذا يحتاج إلى إعادة الاعتبار للعمل الحزبيّ الذي تقلّص إلى عمل حزبيّ برلمانيّ، وكأنّ القوائم العربيّة جزء من النظام السياسيّ للأغلبيّة المسيطرة، حيث إنّ العمل الحزبيّ للمجموعات القوميّة الأقلّيّة في وطنها يجب أن يتعدّى العمل البرلمانيّ وألّا يقتصر عليه. ربّما تكون هذه الانتخابات آخر انتخابات لجسم اسمه «القائمة المشتركة» كما عَهِدتها السياسة البرلمانيّة العربيّة منذ عام 2015، وقد تعطي هذه الانتخابات مركّبات المشتركة المركزيّة -التجمّع والجبهة- الجرأةَ على إعادة التفكير مجدَّدًا في مستقبلهما السياسيّ. إعادة التفكير المركزيّة يجب أن تكون في بناء برنامج سياسيّ جماعيّ يؤكّد أنّ مسألة الفلسطينيّين في إسرائيل هي جزء من القضيّة الفلسطينيّة، وأنّ خياراتها السياسيّة ليست بالتعاون مع اليسار الصهيونيّ، ولا بالتعويل على اليمين الصهيونيّ، بل بإدراك بنْية وجوهر الدولة المعادية للمشروع الفلسطينيّ في الداخل والخارج، وهناك يدخل الخطأ الإستراتيجيّ بالتوصية على چانتس الذي أشرنا له في ورقة تقدير موقف سابقة (تشرين الثاني 2020). الزعم أنّ غياب الوعي الوطنيّ للناس هو نتاج الواقع والظروف زعمٌ غير دقيق، بل هو بفعل قرار عقلانيّ بتغييب هذه المسائل. بناء مشروع سياسيّ جماعيّ يجب أن يأخذ هذه المركّبات بحذافيرها وعدم التنازل عنها، وذلك أنّ تغييبها بصورة عقلانيّة يُعَقْلِن الواقع الرديء ويرتدّ على أصحابه ولا ينقذهم.

7. مصطفى، مهنّد. (2017، آذار). عامان على القائمة المشتركة: تجربة القائمة المشتركة والعمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: تبلْوُر مرحلة تاريخيّة أم لحظة تاريخيّة عابرة؟ **ملفّات مدى (9)**. حيفا: مدى الكرمل.

8. زحالقة، جمال. (2015، كانون الأوّل). القائمة الموحّدة: جبهة موحّدة أم جبهة وطنيّة؟ **جدل**، العدد 25. حيفا: مدى الكرمل.

ملحق 4:

لجنة المتابعة ودَوْرها في سياق إعادة انتخاب رئيسها الحاليّ

وحدة السياسات- مدى الكرمل

انتخب المجلس المركزيّ للجنة المتابعة، بتاريخ 2020/12/19، السيّد محمّد بركة لولاية ثانية رئيسًا للجنة المتابعة العليا، وكان بركة هو المرشّح الوحيد الذي أعلن عن ترشُّحه لرئاسة اللجنة، إذ لم يبادر أيّ حزب إلى طرح مرشّح حتّى إغلاق باب الترشيح بتاريخ 2020/12/16. وهكذا كان الاختيار أمام المصوّتين إمّا التصويت لصالح السيّد بركة، وإمّا اختيار الورقة البيضاء. حصل السيّد بركة على تأييد 54 عضوًا من أصل 62 عضوًا في المجلس المركزيّ.

أقرّت لجنة المتابعة، في جلستها التي عُقدت في مدينة طمرة بتاريخ 3 كانون الأوّل، أن يكون موعد انتخاب رئيس اللجنة في 19 كانون الأوّل، وقد أصدرت اللجنة المخوَّلة بمتابعة انتخابات لجنة المتابعة بيانًا جاء فيه:

> «يحقّ لكلّ عضو من أعضاء المجلس المركزيّ للّجنة أن يقدِّم ترشيحه خطّيًّا لرئاسة لجنة المتابعة مُرفقًا بترشيحه الخطّيّ من قِبل أحد مُركّبات لجنة المتابعة العليا، على الأقلّ، كما يحقّ لأيّ شخص من خارج عضويّة المجلس المركزيّ، من أبناء الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في البلاد، أن يقدّم ترشيحه رسميًّا وخطّيًّا، على أن يكون مَمْهورًا بدعم وتزكية من مركّبَين اثنين، من مركّبات لجنة المتابعة العليا، على الأقلّ وفقًا للنظام الداخليّ وأحكامه العامّة وقرارات المجلس المركزيّ، كأعلى هيئة من هيئات لجنة المتابعة، فإنّ جميع أعضاء المجلس المركزيّ للّجنة هم فقط من يحقّ لهم المشاركة في انتخاب رئيس لجنة المتابعة، بحيث يفوز برئاسة اللجنة مَنْ يحصل على غالبيّة أصوات المشاركين في الانتخابات من أعضاء المجلس المركزيّ، أي بالغالبيّة العاديّة».[1]

1. عرب 48. (2020، 14 كانون الأوّل). إعلان موعد انتخاب رئاسة لجنة المتابعة وآخر موعد للترشّح. **عرب 48**.

وجاءت هذه الانتخابات بعد جدل استمرّ طويلًا حول مدّة الولاية الدستوريّة لولاية الرئيس المنتخَب. تمحور النقاش في ما إذا كانت ولاية الرئيس المنتخَب تنتهي بعد دورة تمتدّ خمسة أعوام (2015-2020)، أم تنتهي بعد ثلاثة شهور من انتخابات السلطات المحلّيّة (2018). وبما أنّ الانتخابات لرئاسة اللجنة كانت عام 2015، أي بتأخُّر عامَيْن عن انتخابات السلطات المحلّيّة المنعقدة عام 2013، فقد تقرّر عَقدها في كانون الأوّل (2020)، أي بعد دورة كاملة من خمسة أعوام.

مواقف الأحزاب من الانتخابات:

أظهرت معاينة مواقف الأحزاب والحركات السياسيّة المركِّبة للجنة المتابعة أنّ هناك توافقًا واتّفاقًا حول التفاصيل الإجرائيّة لانتخابات رئاسة المتابعة، باستثناء حركة أبناء البلد، بينما ظهر محمّد بركة مرشَّحًا توافقيًّا بين غالبيّة مركّبات اللجنة الذين لم يطرحوا مرشَّحين للرئاسة.

دار الحديث عن أنّ الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة سوف ترشّح النائب السابق الأستاذ مسعود غنايم، غير أنّها تراجعت عن هذا الترشيح، وربّما كان ذاك التوتّر بسبب التوتّر الذي حصل بينها وبين سائر الأحزاب والحركات السياسيّة في أعقاب تصريحات وسلوكيّات النائب منصور عبّاس. وبيّنت الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة موقفها من الانتخابات في بيانها الصادر في تاريخ 2020/12/16، ورد فيه:

> «تريد الحركة الإسلاميّة الوصول إلى تصوّر موحّد للجنة المتابعة العليا، تعريفها ورؤيتها وأهدافها ووظائفها وصلاحياتها ووسائل عملها ونظامها الداخليّ. كما تريد الحركة الإسلاميّة بناء لجنة المتابعة العليا، وجعلها مؤسّسة جماعيّة قويّة قادرة على تنظيم، قيادة وتمكين مجتمعنا العربيّ، والتخطيط لمستقبله وضمان أمنه وتطوّره. وقد قدّمت مقترحًا متكاملًا لتطوير دستور لجنة المتابعة ونظامها الداخليّ، وتملك تصوّرًا واضحًا كيف تصل إلى تحقيق قفزة نوعيّة في بناء وتطوير عمل لجنة المتابعة. لقد سعت الحركة الإسلاميّة إلى قيادة هذا التوجّه وتحقيق هذا البرنامج العمليّ، عندما رشّحت الشيخ كامل ريّان لرئاسة لجنة المتابعة عام 2015. وعندما اختار أعضاء لجنة المتابعة السيّد محمّد بركة لرئاسة المتابعة بفارق صوت واحد، باركنا له ووقفنا لجانبه في

تحمّل المسؤوليّات المختلفة. ولذلك تؤكّد الحركة الإسلاميّة على استعدادها أن تتحمّل مسؤوليّاتها في مشروع تغيير حقيقيّ في بناء مؤسّسة المتابعة وتطوير عملها، من خلال عمل جماعيّ وشراكة واسعة، وليس من خلال تقديم مرشّح جدير ومناسب من قياداتها لرئاسة لجنة المتابعة في الانتخابات القريبة، مع تأكيدها على أنّها ملتزمة بالتعاون والدعم لمن تنتخبه لجنة المتابعة العليا في الانتخابات القريبة رئيسًا للجنة المتابعة، تجسيدًا لنهجها الوحدويّ وإخلاصها في تعزيز المؤسّسات الوطنيّة الوحدويّة».[2]

في المقابل، أعلنت حركة أبناء البلد مقاطعة الانتخابات، موضِّحة موقفها في بيان أصدرته حول ذلك. وقالت الحركة في بيانها:

«إنّنا في حركة أبناء البلد نعلن عدم مشاركتنا في عمليّة انتخاب رئيس للجنة المتابعة برمّتها يوم السبت القادم»، داعية «القوى السياسيّة المُشَكِّلة للمتابعة، مراجعة موقفها هذا، وتأجيل الانتخابات المزمع إجراؤها يوم السبت القادم وتبنّي كافّة التعديلات الدستوريّة (تعديلات كانت الحركة قد تقدّمت بها في وقت سابق) قبلها». وطالبت كذلك «كافّة أعضاء اللجنة ورئيسها (محمّد بركة) العدول عن الانتخابات على هذا النمط، وتأجيل موعدها لموعد يفتح الباب أمام مرشّحين يجدون في أنفسهم الكفاءة لهذا التكليف من جهة، ويعمّق النقاش حول التعديلات الدستوريّة ويعطي ضمانات لتنفيذها من جهة أخرى».[3] وتابعت قائلة: «في هذه الأيّام وبعيدًا عن أعين الناس، وحتّى عن كوادر الأحزاب الرياديّة يجري الإعداد لإجراء انتخابات رئاسيّة للّجنة، دون الخوض في برامج أو سياسات ولا حتّى نقاش أيّ تعديل وتطوير لما كان بشكل معمّق، بل على العكس تمامًا، حيث جرى فتح باب الترشيح يوم السبت وسيتمّ إغلاقه يوم الأربعاء! دون إعلام وإعلان جدّيّ يفتح الباب أمام مناقشات ومرشّحين، لتعود اللجنة إلى أسلوب أشبه ما يكون بالمخترة، يُفقد هذه اللجنة

2. المسار. (2020، 16 كانون الأوّل). الإسلاميّة الجنوبيّة: ملتزمون بالتعاون والدعم لمن تنتخبه لجنة المتابعة في الانتخابات القريبة رئيسًا لها. **المسار**.

3. عرب 48. (2020، 16 كانون الأوّل). انتخابات المتابعة: محمّد بركة مرشّحًا وحيدًا لرئاسة اللجنة. **عرب 48**.

التمثيليّة العليا لِما تبقّى من هيبتها ويُبعدها أكثر عن أبناء شعبنا الذي تمثّله».[4]

وقد أيّد التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ ترشيح بركة لولاية ثانية استنادًا إلى قرار المكتب السياسيّ للحزب، وجاء في بيانه:

«إنّ التجمّع يفضّل لو كانت منافسة جدّيّة على رئاسة لجنة المتابعة وكان هناك أكثر من مرشّح، فهذا هو الأمر الطبيعيّ والفعل الديمقراطيّ الأسلم. ولكن جاءت التفاعلات السياسيّة بين مركّبات المتابعة بنتيجة أن يكون هناك مرشّح واحد. ونحن في التجمّع نعبّر عن استعدادنا للتعاون مع الرئيس المنتخب ومع كافّة مركّبات لجنة المتابعة من أجل أن تعمل اللجنة بقيادة جماعيّة حقيقيّة وبحضور أكبر وأكثر فعّاليّة في كافّة قضايا شعبنا في كافّة أرجاء البلاد».[5]

وفي مقال كتبه عضو التجمّع منيب طربيه، عرض فيه مسوّغات التجمّع لهذ القرار، والذي يتمثّل في البحث عن مرشَّح توافقيّ، والحاجة الى موقف وحدويّ في هذه الظروف، قال:

«وبما أنّها ترى بالسيّد بركة شخصيّة توافقيّة والتي من الممكن أن تساعد على اللحمة والعمل الوحدويّ في مواجهة سياسات المؤسّسة الإسرائيليّة، فلا ضير بذلك حاليًّا، وكلّ من يرى غير ذلك فليستعدّ للمساهمة في إعادة بناء لجنة المتابعة كما يراها، فلا يعقل أن ننام نومة أهل الكهف ولا نعير لجنة المتابعة أيّ اهتمام ونطالبها بما لا تقوى عليه في هذه الإمكانيّات وفي ظلّ هذه الظروف الاستثنائيّة التي تهرول بها الرجعيّات العربيّة حجيجًا بالإضافة إلى تواطؤ بعض القوى المحلّيّة والتي بدأت تتجرّد من عمودها الفقريّ وتحاول الانصهار في سمفونيّة المؤسّسة الإسرائيليّة. السيّد محمّد بركة شخصيّة تستطيع أن تقوم بالمهامّ لتمثيل أبناء شعبه، ولا ضير باستمراره في رئاسة لجنة المتابعة، خاصّة أنّ أكثريّة المركّبات تراه شخصيّة توافقيّة».[6]

4. كنوز نت. (2020، 16 كانون الأوّل). بيانين منفصلين [كذا في الأصل؛ والصواب: بيانان منفصلان] بخصوص المتابعة من أبناء البلد والإسلاميّة. **كنوز نت**.
5. عرب 48. (2020، 17 كانون الأوّل). التجمّع يدعم ترشيح بركة لرئاسة المتابعة ويدعو لإعادة بناء اللجنة. **عرب 48**.
6. طربيه، منيب. (2020، 19 كانون الأوّل). **لجنة المتابعة العليا**. الموقع الرسميّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.

ويوضّح طربيه أنّ أزمة لجنة المتابعة تفرض تخطّي هذه المرحلة بتجديد ولاية بركة:

> «قلناها منذ سنوات إنّه يجب بناء لجنة المتابعة مدعومًا بصندوق قوميّ ومؤسّسات تستطيع أن تسدّ رمق فلسطينيّي الداخل ومساندتهم ودعمهم للعمل المشترك المساهم في رفعة المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. فلنتخطّى [كذا في الأصل؛ والصواب: فلنتخطَّ] هذه الأزمة ولنبدأ بالتفكير مليًّا في بناء هيئة فلسطينيّة عليا تَعني فلسطينيّي الداخل ولنترك هذه النقاشات التي لا تساهم إلّا في توسيع الفجوة بين مركّبات المجتمع الفلسطينيّ في الداخل».[7]

نقاش:

أظهرت الانتخابات الحاليّة تبايُناتٍ جديدةً بين مركّبات لجنة المتابعة، وعدمَ قدرتها على طرح مرشّحين لمنصب رئاسة اللجنة، فضلًا عن التغنّي بتصوُّراتها المعروفة عن إعادة بناء لجنة المتابعة. يبدو موقف غالبيّة المركّبات كحالة هروب من مواجهة الواقع بدلًا من إصلاحه، باستثناء حركة أبناء البلد التي أعلنت انسحابها العلنيّ من عمليّة الانتخابات. وجاء في بيانها ضدّ إجراءات وممارسات للرئاسة الحاليّة أنّها تتوقّع "ضياع خمس سنوات إضافيّة" من إمكانيّات وفاعليّة لجنة المتابعة. في موازاة ذلك، انتقدت مجموعة من الكتّاب والأكاديميّين والناشطين والصحافيّين الفلسطينيّين عدمَ ترشُّح أيّ منافسين من قبل جميع المركّبات، ومرورَ هذا الحدث مرور الكرام. وهنا يُطرَح السؤال: هل فقدت لجنة المتابعة فاعليّتها ودَوْرها؟ ويترتّب علينا أن نراجع دَوْرها وإمكانيّاتها والنقد الأساسيّ إزاءها، أَلا وهو المطالَبة بِـ "الانتخاب المباشر" للرئيس من قِبل الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في الداخل.

ووصفَ المدير العامّ لمدى الكرمل، مهنّد مصطفى، هذه التطوّرات الأخيرة بأنّها «لم تعد في دائرة اهتمام الناس، أي لم يعد هناك فارق بالنسبة للجماهير حول هُويّة رئيس اللجنة، إذ إنّ الاهتمام بهذا الشأن بات جزءًا من صراع أحزاب ومركّبات في المتابعة فيما

7. المصدر السابق.

بينها، أمّا ما الذي يحمله ذلك من تغيير أو عدم تغيير في عمل وأداء المتابعة، فلم يعد ذلك يشكّل فرقًا لدى الناس، هذا إذا افترضنا أنّ هناك أصلًا اهتمامًا بالموضوع».[8] وبحسب تقديرنا، ما هذا إلّا انعكاس ليأس الجماهير من دَوْر الأحزاب عمومًا، وتقلُّص الحقل السياسيّ والسياسة عمومًا في عمل وأداء الأحزاب والحركات السياسيّة بعد تشكيل القائمة المشتركة.

وبحسب تشخيصنا للأمر، ثمّة أدلّة لهامشيّة لجنة المتابعة سنستعرضها في محاولة لتأطير الأزمة الراهنة، وتحليل مشكلاتها البنيويّة. ويتبيّن لنا أنّ حال لجنة المتابعة هذا ليس وليد الظروف الاستثنائيّة التي نعيشها هذا العام (انتخابات برلمانيّة متكرّرة، وجائحة الكورونا). ففي مقالة تحمل العنوان "لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة"، أشار مهنّد مصطفى إلى هامشيّة لجنة المتابعة إذ قال: «تتبدّى حالة الترهّل السياسيّ التي وصلت إليها هذه المؤسّسة، التي تَعتبر كلُّ مركّباتها مجرَّدَ بقائها بشكلها الحاليّ حاجةً سياسيّة ووطنيّة ملحّة، ولكن يبقى هذا المبرّر حائلًا دون المثابرة صوب إصلاحها، فبقاؤها أفضل من غيابها، وبقاؤها على حالة الترهّل التي تعصف بها أفضل من الذهاب إلى عمليّة تاريخيّة تهدّد تماسُكَها الهشَّ. بقاء لجنة المتابعة في شكلها الحاليّ في العام 2012 ليس وليدَ قوّة بنيانها، بل وليد إرادة الأحزاب السياسيّة للإبقاء عليها كهدف لا كأداة يمكن تطويرها»؛[9] وهو ما يعني أنّ لجنة المتابعة تعاني من أزمة بنيويّة مستديمة في ما يتعلّق بانتخاباتها، وبدورها، وبفعلها.

تتّفق جميع الأحزاب والحركات السياسيّة بشأن أهمّيّة لجنة المتابعة كمؤسّسة وطنيّة ممثّلة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وتختلف في الإجراءات المتعلّقة بإعادة بنائها. وفي هذا الصدد كتب علي حيدر، في مقالته "نحو المجلس الأعلى للجماهير العربيّة"، قائلًا «أنّ المرحلة الأولى هي تأسيس المجلس الأعلى للجماهير العربيّة وإقامة أطر وتنظيمات واتّحادات مهنيّة وأهليّة، تجمع ما بين الهُويّة والوطنيّة والمهنيّة تُنتخب بشكل ديمقراطيّ وتمثَّل في هذا المجلس

8. دلّاشة، عمر. (2020، 14 كانون الأوّل). رئاسة المتابعة: لا منافسة جدّيّة والجماهير خارج الصورة. **عرب 48**.
9. مصطفى، مهنّد. (2012، أيلول). لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة. **جدل**، العدد 15. حيفا: مدى الكرمل المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

بالإضافة إلى رؤساء المجالس والأحزاب والحركات السياسيّة ممّا يقوّي ارتباط المجلس بالقوى الشعبيّة».[10] وأضاف أنّه يجب في هذه المرحلة صياغة «ميثاق ونظام واضحين يشملان المبادئ الأساسيّة والسيرورات الإجرائيّة المقترحة وطريقة انتخاب المجلس، وكذلك تشمل صلاحيات المجلس ومرجعيّته، ويُعرض هذا الميثاق في استفتاء عامّ ومن ثَمّ تجري المصادقة عليه من قِبل أبناء المجتمع العربيّ».[11] أمّا عن المرحلة الثانية التي يطرحها، فهي تلك التي نوقشت كثيرًا في أجندات المتابعة، واختلفت عليها المركبّات: «انتخاب مجلس أعلى للجماهير العربيّة بانتخابات مباشرة وديمقراطيّة».

وإذا أمعنّا النظر في أزمة لجنة المتابعة، على ضوء تشخيص مهنّد مصطفى منذ عام 2012، نرى أنّ أدلّة هامشيّة اللجنة تتمثّل بانعدام المنافَسة الجِدّيّة والندّيّة في الانتخابات التي عُقِدت يوم السبت، 2020/12/19، وفيها أُعيد انتخاب محمّد بركة لرئاسة اللجنة. من الأدلّة على هامشيّة اللجنة ودَوْرها الشكليّ ما نستقيه من بيانات الأحزاب والحركات السياسيّة (باستثناء حركة أبناء البلد) التي أكّدت أنّها تدعم المرشّح. هذا التأكيد بدا وكأنّه مبايعةٌ جماعيّة للمرشّح الوحيد وتأكيدٌ على صوريّة الإجراءات الانتخابيّة. فضلًا عن هذا، نرى أنّ من أدلّة هامشيّة اللجنة لدى الأحزاب والحركات السياسيّة ذاك التكرار للتصريحات ذاتها، والإشادة بأهمّيّة عمل اللجنة ودَوْرها وضرورة تنظيمها، دونما مبادرة إلى الابتداء في هذا التنظيم وتطبيقه بحجّة الظروف وعدم توافر الوقت. فعلى سبيل المثال، دعا التجمّع في بيانهِ إلى «الشروع فورًا بفتح نقاش وحِوار شامل في المجتمع حول مشروع إعادة بناء لجنة المتابعة وفي مركزه مقترح الانتخاب المباشر، الذي يشكّل نقلة نوعيّة في تنظيم وتطوير عمل المجتمع العربيّ». ولفت إلى أنّ «مشروع الانتخاب المباشر يحتاج إلى عدّة سنوات من التحضير والتمهيد، وأنّ النقاش حوله ضروريّ جدًّا لبلورة الموقف الجماعيّ منه أخذًا بعين الاعتبار أنّ هناك آراء مختلفة حوله». أمّا الحركة الإسلاميّة، فذكرت في بيانها أنّها تريد «الوصول إلى تصوّر موحّد للجنة المتابعة العليا، تعريفها

10. حيدر، علي. (2012، أيلول). نحو المجلس الأعلى للجماهير العربيّة. **جدل**، العدد 15. حيفا: مدى الكرمل المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
11. المصدر السابق.

ورؤيتها وأهدافها ووظائفها وصلاحياتها ووسائل عملها ونظامها الداخليّ؛ كما تريد الحركة الإسلاميّة بناء لجنة المتابعة العليا، وجعلها مؤسّسة جماعيّة قويّة قادرة على تنظيم، قيادة وتمكين مجتمعنا العربيّ، والتخطيط لمستقبله وضمان أمنه وتطوّره». وفي هذا الخصوص، ذكرت أهمّيّة إنشاء صندوق قوميّ وأنّها «قدّمت مقترحًا متكاملًا لتطوير دستور لجنة المتابعة ونظامها الداخليّ، وتملك تصوّرًا واضحًا كيف تصل إلى تحقيق قفزة نوعيّة في بناء وتطوير عمل لجنة المتابعة». ومن أدلّة هامشيّة لجنة المتابعة نظرةُ الأحزاب للقائمة المشتركة والعمل البرلمانيّ كساحة العمل السياسيّ الأساسيّ، وعليه وحوله تدور النقاشات الحزبيّة والتوتّرات والانقسامات. ونتساءل هنا: هل القائمة المشتركة هي من يدفع لجنة المتابعة إلى الهامش لتبقى (القائمة المشتركة) اللاعبَ الرئيسيّ في الساحة السياسيّة التي أُفرِغت أساسًا من عملها السياسيّ وأبقت على عملها الخدماتيّ؟

وهذا السؤال أشارت إليه الانتقادات المختلفة إثر إعادة تثبيت محمّد بركة رئيسًا للجنة المتابعة، ولا سيّما حركة أبناء البلد التي تتّخذ موقفًا معارضًا للمشاركة البرلمانيّة والدخول إلى الكنيست. وقال حيدر في هذا الصدد، مشدّدًا في مقترحه على أهمّيّة لجنة المتابعة إزاء العمل البرلمانيّ، إنّ «المبنى والسيرورة اللذين نقترحهما يخلقان مركزًا للحِراك السياسيّ والاجتماعيّ والجماهيريّ العربيّ ويزحزحانه من البرلمان الإسرائيليّ إلى مركز المجتمع، حيث يكون التمثيل في البرلمان الإسرائيليّ إحدى إستراتيجيّات العمل، والأحزاب والحركات السياسيّة تكون ممثّلةً في البرلمان وممثّلةً في المجلس الأعلى للجماهير العربيّة».[12] ويرى حيدر أنّ العمل البرلمانيّ غير متعلّق ولا يؤثّر على لجنة المتابعة والاهتمام بتطويرها، وفي الإمكان النشاط بالتوازي. هذه المقولة التي يتبنّاها حيدر تأتي ضمن مقولة الأحزاب الحاليّة لا بأفعالها.

هذه المقولة، التي تؤكّد على أهمّيّة العمل المتوازي والتكامليّ بينَ لجنة المتابعة والقائمة المشتركة، هي التي تُفرَّغ باستمرار من جوهرها، وأصبحت تُجاري المقولةَ التي تتبنّاها حركة أبناء البلد، والتي ملخَّصها أنّ المتابعة تنحدر في ظلّ القائمة

12. المصدر السابق.

المشـتركة والاعتمـاد المتزايـد عـلى العمـل البرلمانـيّ، كمـا أظهـرت الانتخابـات الأخيـرة، حيـث ارتفـع عـدد مقاعـد القائمـة المشـتركة إلى 15 مقعـدًا، ممّـا يبيّـن أثرهـا في وعـي الفلسـطينيّين في الداخـل، وانخفـاض أهمّيّـة المتابعـة.

ويجـد مصطفـى في مقالتـه (2012) أنّـه «يتزاحـم حـول فكـرة إصـلاح لجنـة المتابعـة توجُّهـان: التوجُّـه الأوّل يطالـب بإعـادة بنـاء لجنـة المتابعـة، أمّـا التوجّـه الثانـي فإنّـه يطالـب بإعـادة تنظيـم لجنـة المتابعـة، والفَـرق بيـن إعـادة البنـاء وإعـادة التنظيـم أنّ الثانـي يطلـب إصـلاح اللجنـة مـن الداخـل، بينمـا يطلـب التوجّـه الأوّل إعـادة بنائهـا مـن الخـارج، أي تفكيـك اللجنـة وإعـادة بنائهـا مـن جديـد، ويتطلّـب ذلـك صياغـة جديـدة لدسـتور اللجنـة وهيكليّتهـا، وفـي هـذه الحالـة تكـون الانتخابـات المباشـرة لمركّبـات وأعضـاء لجنـة المتابعـة في صُلـب إعـادة البنـاء».[13] هـذه التوجّهـات خلقـت اسـتقطابًا ومحاصصـة بيـنَ المركّبـات عـلى حـدّ قـول مصطفـى، حيـث إنّ الجبهـة كانـت ترفـض إعـادةَ البنـاء مـن الخـارج والانتخـابَ المباشـر، لخوفهـا مـن اعتبـار هـذه الخطـوة كفـكّ ارتبـاط لهـا عـن المواطَنـة الإسـرائيليّة، والخـروج عـن حيّـز الدولـة السياسـيّ وبرلمانهـا، وهـو مـا يثيـر العديـد مـن الإشـكاليّات تجـاه اسـتمرار الجسـم، والأحـزاب، وشـرعيّتها القانونيّـة في الدولـة، وفـي ظـلّ هـذا الخـلاف المسـتمرّ في العَقدَيْـن الأخيرَيْـن، نمـت لجـان مهنيّـة في المتابعـة، كخطـوة إصلاحيّـة.

ولفـت مصطفـى إلى أنّ «النقـاش الموسّـع حـول إصـلاح لجنـة المتابعـة في العَقـد الأخيـر سـاهم في اتّخـاذ خطـوات إصلاحيّـة بنيويّـة، ولكنّهـا لـم ترتـقِ باللجنـة عـلى نحـوٍ كافٍ كإطـار قومـيّ للجماهيـر الفلسـطينيّة. ونشـير -في الأسـاس- إلى ثـلاث خطـوات أساسـيّة: انفصـال اللجنـة القطريّـة عـن لجنـة المتابعـة، وصياغـة بنْيـة هيكليّـة جديـدة (نظـام داخلـيّ)، وإقامـة لجـان مهنيّـة وَفـق المحاصصـة الحزبيّـة».[14] وذاك سـيتبعه انتخـاب رئيـس اللجنـة عبْـر الحسـم الديمقراطـيّ لا عبْـر التوافـق والإجمـاع.

عـلى أثـر ذلـك، احتـوت القيـادات الخـلاف المسـتمرّ بشـأن أهمّيّـة لجنـة المتابعـة مقابـل البقـاء في حيّـز المواطَنـة السياسـيّ، مـن خـلال لجـان مهنيّـة وبعـض الإصلاحـات في

13. مصطفى، مهنّد. مصدر سابق.
14. المصدر السابق.

مـا يتعلّـق بالنظـام الداخلـيّ، حتّـى عـام 2012. بَيْـدَ أنّ الإصلاحـات لـم تكـن بغيـة جعـل لجنـة المتابعـة قيـادة عليـا سياسـيّة، بـل بغيـة جعلهـا لجنـةَ تنسـيقٍ أكثـر نجاعـةً، وَفقًـا للتطـوُّرات والمـآلات التـي نراهـا اليـوم، حيـث فشـلت القيـادات في تطويـر آليّـة انتخابيّـة وبرامـج عمـل ومشـاريع تسـتطيع الأحـزاب التنافـس لإدارتهـا وقيـادة الجسـم، بـل أصبحـت مجـرّد جسـم هامشـيّ مقابـل العمـل البرلمانـيّ الـذي أثـار خلافـات أخيـرة بيـن التجمّـع من جهـة إبّـان التوصيـة عـلى چـانتس، والجبهـة والإسـلاميّة الجنوبيّـة من جهـة أخـرى. بينمـا تعلـو أصـوات الاختلافـات والنقاشـات والتطـوّرات في العمـل البرلمانـيّ، يخفـت جـدًّا دَوْر لجنـة المتابعـة، وتبقـى جسـمًا تنسـيقيًّا بيـن الأحـزاب.

ملحق 5:
القائمة المشتركة: الواقع ومستقبلها

وحدة السياسات - مدى الكرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل وضع القائمة المشتركة الراهن في أعقاب الخلافات العميقة التي ظهرت مؤخّرًا. ولعلّ أبرز أسباب هذه الخلافات هو تصريحات وسلوك النائب د. منصور عبّاس عمومًا، وفي الآونة الأخيرة خصوصًا، حيث يُدْرجها ضمن ما يسمّيه «توجُّهه السياسيّ الجديد» في التعاطي مع الحكومة والمؤسّسة الإسرائيليّتَيْن، ولا سيّما علاقاته مع حزب الليكود ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. تنطلق هذه الورقة من مقولة مُفادُها أنّ ما تمرّ به القائمة المشتركة نابع من طغيان توجُّهات سياسيّة متفاوتة، وأحيانًا متباينة، بين مركّبات القائمة المشتركة، أبرزها هو تبنّي فكرة الاندماج التامّ في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة، في سبيل التأثير في قضايا مدنيّة بعضها جماعيّ وبعضها يتمثّل في تحصيل إنجازات مطلبيّة عينيّة.[1] وقد يعكس هذا حالة من التكيّف لدى بعض مركّبات القائمة المشتركة لحالة الأسرلة التي تتغلغل في المجتمع الفلسطينيّ؛ فبدلًا من مواجهتها بالعودة إلى خطاب سياسيّ وطنيّ تَكون في مركزه الحقوقُ المدنيّة الجماعيّة، يُكرَّس ويُعاد إنتاجه عبْر توجه اندماجيّ في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة بصورة بدائيّة، وكأنّ الحقوق المدنيّة في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل تُحقَّق عبْر تغيير /تغييب مواقف سياسيّة.

1. صعابنه، عميد. (2019). «تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة». لدى: مهنّد مصطفى. (محرّر). **الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العَقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل** (ص 10-22)، كتاب مؤتمر مدى الكرمل السنويّ. حيفا. مدى الكرمل.

مقدّمة:

تُظهر الأزمة الأخيرة التي تمرّ بها القائمة المشتركة، كما كانت لحظات التأزّم السابقة، على نحوٍ ما حصل من انقسام في القائمة عشيّة انتخابات الكنيست في نيسان عام 2019، أنّ القائمة المشتركة لم تكن نتاج مشروع سياسيّ جماعيّ عُبِّرَ عنه في تشكيل قائمة وحدويّة، بل كانت نتاج ظروف طارئة أهمّها رفع نسبة الحسم. فرضت هذه الظروف على الحركات والأحزاب المشارِكة في الكنيست تشكيل وحدة انتخابيّة لخوض الانتخابات، ولذا ليس من قبيل المصادفة أنّ القائمة المشتركة لم تضمّ مركّبات أخرى إلى داخلها. خلال السنوات الخمس الماضية، لم تنجح القائمة المشتركة، على المستوى البرلمانيّ، في الاتّفاق على منظومة عمل جماعيّة، ويظهر ذلك في العمل المستقلّ للقوائم الأربع في كثير من الأمور، ولم تنجح أن تنسّق في ما بينها في مفاصل أخرى.

منحت غالبيّة الجمهور العربيّ القائمة المشتركة في دورة الانتخابات الأخيرة في آذار (2020) ثقة كبيرة، بحصولها على 15 مقعدًا، ونسبة تأييد تجاوزت 80% من جمهور الناخبين العرب، إذ وفّرت البيئة السياسيّة الإسرائيليّة على نحوٍ استثنائيّ فرصةً لتحقيق مصداقيّة لخطاب القائمة عشيّة الانتخابات بشأن قدرتها على المساهمة في إسقاط حكومة نتنياهو. بَيْدَ أنّ قيادة القائمة المشتركة، بمختلف مركّباتها، لم تدرك حقيقتَيْن معروفتَيْن: الأولى أنّ هذه البيئة متغيّرة، وما خلَقَ هذه البيئةَ هو موقف حزب «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») برئاسة أفيچدور ليبرمان بعدم الدخول في ائتلاف حكوميّ برئاسة نتنياهو عشيّة انتخابات نيسان عام 2019.[2] والحقيقة الثانية هي أنّ النظام السياسيّ الإسرائيليّ -بوصفه نظامًا استعماريًّا وإقصائيًّا ينطلق من تفوُّق وأفضليّة المجموعة اليهوديّة في تقرير مصير نتائج الانتخابات- لن يسمح لجسم عربيّ أن يحدّد طبيعة الحكومة القادمة، وهذا ليس تحليلًا بأثر رجعيّ، وإنّما هو أمر معروف وقيل قبل إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة، والانحراف عن التفوّق والأفضليّة هذين كان أحدَ الأسباب المركزيّة التي أدّت إلى اغتيال يتسحاق رابين عام 1995.[3]

2. مصطفى، مهنّد. (2020). ليبرمان وسؤال الدين والدولة. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد 121. ص 57-61.
3. رزق الله، باسل. (2020، شباط). المشترك الفلسطينيّ في برامج وخطاب الأحزاب الصهيونيّة. **تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل.

التأزّم السياسيّ الأخير

الأزمة السياسيّة الحاليّة التي تمرّ بها القائمة المشتركة، والتي تَسبّب بها سلوك وتصريحات عضو الكنيست منصور عبّاس النائب عن القائمة العربيّة الموحّدة في القائمة المشتركة، ليست الأولى، وعلى ما يبدو لن تكون الأخيرة. لم يبدأ الصراع داخل القائمة مع تصريحات عبّاس، بل هو صراع متراكم، وجاءت هذه الأخيرة لتصعّده. ساهم هذا الصراع في تآكل ثقة الجمهور العربيّ بالقائمة المشتركة كما تُبيّن الاستطلاعات. فحسب استطلاع أَجْرتْه صحيفة «معاريف» في نهاية شهر تشرين الثاني (2020)، حصلت القائمة المشتركة على 11 مقعدًا، وفي استطلاع آخر حصلت على 13 مقعدًا.[4] وفي استطلاع سبقهما أُجْرِيَ في تشرين الأوّل (2020)، حصلت القائمة المشتركة على 11 مقعدًا.[5] في هذه الاستطلاعات، تحصل كتلة اليمين على عدد مقاعد يتجاوز 61 مقعدًا إن يكن حزبا الليكود وَ «يمينا» في ائتلاف حكوميّ مستقبليّ.

تراجُع تمثيل القائمة المشتركة، حسب تقديرنا، مَرَدُّه إلى تآكل ثقة الجمهور العربيّ بالقائمة المشتركة بسبب الصراعات الداخليّة، وغياب العمل الجماعيّ، وعدم الوفاء بوعود وتصريحات أُطلِقت عشيّة الانتخابات. هذه الصراعات قد تُفضي إلى تفكيك القائمة المشتركة عشيّة دورة الانتخابات القادمة. ولعلّ التصريحات الواردة على لسان أحد أعضاء القائمة المشتركة: «السياسة المحلّيّة في الحضيض حاليًّا، ستقود دورة انتخابات إضافيّة لأضرار جسيمة وحتميّة بالذات فيما يتعلّق بنسبة تمثيل المشتركة بالكنيست وهو أمر نحاول تلافيه»، وعلى لسان آخر: «وقال مسؤول رفيع المستوى عن القائمة المشتركة إنّه على الرغم من الغضب تجاه بعض تصرّفات منصور عبّاس، لا تملك أحزاب المشتركة الكثير من الخيارات السياسيّة للمناورة»،[6] لعلّها تكشف عن حقيقة القائمة المشتركة التي تتهاون مع تصريحات وتصرّفات النائب منصور عبّاس على أنّها نابعة من مبدأ «ما في اليد حيلة». وعلى ما

4. كوهن، موشيه. (2020، 27 تشرين الثاني). استطلاع «معاريف»: زاد الليكود الفجوة بينه وبين [حزب] يمينا، يش عتيد يعزّز من قوّته. **معاريف**. (بالعبريّة).

5. هراري، أمنون. (2020، 19 تشرين الثاني). الاستطلاع الذي منح أغلبيّة لمعارضي نتنياهو على ما يبدو أنّه غير واقعيّ، ولكنّه قد يردعه عن التوجّه إلى انتخابات. **هآرتس**. (بالعبريّة).

6. خوري، جاكي. (2020، 11 تشرين الثاني). منصور عبّاس في جيب نتنياهو. **هآرتس** (الساحة).

يبدو، دفعت هذه الصراعات القائمة المشتركة إلى الشروع في فحص أرضيّة تفكيك القائمة المشتركة إلى كتلتين. هذا ما يفيد به مقال نشرته صحيفة «هآرتس» جاء فيه:

> «أفاد تحليل داخليّ أَجْرته القائمة المشتركة أنّ انخفاضًا بنسبة 45% سيطرأ على نسبة الاقتراع إن اختارت أحزاب المشتركة خوض الانتخابات في قائمتين منفصلتين؛ إذ سيضرّ هذا السيناريو بتمثيل جميع الأحزاب الأربعة في الكنيست إضرارًا جسيمًا، بل سيزيد كذلك من قوّة وتأثير الأحزاب الصهيونيّة على حساب القائمة المشتركة. تعترف القائمة المشتركة أنّ نسبة الحسم هي الاعتبار المركزيّ الذي يدفع أحزابها للإبقاء على القائمة المشتركة موحّدة؛ إلّا أنّ مصادرَ أخرى ادّعت أنّ حزب الليكود يحاول خفض نسبة الحسم بغية التعجيل في تفكيك القائمة المشتركة. لكن ما زالت هذه القضيّة ضبابيّة حتّى الآن، بل تجابه كذلك معارضة شديدة ولا سيّما من قِبل حزب «كاحول لافان» وحزب «شاس».[7]

طفت أزمة المشتركة، في هذه المرحلة، على السطح في أحداث عدّة، من أهمّها ما حدث في اجتماع لجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ التي يرأسها عبّاس، والتي دُعِيَ إليها رئيس الحكومة نتنياهو. تولَّدَ عن هذه الجلسة صراع داخل المشتركة، كان من بين مظاهره تصريحاتُ عبّاس المادحة للشرطة في مواجهة الجريمة. فقد قال النائب إمطانس شحادة، عضو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة، «إنّ قرارات عبّاس لا تجري في إطار التنسيق مع المشتركة. نحن نريد عملًا جماعيًّا لكي نكون أقوى أمام المؤسّسة، وقضيّة العنف تهمّ الجميع، ونحن أصلًا أوّل من طالب بخطّة حكوميّة شاملة لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ، تشمل جهاز التعليم والاقتصاد ونشر الثقافة والوعي، بالشراكة مع السلطات المحلّيّة، وإلّا فلا يمكن التعامل مع العنف. لذا فإنّ تجاهل مركّبات القائمة وتجاهل العمل الجماعيّ وتجاهل المطالب الجماعيّة يضرّ بالقائمة المشتركة».[8]

7. المصدر السابق.
8. حسن، زكريّا. (2020، 6 تشرين الثاني). ماذا يحدث في المشتركة؟ **عرب 48**.

أمّا السكرتير العامّ للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، منصور دهامشة، فقد أكّد على وجود مشكلة التنسيق في القائمة المشتركة بناءً على ما حدث في جلسة مكافحة العنف بقوله: «إنّه أمر غير طبيعيّ في ظلّ تصرّفات لم يُتّفَق عليها في القائمة المشتركة، وهذا سبب عتبنا على منصور عبّاس والقائمة العربيّة الموحّدة، وهذا الموضوع كان ينبغي له أن يُبحث في هيئات القائمة المشتركة ويجري التوصّل إلى قرار مشترك، وعتبنا هذا نابع من منطلق المسؤوليّة لا من منطلق الاتّهام. والنقاشات السياسيّة قائمة باستمرار ويجب أن نتجاوزها بحذر وذكاء، وهذه قضيّة عينيّة تعكس وجهات نظر مختلفة وهي قابلة للنقاش وقابلة للتجسير، وتلك هي مسؤوليّتنا، أن نخرج في النهاية بقرار وموقف موحّدين ولا أقول إنّ زلزالًا أو أزمة وقعا في المشتركة».[9] واعتبرت النائبة سندس صالح (عضو الكنيست عن الحركة العربيّة للتغيير في القائمة المشتركة) أنّ ما يحدث «لا يتعدّى كونه تعدّديّة في الآراء لا أكثر».[10] وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ هذين التصريحين يعتبان على النائب لعدم تنسيقه مع مركّبات المشتركة، لا للتنسيق مع نتنياهو وأحزاب اليمين.

على أيّة حال، حملت سلوكيّات وتصريحات عبّاس ردّة فعل غاضبة داخل القائمة المشتركة. في أعقاب اللقاء الأخير الذي أُجْرِيَ مع عبّاس في قناة 20 التلفزيونيّة اليمينيّة،[11] والذي صرّح فيه أنّه إذا سارت القائمة المشتركة حسب توجُّهاته فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تفكيك المشتركة، أضاف أنّه وضع القائمة العربيّة الموحّدة في موضع تستطيع فيه التعامل مع كلّ التيّارات السياسيّة الإسرائيليّة، موضّحًا هذا السلوك بأنّه «التزام للجمهور الذي انتخبه، وعلينا أن نتقدّم بالأمور الحارقة للمجتمع العربيّ لا أن نلقي الشعارات». وأشار في اللقاء قائلًا: «أنا أملك رؤية للتفاهم والشراكة والتسامح بين الشعبين، وكلّ تسوية سياسيّة تحقّق ذلك أنا أؤيّدها [...] وأنا شريك في مبادرة للسلام الدينيّ». واقترح عبّاس في اللقاء عدمَ النظر إلى التاريخ والسرديّات التاريخيّة، والنظرَ إلى المستقبل. وعندما سُئِل عمّا إذا كان سيوصي على نتنياهو في المرّة القادمة أجاب: «قوّة السياسيّ في ألّا يكون

9. المصدر السابق.

10. المصدر السابق.

11. أخبار 20. (2020، 24 تشرين الثاني). عضو الكنيست عبّاس: «نحن لا يسار ولا يمين»، المقابلة الكاملة. **قناة 20** (صوت الشعب). (بالعبريّة).

مفهومًا ضمنًا، وكلّ اقتراح سيأتي سوف نناقشه وبعد ذلك نقرّر». وقال النائب إمطانس شحادة، عضو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة: «لا عجب أن يختار عضو الكنيست منصور عبّاس بوق نتنياهو واليمين المتطرّف (القناة 20) للإعلان عن انسحابه من القائمة المشتركة. تلك طريقة أصليّة لخدمة بيبي. إنّ عضو الكنيست عبّاس غير جدير بالقيادة. سنواصل الطريق من هنا».[12] وألقت النائبة عايدة توما بتصريح أكثر مباشَرةً (من طرف الجبهة الديمقراطيّة) بقولها: «أشعر بالحرج لأنّه لا يزال هناك شخص يعتقد أنّ بإمكانه الحصول على شيء جيّد من نتنياهو. لسنا بحاجة إلى إقناع اليمين الفاشيّ للحصول على حقوقنا. هذا أمر لا يُغتفر».[13]

توالت تصريحات منصور عبّاس وعدم نفيه التنسيق مع نتنياهو، مدّعيًا أنّه أتى بخطاب سياسيّ جديد في السياسة العربيّة؛ ففي بيان أصدره أشار إلى أنّ أسلوب المشتركة هو أسلوب «شعبويّ»، وذكر في بيانه أنّه سيطلب من القائمة المشتركة التخلّي عن هذا الأسلوب في الانتخابات القادمة، حيث ذكر في بيانه هذه النقاط تحديدًا:

> «نريد للقائمة المشتركة أن تكون قادرة على تحقيق مطالب الشعب الذي انتخبها، وهذا لن يحدث إذا استمررنا بأسلوب المعارضة والوقوف على دكّة الاحتياط. ما أقوله وطرحته هو تغيير لمَوْضعة العرب في الخارطة السياسيّة في الدولة. ما كنت قد قلته بكلّ بساطة هو أنّنا كعرب لسنا بحاجة إلى أن نكون جزءًا من المعسكرات الإسرائيليّة الثلاثة، لا يمين، ولا يسار، ولا مركز، بل نحن بحاجة إلى أن نكون معسكرًا بحدّ ذاتنا يقف على الحياد من خلافاتهم، وأن نتحرّك بقراراتنا وَفق مصلحة مجتمعنا وشعبنا دون المسّ أو التنازل عن ثوابتنا، وهذا ما قد يجعل المشتركة قادرة على تحقيق مطالب الشعب الذي انتخبها [...] تحدّثت في النقطة السابقة عن الأسلوب السياسيّ للقائمة المشتركة، وفي هذه

12. تايمز أوف إسرائيل. (2020، 25 تشرين الثاني). انتقادات حادّة للنائب العربيّ منصور عبّاس من داخل حزبه «القائمة المشتركة» بسبب حثّه على التعاون مع نتنياهو. **تايمز أوف إسرائيل**.
13. المصدر السابق.

النقطة سأتحدّث عن أسلوب النائب العربيّ بصورة عامّة. أعلم أنّ هناك من ينتقد أسلوبي، وهناك من لا يغفر لي أنّني أضع "الإيچو العربيّ" جانبًا، عند حديثي مع وزير أو رئيس حكومة، وأعلم أنّ هناك من يحاول أن يضع هذا الأسلوب في خانة غير المقبول حين يقارنه بأسلوب "العرب الأقوياء"، ولكن سامحوني؛ فأنا لست ذاهبًا إلى البرلمان للعربدة أو الصياح أو شتم أحد، ولا أعتقد أنّ أسلوب الشعبويّة سيُوصِل مجتمعنا إلى برّ الأمان، وعلينا عند تشكيل القائمة المشتركة أن نتّفق على الابتعاد عن هذا الأسلوب الشعبويّ لِما ينطوي عليه ذلك من ضرر لمجتمعنا".[14]

خاتمة: أزمة سياسيّة موصولة أَمْ منفردة؟

عرضنا حتّى الآن جزءًا من النقاش الداخليّ في القائمة المشتركة حول نهج منصور عبّاس، والذي لا يُعتبر نهجًا جديدًا كما يكتب عبّاس، بل هو نهجٌ اتّبعه في السابق سياسيّون من أحزاب عربيّة انبثقت وتبعت للأحزاب الصهيونيّة الحاكمة في الكنيست منذ الكنيست الأوّل، نهجٌ ينزع السياسةَ ويغيّبها عن القضايا المطلبيّة، ويتعامل مع هذه المطالب على أنّها مَكْرمة يحتاج الشخص إلى تغييب مواقفه للحصول عليها، فضلًا عن حصر عمل البرلمانيّ العربيّ في أن يكون وسيطًا بين الجمهور والحكومة. ليست مَهَمّة هذه الورقة تأطير خطاب وسلوك عبّاس في مقاربة تاريخيّة للعمل البرلمانيّ والسياسيّ العربيّ، بل في سياق خطاب القائمة المشتركة في العام المنصرم. حصل عبّاس على شرعيّة سلوكه وخطابه من خطاب المشتركة في التوصية على چانتس، التوصية التي حظيت بإجماع مركّباتها على الرغم من اختلافها في التبريرات والدوافع لها، ومن مجْمل الخطاب السياسيّ للقائمة المشتركة في السنوات الأخيرة التي تعاملت مع نفسها على أنّها معارضة إسرائيليّة. وقد يكون ما أثار حنقَ بعض أعضاء القائمة المشتركة أنّ تصريحات منصور عبّاس ناقضت تصريحات القائمة المشتركة ووعودها بالإطاحة بحكْم نتنياهو، وها هو شريكهم ينسّق مع نتنياهو حينًا، ويفضّله عليهم أحيانًا أخرى.

14. بانيت. (2020، 25 تشرين الثاني). النائب منصور عبّاس: «كفى تزويرًا للحقائق والكلام». **بانيت**.

تنطلق فكرة خطاب وسلوك عبّاس من أنّ العرب ليسوا يمينًا ولا يسارًا ولا وسطًا، وليسوا في جيب أحد، ومن فكرة أنّه لا فرق بين هذه التيّارات. ينطلق هذا التبرير من اعتبارٍ ملخَّصُهُ: بما أنّه لا فرق بينهم، يمكن التعامل معهم جميعًا حسب المصالح التي يريد تحقيقها هذا السلوك والخطاب. لكن هذا الخطاب يخطئ في مجموعة من المسائل:

أوّلًا: الخطاب السياسيّ الوطنيّ الذي يتعامل مع هذه التيّارات على أساس أنّه لا فرق بينها يعتبرها كلّها جزءًا من منظومة استعماريّة، بغية عدم التعامل معها كلّها، لا من أجل تبرير التعامل معها حسب المصالح. في هذا الصدد، فإن مقولة "الوقوف على الحياد" التي جاءت في بيان عباس خطيرة، فكيف يمكن الوقوف على الحياد، وجزء من صراعاتهم، يتعلق تارة بقضايا سياسيّة وطنيّة تهمنا، وتارة بقضايا مدنيّة تُؤثر علينا.

ثانيًا: على الرغم من الخطأ السياسيّ والتاريخيّ الذي وقعت فيه القائمة المشتركة في التوصية على چانتس، فإنّ الخطأ الأوّل لا يبرّر ولا يُشَرْعِن الخطيئة التي تلته.

ثالثًا: على الرغم من الخطأ، ثانيةً، في التوصية على چانتس وما حمله ذلك من آثار على تعزيز الأسْرلة في صفوف الفلسطينيّين، فإنّ ذاك جرى بإجماع سياسيّ بين مركّبات المشتركة، وكلّ منهم كانت له دوافع سياسيّة مختلفة، لكن الإجماع على فعل التوصية لا يقلّ خطورة عن فعل التوصية.

رابعًا: بات من الواضح أنّ هذا الخطاب يقرأ توجّهًا في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل مؤيّدًا للسعي إلى الاندماج في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة كمعارضة إسرائيليّة عاديّة، ابتغاءَ التأثير وتحصيل حقوق مطلبيّة، ولكن هل على القيادة السياسيّة الوطنيّة التكيُّفُ مع هذا التوجّه، أم السعيُ إلى تغييره وإعادةُ النفَس السياسيّ والنضاليّ عبْر بناء مشروع سياسيّ جماعيّ مشترك تلتفّ حوله الجماهير الفلسطينيّة؟

خامسًا: يتعامل هذا الخطاب مع مفهوم المواطَنة تعاملًا مدنيًّا بدائيًّا، دون إعطائها جوهرًا سياسيًّا متحدّيًا عبْر التعامل مع المجموعة الفلسطينيّة كمجموعة وطن قوميّة لها حقوق جماعيّة، تُحصّلُها بالنضال الجماعيّ وتنظيم المجتمع، بل يتعامل

معها وكأنّها مجموعة سكّانيّة كسائر المجموعات الإثنيّة المهاجرة في إسرائيل، كالمجموعة الأثيوبيّة والروسيّة -على سبيل المثال.

سادسًا: روّجت القائمة المشتركة فكرةَ قدرتِها على إسقاط اليمين ونتنياهو، وهو توجُّه انتقدناه في ورقة تقدير موقف سابقة. على أيّة حال، كان هذا الخطاب دافعًا للمزيد من التصويت للمشتركة، ولا سيّما أنّ نتنياهو حرّض في دورات الانتخابات السابقة على الجماهير العربيّة ممّا زاد من نسبة المشاركة. فإذا كان هذا أحدَ مصادر قوّة المشتركة، فإنّ نهج عبّاس هو نقيض لهذه الفكرة، بصرف النظر عن صحّتها وعدم صحّتها.[15]

سابعًا: ما يَحدث في المشتركة في السنوات الأخيرة هو -في الأساس- صراع بين مَن يريد أن تكون المشتركة جزءًا من اليسار الصهيونيّ، وعنده مَهمّةُ إسقاط اليمين هي مَهمّة أساسيّة، ومِما يمثّله توجُّه عبّاس من الاندماج كلّيًّا في لعبة المصالح السياسيّة الإسرائيليّة، بصرف النظر عن اليمين واليسار. وتَبْقى في الحالتين فكرة القائمة المشتركة كمشروع سياسيّ جماعيّ كان أحد أهمّ أهدافه إعادة صياغة العمل السياسيّ والنضاليّ مجرّد حبر على ورق، لتُثْبت القائمة -مرّة تلو الأخرى- أنّها مجرّد سفينة إنقاذ للأحزاب من خطر عدم التمكّن من اجتياز نسبة الحسم، يستطيع ركّابها التصرّف فيها كما يشاؤون بعد أن أقلعت في بحر السياسة الإسرائيليّة.

ثامنًا: نبقى على أمل أن تكون القائمة المشتركة رافعة نضاليّة وسياسيّة ووطنيّة للمجتمع الفلسطينيّ، وهذا ما سيحدّد حضورها أو عزلتها عن الجماهير، وليست جالبة لخطاب قديم-جديد يقطعها عن التراكم السياسيّ والوطنيّ، الذي كان أحد أدوار المشتركة الاستمرار به وتطويره.

15. مدى الكرمل. (2019، نيسان). نتائج الانتخابات البرلمانيّة (2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها: قراءة أوّليّة. **تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل.

ملحق 6:
برنامج المؤتمر

10:00 – 09:30 **استقبال وتسجيل**

10:15 – 10:00 **ترحيب وافتتاح**

د. سمير صبحي: رئيس بلديّة أمّ الفحم.

البروفيسورة نادرة شلهوب-كيفوركيان: أستاذة كرسيّ لورنس دي بيل، كلّيّة الحقوق في الجامعة العبريّة في القدس، ورئيسة الهيئة الإداريّة لمدى الكرمل.

د. أيمن اغباريّة: مُحاضر في كلّيّة التربية- جامعة حيفا، عضو اللجنة الأكاديميّة للمؤتمر، ورئيس لجنة الأبحاث في مركز مدى الكرمل.

10:45 – 10:15 **محاضرة افتتاحيّة**

"الفلسطينيّون في إسرائيل بين جائحة كورونا والانتفاضة(؟) الراهنة: مع عرض نتائج الاستطلاع"

د. مهنّد مصطفى: المدير العامّ لمركز مدى الكرمل.

12:15 – 10:45 **الجلسة الأولى**

العسكرة تجاه المجتمع الفلسطينيّ بين جائحة كورونا والانتفاضة(؟) الراهنة.

رئيس الجلسة- **البروفيسور أمل جمّال:** مُحاضر وباحث في قسم العلوم السياسيّة في جامعة تل أبيب وعضو اللجنة الأكاديميّة للمؤتمر.

حلا مرشود: ممثّلة عن مركز الأبحاث "من يربح من الاحتلال"، باحثة في مجال الاقتصاد السياسيّ وحاصلة على ماجستير في علم الاجتماع وعلم الإنسان من الجامعة العبريّة في القدس.

"الردّ الأمنيّ والعسكريّ الإسرائيليّ على الوباء: معانٍ وتداعيات".

د. نجمة علي: زميلة بحث في "المركز القوميّ للسلام وأبحاث الصراع"، جامعة أوتاغو - نيوزيلندا.

"التكنولوجيا المعسكرة لجائحة كورونا: الرقابة "الذكيّة"، السجن الكبير وَ "الأَسِرّة الضابطة".

تعقيب: **سامي أبو شحادة:** عضو كنيست عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة.

تعقيب: **د. يوسف جبارين:** اختصاصيّ حقوقيّ وعضو كنيست سابق عن الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة في القائمة المشتركة.

12:30 – 12:15 **استراحة**

14:00 – 12:30 الجلسة الثانية

التعليم العربيّ في سياق جائحة كورونا

رئيسة الجلسة: **د. سراب أبو ربيعة - قويدر:** مُحاضِرة في قسم التربية في جامعة بن چـوريون، وعضوة اللجنة الأكاديميّة للمؤتمر.

تغريد زعبي: مستشارة تربويّة وطالبة دكتوراه في قسم التربية في جامعة حيفا؛ ومحاضِرة في قسم العلوم السلوكيّة في كلّيّة "كنيرت".

البروفيسور خالد أبو عصبة: مدير معهد "مسار" للأبحاث الاجتماعيّة؛ ومُحاضِر في برنامج الدكتوراه للتربية في الجامعة العربيّة الأمريكيّة للدراسات العليا، رام الله.

"مواقف المُدرّسين العرب تجاه التعلّم عن بُعد في عصر الكورونا".

خليل دهابشة: مدير مدرسة أورط المتنبّي الشاملة في كسيفة، وحاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسلاميّة من جامعة بن چوريون، بئر السبع.

"التعليم العربيّ في النقب في ظلّ جائحة الكورونا".

تعقيب: **د. شرف حسّان:** رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ.

تعقيب: **المحامي نديم المصري:** رئيس اللجنة القُطْريّة لأولياء أمور الطلّاب العرب في إسرائيل.

14:15 – 14:00 استراحة

15:45 – 14:15 الجلسة الثالثة

العنف الاجتماعيّ والقدس في سياق جائحة كورونا

رئيسة الجلسة **البروفيسورة نادرة شلهوب – كيفوركيان:** أستاذة كرسيّ لورنس دي بيل، كلّيّة الحقوق في الجامعة العبريّة في القدس، ورئيسة الهيئة الإداريّة لمدى الكرمل.

لبنى علينات خلايلة: طالبة دكتوراه، في موضوع "الإدارة التربويّة"، الجامعة العربيّة الأمريكيّة، رام الله.

"العنف ضدّ النساء في فترة أزمة الكورونا".

رهام سماعنة: طالبة ماجستير في الأدب والتواصل بين الثقافات، الجامعة العربيّة الأمريكيّة، رام الله.

"الاستثناء المركّب داخل البلدة القديمة في القدس خلال فترة الجائحة".

تعقيب: **السيّد بسّام حمدان:** مدير قسم الخدمات الاجتماعيّة في مجلس جديّدة – المكر المحلّيّ، وحاصل على ماجستير في العمل الاجتماعيّ من جامعة حيفا.

تعقيب: **الدكتور سليمان إغباريّة:** مسؤول ملفّ القدس والأقصى في الحركة الإسلاميّة المحظورة إسرائيليًّا، ورئيس بلديّة أم الفحم السابق.

16:00 – 15:45 تلخيص المؤتمر

د. مهنّد مصطفى - المدير العامّ لمركز مدى الكرمل.

17:00 – 16:00 الغداء

مـدى الكرمـل – المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة، هـو مؤسسـة بحثيـة مسـتقلة غيـر ربحيـة تأسسـت عـام 2000 فـي مدينـة حيفـا. يهتـم مـدى الكرمـل بالتنميـة البشـرية والقوميـة فـي المجتمـع، ويهـدف إلـى تشـجيع البحـث التطبيقـي والنظـري حول الفلسـطينيين فـي إسـرائيل. ويركـز مـدى الكرمـل علـى سياسـة الحكومـة والاحتياجـات الاجتماعيـة والتربويـة والاقتصاديـة للمواطنيـن الفلسـطينيين فـي إسـرائيل وعلـى الهويـة القوميـة والمواطنـة الديمقراطيـة. ويسـعى المركـز إلـى توفيـر قاعـدة مؤسسـاتية ومنـاخ فكـري لدراسـة احتياجـات الفلسـطينيين فـي إسـرائيل ومسـتقبلهم الجماعـي وعلاقتهـم بإسـرائيل وبباقـي أجـزاء الشـعب الفلسـطيني والعالـم العربـي. كمـا يسـعى إلـى تدريـب جيـل جديـد مـن علمـاء الاجتمـاع والسياسـة الفلسـطينيين علـى توجهـات نقديـة فـي الدراسـات الفلسـطينية والإسـرائيلية.